

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة جامعية بعنوان:

---

# محاضرات التدقيق البنكي

---

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي

إعداد الدكتور: كيموش بلال

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

سكيكدة في: 2020/09/27

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

في اجتماعه بتاريخ 27 سبتمبر 2020 برئاسة الدكتور: طيار أحسن

وبعد الإطلاع على التقارير الايجابية للجنة تقييم المطبوعة المتكونة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

| المؤلف     | عنوان الكتاب                                                                    | لجنة التقييم     | الجامعة                      |
|------------|---------------------------------------------------------------------------------|------------------|------------------------------|
| كيموش بلال | محاضرات التدقيق البنكي،<br>موجهة لطلبة السنة الثانية<br>ماستر اقتصاد نقدي وبنكي | د. شرشافة الياس  | جامعة سطيف 01                |
|            |                                                                                 | د. لقليطي الأخضر | جامعة محمد بوضياف<br>المسيلة |

قرر المجلس العلمي اعتماد المطبوعة المقدمة من طرف د. كيموش بلال الموسوم بـ " محاضرات التدقيق

البنكي، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي " وعدد صفحاتها 146 صفحة

رئيس المجلس العلمي للكلية

د. طيار أحسن  
رئيس المجلس العلمي  
الكلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
سكيكدة 1955

# فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتويات                                                           |
|--------|---------------------------------------------------------------------|
|        | فهرس المحتويات                                                      |
|        | فهرس الجداول                                                        |
|        | فهرس الأشكال                                                        |
|        | فهرس الملاحق                                                        |
|        | قائمة الاختصارات                                                    |
| 1      | تقديم                                                               |
| 2      | <b>المحور الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة البنكية</b>                |
| 3      | تمهيد                                                               |
| 3      | 1. طبيعة النشاط البنكي                                              |
| 4      | 2. محيط النشاط البنكي                                               |
| 4      | 1.2. المحيط الداخلي                                                 |
| 5      | 2.2. المحيط الخارجي                                                 |
| 6      | 3.2. أهم المخاطر البنكية                                            |
| 7      | 3. ماهية الرقابة البنكية                                            |
| 7      | 1.3. تعريف الرقابة البنكية                                          |
| 7      | 2.3. القضايا الرئيسية في الرقابة البنكية                            |
| 8      | 3.3. أشكال الرقابة البنكية                                          |
| 9      | 4. المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة حسب لجنة "بازل"         |
| 9      | 1.4. ( 1 13 )                                                       |
| 10     | 2.4. الثانية من المبادئ ( 14 29 )                                   |
| 12     | 5. الشروط المسبقة للرقابة البنكية الفعالة حسب لجنة "بازل"           |
| 12     | 1.5. سياسات اقتصادية كلية سليمة ومستدامة                            |
| 12     | 2.5. إطار عمل مؤسس على نحو جيد لصياغة سياسة الاستقرار المالي        |
| 12     | 3.5. بنية أساسية عامة معدة جيدا                                     |
| 12     | 4.5. إطار عمل واضح لإدارة الأزمات والتصحيح وتصفية المؤسسات المتعثرة |
| 12     | 5.5. مستوى ملائم من الحماية للنظام المالي ( الحماية )               |
| 13     | 6.5.                                                                |
| 13     | 6. آليات الرقابة البنكية لبنك الجزائر                               |
| 13     | 1.6.                                                                |
| 14     | 2.6.                                                                |
| 15     | 3.6. مصالح بنك الجزائر الأخرى المرتبطة بالرقابة البنكية             |
| 16     | مراجع المحور الأول                                                  |

|    |                                                                    |
|----|--------------------------------------------------------------------|
| 18 | <b>المحور الثاني: الرقابة الداخلية للبنوك</b>                      |
| 19 | <b>تمهيد</b>                                                       |
| 19 | 1. مفاهيم أساسية حول الرقابة الداخلية                              |
| 19 | 1.1. مفهوم الرقابة الداخلية                                        |
| 20 | 2.1. أهداف الرقابة الداخلية                                        |
| 21 | 3.1. متطلبات نظام الرقابة الداخلية الفعال                          |
| 21 | 4.1. النموذج التقليدي لنظام الرقابة الداخلية                       |
| 22 | 2. الرقابة الداخلية وفق متطلبات لجنة (COSO)                        |
| 22 | 1.2. (COSO) ودورها                                                 |
| 23 | 2.2. مكونات إطار الرقابة الداخلية وفق لجنة (COSO)                  |
| 26 | 3. إطار أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية وفق لجنة "بازل" |
| 27 | 1.3. أهداف الرقابة الداخلية في البنوك وفق لجنة "                   |
| 27 | 2.3. إطار أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك وفق لجنة "                 |
| 29 | 3.3. مقارنة بين أنظمة الرقابة الداخلية وفق لجنة (COSO) "           |
| 30 | 4. الرقابة الداخلية للبنوك وفق تنظيمات بنك الجزائر                 |
| 31 | 1.4. نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية                       |
| 33 | 2.4. التنظيم المحاسبي ومعالجة العمليات                             |
| 33 | 3.4. أنظمة قياس المخاطر والنتائج                                   |
| 34 | 4.4.                                                               |
| 35 | 5.4. نظام حفظ الوثائق والأرشيف                                     |
| 35 | 6.4.                                                               |
| 36 | <b>مراجع المحور الثاني</b>                                         |
| 37 | <b>المحور الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي للبنوك</b>               |
| 38 | <b>تمهيد</b>                                                       |
| 38 | 1. خصائص النظام المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية               |
| 39 | 2. مقومات النظام المحاسبي للبنوك                                   |
| 39 | 1.2. المعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية                        |
| 39 | 2.2. المستندية                                                     |
| 40 | 3.2. المجموعة الدفترية                                             |
| 40 | 4.2. السياسات المحاسبية                                            |
| 40 | 5.2.                                                               |
| 40 | 6.2. التقارير والقوائم المالية                                     |
| 41 | 7.2.                                                               |
| 41 | 8.2. الوسائط التكنولوجية                                           |
| 41 | 9.2. نظام الرقابة الداخلية لوظيفة المحاسبة                         |

|    |                                                                 |
|----|-----------------------------------------------------------------|
| 42 | 3. إجراءات العمل المحاسبي في البنوك                             |
| 42 | 1.3. الدورة المحاسبية في البنوك                                 |
| 43 | 2.3. رزنامة الأعمال المحاسبية في البنوك                         |
| 44 | 4. الإطار التشريعي للمحاسبة البنكية في الجزائر                  |
| 44 | 1.4.                                                            |
| 45 | 2.4.                                                            |
| 45 | 3.4.                                                            |
| 46 | 4.4.                                                            |
| 46 | 5. إجراءات العمل المحاسبي وفقا لأنظمة بنك الجزائر               |
| 46 | 1.5. مخطط الحسابات البنكية وقواعد المحاسبة وفق النظام رقم 04-09 |
| 48 | 2.5. القوائم المالية وفق النظام رقم 05-09                       |
| 52 | مراجع المحور الثالث                                             |
| 54 | ملاحق المحور الثالث                                             |
| 59 | <b>المحور الرابع: مفاهيم حول التدقيق والتدقيق الداخلي</b>       |
| 60 | <b>تمهيد</b>                                                    |
| 60 | 1. تطور التدقيق                                                 |
| 60 | 1.1. الفترة منذ العصر القديم حتى عام 1500 :                     |
| 61 | 2.1. المرحلة الثانية: 1500 1850                                 |
| 61 | 3.1. : 1850 1905                                                |
| 61 | 4.1. : 1905                                                     |
| 63 | 2. تعريف وأهمية التدقيق                                         |
| 63 | 1.2. تعريف التدقيق                                              |
| 65 | 2.2. علاقة التدقيق بالمحاسبة                                    |
| 65 | 3.2. أهمية التدقيق                                              |
| 66 | 3. معايير ومنهجية التدقيق                                       |
| 66 | 1.3. أخلاقيات التدقيق                                           |
| 67 | 2.3. معايير التدقيق                                             |
| 68 | 3.3. منهجية التدقيق                                             |
| 69 | 4. أنواع التدقيق                                                |
| 69 | 1.4. معيار الإلزام القانوني                                     |
| 69 | 2.4. معيار هدف التدقيق                                          |
| 70 | 3.4. معيار القائم بعملية التدقيق ( )                            |
| 70 | 4.4. معيار مجال التدقيق                                         |
| 71 | 5.4. أنواع أخرى للتدقيق                                         |

|     |                                                                  |
|-----|------------------------------------------------------------------|
| 71  | 5. التدقيق الداخلي                                               |
| 72  | 1.5. تعريف التدقيق الداخلي                                       |
| 73  | 2.5. أهداف التدقيق الداخلي                                       |
| 73  | 3.5. نطاق ومهام التدقيق الداخلي                                  |
| 74  | 4.5. معايير التدقيق الداخلي                                      |
| 75  | مراجع المحور الرابع                                              |
| 77  | <b>المحور الخامس: التدقيق المالي والمحاسبي</b>                   |
| 78  | <b>تمهيد</b>                                                     |
| 78  | 1. مفهوم وأهمية التدقيق المالي والمحاسبي                         |
| 78  | 1.1. تعريف التدقيق المالي والمحاسبي                              |
| 79  | 2.1. أهداف التدقيق المالي والمحاسبي                              |
| 80  | 2. الإطار العام للتدقيق المالي والمحاسبي                         |
| 81  | 1.2. سيرورة التدقيق المالي والمحاسبي                             |
| 83  | 2.2. معايير التدقيق المالي والمحاسبي                             |
| 84  | 3. بعض العناصر الأساسية في التدقيق المالي والمحاسبي              |
| 84  | 1.3. مخاطر التدقيق                                               |
| 85  | 2.3.                                                             |
| 86  | 3.3. تقارير التدقيق                                              |
| 87  | 4. أدوات التدقيق المالي والمحاسبي                                |
| 87  | 1.4. أدوات تقييم نظام الرقابة الداخلية                           |
| 91  | 2.4.                                                             |
| 92  | 5. الإطار التشريعي والتنظيمي للتدقيق المالي والمحاسبي في الجزائر |
| 92  | 1.5.                                                             |
| 94  | 2.5. 01-10                                                       |
| 95  | 3.5. معايير التدقيق في الجزائر                                   |
| 97  | مراجع المحور الخامس                                              |
| 99  | <b>المحور السادس: التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية</b>        |
| 100 | <b>تمهيد</b>                                                     |
| 100 | 1. محيط التدقيق البنكي                                           |
| 100 | 1.1. التدقيق البنكي يختلف عن التفتيش                             |
| 100 | 2.1. مخاطر التدقيق في البنوك                                     |
| 102 | 3.1. مسؤوليات لجنة التدقيق في البنوك                             |
| 104 | 2. إطار التدقيق البنكي وفق لجنة "بازل"                           |
| 104 | 1.2. دور التدقيق البنكي في تفعيل الرقابة البنكية                 |

|     |                                                                          |
|-----|--------------------------------------------------------------------------|
| 105 | 2.2. مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك وفق لجنة "                          |
| 108 | 3.2. مبادئ التدقيق الخارجي للبنوك وفق لجنة "                             |
| 110 | <b>3. منهجية التدقيق البنكي</b>                                          |
| 110 | 1.3. بيانات ممارسة التدقيق الدولية (IAPSS)                               |
| 111 | 2.3. الداخلية في التدقيق البنكي                                          |
| 114 | 3.3. مدخل المخاطر في التدقيق البنكي                                      |
| 116 | <b>4. أهم الرقابات في إطار مهمة التدقيق البنكي</b>                       |
| 116 | 1.4. أهداف الرقابة                                                       |
| 117 | 2.4. تقنيات الرقابة                                                      |
| 118 | 3.4.                                                                     |
| 119 | 4.4. الفحص التحليلي                                                      |
| 120 | 5.4. تقييم أنظمة المعلومات                                               |
| 120 | 6.4. استخدام الإعلام الآلي في التدقيق                                    |
| 121 | 7.4. تقرير التدقيق                                                       |
| 123 | <b>مراجع المحور السادس</b>                                               |
| 124 | <hr/> <b>المحور السابع: تدقيق دورة ودائع الزبائن ودورة الإقراض</b> <hr/> |
| 125 | <b>تمهيد</b>                                                             |
| 125 | 1. تدقيق دورة ودائع الزبائن                                              |
| 125 | 1.1. تقديم الدورة                                                        |
| 128 | 2.1. تقييم نظام الرقابة الداخلية                                         |
| 129 | 3.1.                                                                     |
| 133 | 2. تدقيق دورة الإقراض                                                    |
| 133 | 1.2. تقديم الدورة                                                        |
| 134 | 2.2. الخطوات الأولى للتدقيق                                              |
| 136 | 3.2. تقييم نظام الرقابة الداخلية                                         |
| 141 | 4.2.                                                                     |
| 146 | <b>مراجع المحور السابع</b>                                               |

## فهرس الجداول

| الصفحة | الجدول                                               |
|--------|------------------------------------------------------|
| 30     | (1): مقارنة بين الرقابة الداخلية حسب لجنة (COSO) " " |
| 89     | (2): أهم الرموز المستخدمة في رسم خرائط التدفق        |
| 90     | (3): نموذج مبسط لجدول الفصل بين الوظائف              |
| 90     | (4): نموذج مبسط لاستبيان الرقابة الداخلية            |
| 90     | (5):                                                 |
| 91     | (6): نموذج مبسط لجدول تحليل المخاطر                  |
| 119    | (7): سيرورة الرقابات في التدقيق البنكي               |



## فهرس الأشكال

| الصفحة | الأشكال                                                   |
|--------|-----------------------------------------------------------|
| 3      | (1): الوظيفة التقليدية للبنوك                             |
| 4      | (2): شكل مبسط للجهاز المصرفي الجزائري                     |
| 8      | (3): أشكال الرقابة البنكية                                |
| 24     | (4): مكونات نظام الرقابة الداخلية وفقا للجنة (COSO)       |
| 25     | (5): مبادئ الرقابة الداخلية وفق لجنة (COSO)               |
| 26     | (6): منهجية تقييم فعالية الرقابة الداخلية وفق لجنة (COSO) |
| 65     | (7): التكامل بين وظيفتي التدقيق والمحاسبة المالية         |
| 80     | (8): الإطار العام للتدقيق المالي والمحاسبي                |
| 112    | (9): السيرورة العامة للتدقيق وفق مدخل الرقابة الداخلية    |
| 115    | (10): تصنيف المخاطر لأغراض التدقيق وفق مدخل المخاطر       |
| 115    | (11): سيرورة العمل الميداني وفق مدخل المخاطر              |
| 118    | (12): سيرورة الرقابات في التدقيق البنكي                   |
| 122    | (13): محيط التدقيق البنكي                                 |

## فهرس الملاحق

| الصفحة | الملاحق                                                           |
|--------|-------------------------------------------------------------------|
| 54     | (1): مخطط الحسابات البنكية حسب النظام رقم 04-09.                  |
| 55     | (2): نموذج الميزانية حسب النظام رقم 05-09.                        |
| 55     | (3): نموذج خارج الميزانية حسب النظام رقم 05-09.                   |
| 56     | (4): 05-09.                                                       |
| 57     | (5): نموذج قائمة التدفقات النقدية حسب النظام رقم 05-09.           |
| 58     | (6): نموذج قائمة التغيرات في الأموال الخاصة حسب النظام رقم 05-09. |

## قائمة الاختصارات

|       |                                                                   |                                             |
|-------|-------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------|
| AAA   | American Accounting Association                                   | الجمعية الأمريكية                           |
| AICPA | American Institute of Certified Public Accountants                | المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين        |
| AMF   | Autorité des Marchés Financiers                                   | هيئة الأسواق المالية                        |
| APC   | Auditing Practice Committee                                       | لجنة ممارسات التدقيق                        |
| BCBS  | Basel Committee on Banking Supervision                            | رفية                                        |
| COSO  | Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission | منظمة المؤسسات الراعية                      |
| GAO   | Government Accountability Office                                  | مكتب المحاسبة الحكومية                      |
| IAASB | International Auditing and Assurance Standards Board              | مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية         |
| IAPC  | International Auditing Practices Committee                        | لجنة ممارسات التدقيق الدولية                |
| IAPS  | International Auditing Practices Statement                        | بيانات ممارسة التدقيق الدولية               |
| ICAEW | Institute of Chartered Accountants in England and Wales           | معهد المحاسبين القانونيين في                |
| IFAC  | International Federation of Accountants                           | الاتحاد الدولي للمحاسبين                    |
| IFACI | Institut Français d'Audit et de Contrôle Interne                  | المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية    |
| IIA   | Institute of Internal Auditors                                    | معهد لمدققين الداخليين                      |
| ISA   | International Standards on Auditing                               | معايير التدقيق الدولية                      |
| ISO   | International Organization for Standardization                    | المنظمة الدولية للتقييس                     |
| LSF   | Loi de Sécurité Financière                                        | قانون الحماية المالية                       |
| OECCA | Ordre des Experts Comptables et Comptables Agrée                  | خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين الفرنسي |
| ROA   | Révision Assistée par Ordinateur                                  | الفحص بمساعدة الكمبيوتر                     |
| SA    | Social Accountability                                             | المسؤولية الاجتماعية                        |
| SAS   | Statements on Auditing Standards                                  | بيانات معايير التدقيق                       |

## تقديم

يعتبر الجهاز المصرفي رئة النشاط الاقتصادي، حيث يعمل على توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأنشطة الاستثمارية، وتغطية مختلف الاحتياجات التمويلية، كما يعمل على استقطاب الموارد المالية المتأتية في شكل مدخرات أو فوائض مالية، هذا إلى جانب الخدمات المصرفية والمالية والتسهيلات الأخرى التي توفرها البنوك لمختلف الأنشطة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، يعتبر الجهاز المصرفي والاقتصادي الكلي، من خلال الاستقرار النقدي، الذي لا يمكن أن يتحقق دون وجود آليات لنكية، في ظل المخاطر المحيطة بها.

بنكية الضامن الرئيسي لسلامة الجهاز المصرفي، وبالتالي تعزيز الاستقرار النقدي، وضمان صيانة أموال المودعين من جهة، والتمويل الضروري للمشروعات والأعمال من جهة أخرى. ومن هنا جاء الاهتمام المتزايد بالرقابة البنكية من طرف الحكومات، من خلال مختلف الآليات المؤسساتية والقانونية ، ومن طرف البنوك والمؤسسات المالية، من خلال مختلف الآليات الداخلية للرقابة البنكية، يضاف إليهما مختلف آليات الرقابة التي تكون في إطار انضباط السوق.

يعتبر التدقيق من بين ليات المهمة للرقابة البنكية، حيث تتميز البنوك بوجود تدقيق مالي ( )، يركز على النظام المحاسبي للبنك من أجل المصادقة على القوائم المالية، إلى جانب التدقيق ذي يعتبر اختياري لكنه ضروري لتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك، والتأكد من أن نظام التسيير يعمل بكفاءة وفعالية، ويسمح

نظرا لأهمية موضوع التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية كآلية للرقابة البنكية، جاءت هذه المطبوعة لتكون دليلا لطلبة تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي، وخصوصا طلبة السنة الثانية الماستر، حيث جاءت متوافقة مع محتوى مقياس "التدقيق البنكي" ذي يعتبر جزء من الوحدة الأساسية للسداسي الثالث، من مسار التكوين في الماستر، تخصص "

السنوات الجامعية: 2018/2017 2019/2018 2020/2019 20 1955 (سكيدة) كما سبق له أن قام بتدريس مقياس " ضمن نفس المستوى السابق، حيث كان هذا الأخير

جزء من الوحدة الأساسية للسداسي الثالث لنفس التذ

كي تحقق هذه المطبوعة الأهداف المرجوة، تم إضافة بعض العناصر إلى المحتوى الرسمي للمقياس، لموضوع، وقد تم تقسيمها إلى سبعة محاور، كما ورد في الفهرس. الأخير نرجو أن تكون هذه المطبوعة عند تطلعات طلبتنا الأعزاء وتساعدهم في فهم مختلف أبعاد الموضوع، وفي حالة أي استفسارات أو تقويمات أو تصحيحات يرجى الاتصال بالبريد الإلكتروني للمؤلف في الأسفل.

نسأل العلي القدير، العون والتوفيق والسداد

د. كيموش بلال

kimouchebilal@gmail.com

**المحور الأول :**

**مفاهيم عامة حول**

**الرقابة البنكية**

## تمهيد

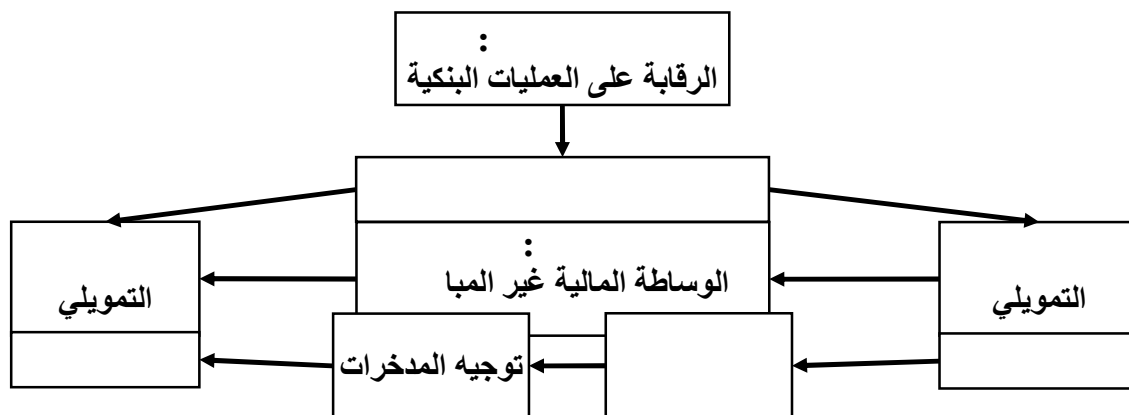
تعتمد كفاءة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي، وعلى وجه التحديد سلامة المؤسسات البنكية، ومن هنا تأتي أهمية الرقابة البنكية في المحافظة على مكانة الجهاز المصرفي في خدمة الاقتصاد، من خلال حماية حقوق المودعين والزبائن بمختلف شرائحهم، والمحافظة على استقرار البنكية وتعددتها، وتزايد المخاطر الناجمة عنها، والتغيرات الحاصلة في

دورات الأعمال الاقتصادية والتشابك والترابط المتزايد بين البنوك والمؤسسات المالية وضع آليات فعالة للرقابة البنكية، تسمح بتوفير تأكيد معقول للمودعين والمستثمرين وباقي الأطراف استمرارية البنك، سلامة أموالهم.

## 1. طبيعة النشاط البنكي

تلعب البنوك دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، من خلال الوساطة المالية غير المباشرة بين أعوان العجز التمويلي وأعوان الفائض التمويلي، مما يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد المالية، وتفعيل مدخرات الأعوان الاقتصاديين، وتوجيهها لنشاطات اقتصادية أكثر ربحية، وكذا تلبية احتياجات هؤلاء الأعوان من الموارد المالية الضرورية لتحقيق استثماراتهم، وكل ذلك يؤدي إلى تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني؛ ومن هذا المنطلق تعتبر البنوك أداة هامة لتفعيل النشاط الاقتصادي، ومحوراً لهذا النشاط في آن واحد.

## (1): الوظيفة التقليدية للبنوك.



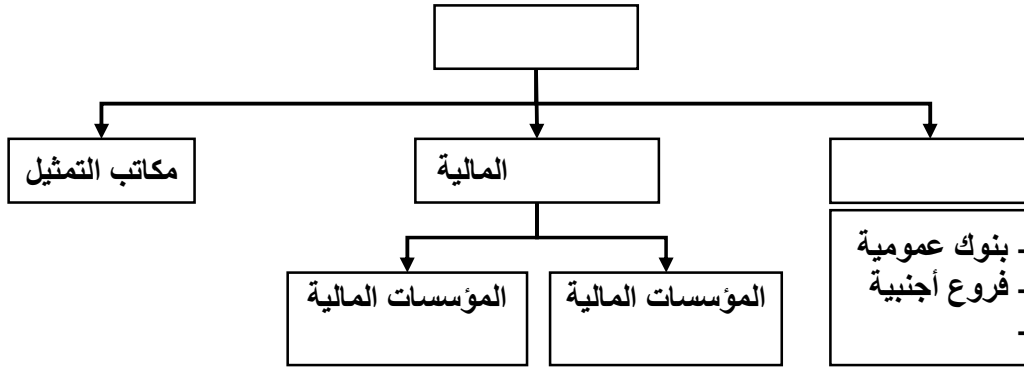
تعتبر الوساطة المالية من الوظائف التقليدية والرئيسية للبنوك، غير أن النشاط البنكي لم يعد يقتصر عليها فقط، بل أصبح يمتد ليشمل بعض الوظائف الأخرى، على غرار:

- فتح حسابات جارية أو استثمارية للأعوان الاقتصاديين وتسييرها؛
- توليد النقود الائتمانية وإدارة مختلف إصدارات الأوراق المالية للمؤسسات؛
- المتاجرة في الأدوات المالية والعملات لصالحه أو لصالح الغير؛

## المحور الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة البنكية

- القيام باستثمارات مالية أو حقيقية بهدف تعظيم الأرباح؛
  - تقديم الاستشارة المالية والاقتصادية لمختلف المتعاملين والمشروعات؛
  - المساهمة في حركة التجارة الدولية من خلال توفير التمويل اللازم؛
  - المساهمة في الرقابة على حركة الأموال، ومحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
  - تعتبر البنوك محور النشاط الاقتصادي، من خلال مساهمتها في حركة رؤوس الأموال، وتوفير السيولة
  - تعتبر البنوك أداة في يد البنك المركزي والدولة لتحقيق أهداف السياسة النقدية وضمان الاستقرار المالي.
- يتكون الجهاز المصرفي من عدة مؤسسات تعمل على تحقيق الأهداف السابقة، وتختلف طبيعته لأخرى حسب التشريعات والتنظيمات المعمول بها، ط الاقتصادي والسياسات التنموية.
- في الجزائر يمكن تمثيل الجهاز المصرفي من خلال الشكل المبسط الآتي:

(2): شكل مبسط للجهاز المصرفي الجزائري.



## 2. محيط النشاط البنكي

ينطوي النشاط البنكي على عدة مخاطر يمكن أن تعرقل السير الحسن لمختلف البنوك والمؤسسات المالية، وترتبط هذه المخاطر بطبيعة المحيط الداخلي للمؤسسات البنكية والمالية، والبيئة الخارجية التي تنشط فيها، وخصوصا فيما يتعلق بالتحويلات التي يشهدها النظام الاقتصادي والمالي الدولي، والتحديات التي يفرضها مال الدولي، وما نتج عن ذلك من مشاكل وصعوبات بغرض التكيف والاستمرار؛ وهو ما يتطلب اتخاذ عدة تدابير وإجراءات للتخفيف من مختلف المخاطر، تفعيل الرقابة البنكية.

### 1.2. المحيط الداخلي

نظرا لطبيعة النشاط البنكي فإن المحيط الداخلي للبنك يتميز بعدة خصوصيات أهمها:

( ) تعدد المتعاملين مع البنك وتنوعهم وتعدد العمليات التي تتم معهم، مما يؤدي إلى صعوبة متابعة جميع العمليات ( ... ) .

- ل تعتمد البنوك في مزاولة نشاطها، أساسا، على إيداعات الزبائن، وليس على موادها الذاتية، كما هو الحال  
ت الاقتصادية في القطاعات الأخرى.
- ل يركز نشاط البنوك على المتاجرة في النقود، حيث تقبل الودائع من أعوان الفائض بفائدة معينة، لتعيد  
استثمارها في شكل قروض أو تسهيلات لأعوان العجز بفائدة أعلى، يتحدد إيرادها بالفرق بين الفائدتين.
- ل تقسم العمليات البنكية في العادة إلى نوعين هما:
- التسهيلات المصرفية: وهي التي يترتب على البنك بموجبها التزامات، كالترام البنك بتقديم قروض أو  
، على غرار خصم الأوراق التجارية، السحب على المكشوف، الاعتمادات  
المستندية، إصدار خطابات الـ ...
- البنكية: وهي التي لا يترتب على البنك بموجبها أي التزام، فهي خدمات يقدمها البنك مقابل  
عمولة يتقاضاها، على غرار حسابات الودائع الجارية، الحسابات الجارية الدائنة، الحوالات البنكية  
تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن ...
- ل اللامركزية ضرورية مما يتطلب تفويض كبير للمسؤوليات والصلاحيات وهو ما  
يستدعي ، وتفعيل مختلف آليات الرقابة الداخلية.
- ل مركزية العمليات البنكية إلى لامركزية الوظائف المحاسبية، فالمحاسبة البنكية هي امتداد طبيعي  
للعمليات البنكية، مما يستدعي تقنيات المحاسبة البنكية.
- ل عملية مالية تتجسد في قيد محاسبي أو أكثر، لذا فإن العمليات البنكية تنطوي على مخاطرة عالية،  
عند زيادة حركة الأموال، وبالتالي تضخم التسجيل .
- ل من بين نتائج المعلوماتية في البنوك تمركز تقني للعمليات البنكية، في حين يبقى التسجيل المحاسبي لها  
خاضعا للامركزية، مما يزيـ كم وإتباع المخططات المحاسبية، و سليمة لأرصدة  
المالية.

## 2.2. المحيط الخارجي

يعتبر النشاط البنكي من أكثر القطاعات تأثرا بحركة العولمة، نظرا للارتباطات الموجودة بين مختلف  
البنوك والمؤسسات المالية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وذلك بهدف تسهيل حركة رؤوس الأموال  
من أجل تسوية مختلف العمليات والتبادلات الاقتصادية العابرة للحدود، وخصوصا فيما يتعلق بالتجارة والتمويل  
الدوليين. كما يعتبر النشاط البنكي أيضا من أكثر القطاعات تأثرا بالتطور الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات  
 والاتصالات، فالعديد من العمليات البنكية أصبحت تتم عبر الموزعات الآلية والمواقع الإلكترونية،  
تميز بارتباطها وتزامنها عبر شبكات الإنترنت والإنترانيت.

إضافة إلى طبيعة النشاط البنكي وخصائص المنافسة التي تميزه، التي أصبحت في الآونة الأخيرة ذات  
طابع دولي، تتحمل البنوك العديد من المسؤوليات اتجاه زبائنهم، مما جعل المخاطر التي ينطوي عليها النشاط



## المحور الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة البنكية

البنكي أكبر مقارنة بباقي القطاعات، الأمر الذي أدى بالسلطات النقدية في كل دولة إلى وضع قواعد خاصة تحكم وتنظم الأنشطة البنكية، بهدف حماية المودعين، والمحافظة على سلامة وفعالية النظام البنكي، من أجل تحقيق الاستقرار النقدي، الذي يعتبر من بين أهم دعائم الاستقرار المالي هو ما يتطلب:

- ع البنوك لإشراف ورقابة البنك المركزي باستمرار، فهي مطالبة باحترام الإجراءات الرقابية والقواعد الاحترازية التي يضعها البنك المركزي بشكل دائم
- التزام البنوك بتزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي تسمح له
- خضوع البنوك للتدقيق

### 3.2. أهم المخاطر البنكية

#### أ) المخاطر الإستراتيجية

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير في إيرادات البنك ورأسماله نتيجة قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية هذا النوع من المخاطر من خلال وجود إدارة مناسبة للمخاطر الإستراتيجية في البنك.

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة عدم قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الوقت المناسب.

#### ب) خطر السيولة

هي المخاطر الحالية والمستقبلية الناشئة عن عدم قدرة البنك على التزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير معقولة، وتظهر عند عدم كفاية النقدية لمواجهة الالتزامات.

هي المخاطر الحالية والمستقبلية الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة، حيث يمكن أن تكون تهديدا كبيرا لقاعدة الأرباح ورأسمال البنك.

هي المخاطر الناتجة عن التغيرات المعاكسة في

#### ج) المخاطر التشغيلية

هي مخاطر ناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، عدم كفاية أنظمة المعلومات، ينتج عنها خسائر غير متوقعة.

تعتبر عن احتمال انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة زبائنه نتيجة ترويج إشاعات سلبية عن البنك شطته، وتعتبر هذه المخاطر نتيجة الفشل في إدارة أحد أنواع المخاطر السابقة أو كلها.

## ١. المخاطر التنظيمية

تنشأ نتيجة عدم الالتزام بالإرشادات التنظيمية والأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية، مما قد يعرض البنك لعقوبات أو مخاطر السمعة.

## 3. ماهية الرقابة البنكية

### 1.3. تعريف الرقابة البنكية

الرقابة البنكية هي مجموع القواعد والإجراءات والأساليب، التي تتبعها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك والمؤسسات المالية، المالي للبنوك والمؤسسات المالية من أجل الوصول إلى جهاز سليم وقوي، يساهم في التنمية الاقتصادية، ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين. يجب تنفيذ رقابة مستمرة على البنوك والمؤسسات المالية، وخصوصا فيما يتعلق بإجراءات التقييم، المتابعة، التسيير، والتحكم في المخاطر؛ حيث تعتبر الرقابة البنكية نشاط مستمر ودائم يهدف إلى حماية المودعين والأعوان الاقتصاديين، وتجنب المخاطر التي يمكن أن تنتج عن سوء التسيير أو التعهدات المبالغ فيها. يمكن أن تكون الرقابة البنكية:

Σ **وقائية:** تتم من خلال التوجيهات والتعليمات والأنظمة الصادرة عن البنك المركزي، والتي تفرض على البنوك الالتزام بمعايير كفاية رأس المال، ومعدلات السيولة ومعدلات التعرض للمخاطر المسموح بها

...

Σ : وتعتبر رقابة أنية ومتزامنة من تحديد الإ

Σ **تصحيحية:** تكون بهدف تصحيح الإ

### 2.3. القضايا الرئيسية في الرقابة البنكية

Σ **السيولة**

السيولة فاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيدها الزبائن، ويعتبر ذلك ضروريا لمحافظة على سمعة البنك وضمان استمراريته، مما يتطلب الاحتفاظ بمستوى معين من النقدية الجاهزة، والتي يمكن أن تأخذ أشكال مختلفة.

Σ **وعية الموجودات**

تتعلق نوعية الموجودات بمدى قدرة المقترض على خدمة الدين، فعادة ما تكون الموجودات الرديئة السبب الرئيسي في فشل البنوك، حيث تؤثر في مستوى الإيرادات ورأس المال والسيولة، لذا يحظى هذا البند باهتمام كبير من طرف السلطات الرقابية، كما يلعب دورا محوريا عند تقييم البنك ( مشكوك فيها أو متعثرة، قروض هالكة)؛ ونوعية الموجودات لا تقتصر فقط على القروض، وإنما تشمل أيضا بنود خارج الميزانية.

## المحور الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة البنكية

Σ

يعتبر من أولويات الرقابة البنكية، على اعتبار وجود علاقة طردية بين ترك  
، والأسلوب التقليدي للحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم التزامات الزبون  
مجموعة من الزبائن كنسبة من رأس المال، أو تحديد مستوى الاستثمارات في قطاع معين (التنوع).

Σ

يعتمد نجاح البنك بدرجة كبيرة على نوعية مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة والإدارة العامة، فيما يخص:  
ستراتيجيات، مراقبة المخاطر، والنزاهة... .

Σ

الإجراءات والسياسات الموضوعة من طرف مجلس الإدارة أو الإدارة العليا ضرورية لضبط  
المخاطر وحماية الموجودات وضبط الالتزامات، إضافة إلى وضع نظام محاسبي يسهل تسجيل كافة العمليات  
ويزداد الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب.

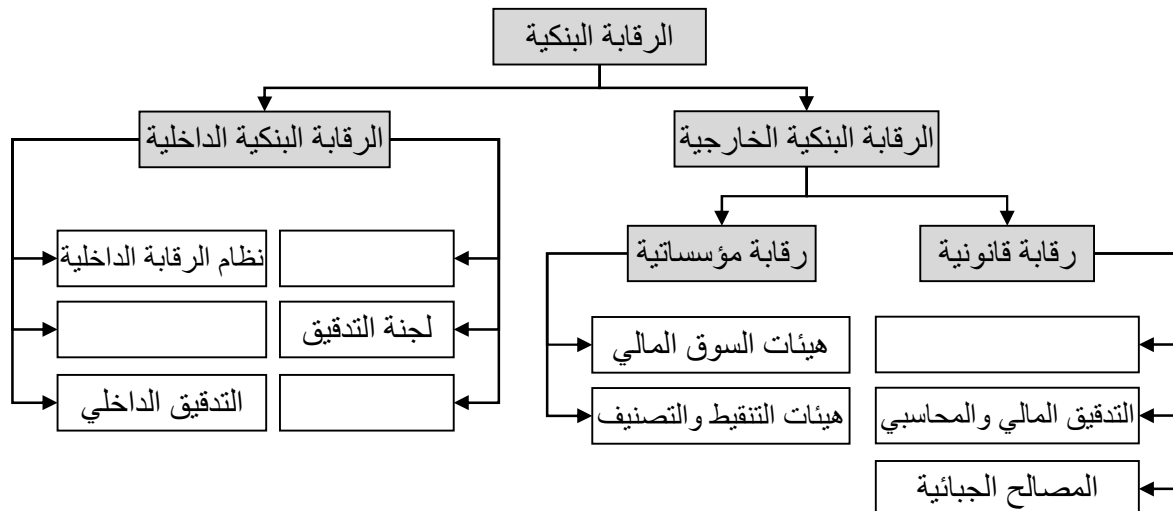
### Σ كفاية رأس المال

يستخدم رأس المال كركيزة لامتناع الخسائر تمويل البنية التحتية للبنوك، ونظرا لأهميته فقد حظي  
بالاهتمام الدولي اتفاقيات " "، من خلال تحديد نسب كفاية رأ  
برأسمال كاف لمواجهة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطته.

### 3.3 أشكال الرقابة البنكية

هناك العديد من الجهات تساهم في تفعيل الرقابة البنكية، ويمكن أن تكون هذه الجهات من خارج  
ية الخارجية، أو من داخل البنك، لذا نكون بصدد الرقابة البنكية الداخلية،  
ويمكن توضيح مختلف أشكال الرقابة البنكية في :

#### (3): أشكال الرقابة البنكية.



#### 4. المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة حسب لجنة "بازل"

تمثل المبادئ الأساسية للرقابة البنكية 2012، الحدود الدنيا لتنظيم عمل البنكية، والرقابة عليها بشكل احترافي؛ وقد أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية هذه المبادئ أول مرة عام 1997 وتم تنقيحها عام 2006 بالتعاون مع العديد من السلطات الرقابية في العالم؛ وثيقة 2016 فيها توصيات بهدف تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة. هذه المبادئ لتقييم جودة أنظمتها الرقابية، وتحديد رورية السليمة؛ كما يستخدم السياق تقييم لتقييم فعالية البنكية .

بعد التنقيح الأخير الذي مس المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة ارتفع عدد المبادئ الأساسية من 25 29 أساسية 29 ساسي لعمل تصنيف هذه مجموعتين رئيسيتين:

##### 1.4. المجموعة الأولى من المبادئ ( من 1 إلى 13 )

- "صلاحيات السلطات الرقابية ومسؤولياتها مهامها"، وتضم المبادئ الآتية:
- Σ (1) **المسؤوليات والأهداف والصلاحيات:** يجب تحديد الأهداف والمسؤوليات بوضوح لكل سلطة رقابية، ووضع الإطار القانوني الملزم للرقابة البنكية، فيما يخص الترخيص لإ نشأتها باستمرار، ومدى التزامها بالقوانين.
  - Σ (2) **الاستقلالية والحماية القانونية لهيئتها:** الرقابية باستقلالية تشغيلية، وإجراءات شفافة، وحوكمة سليمة، ويتوفر لها موازنة تضمن استقلاليتها، مع ضرورة توفير الحماية القانونية لها، وخضوعها للمساءلة.
  - Σ (3) **لتعاون والتنسيق:** توفر التشريعات والتنظيمات إطار عمل للتعاون مع السلطات المحلية ذات الصلة، والسلطات الرقابية الأجنبية المعنية بالرقابة البنكية.
  - Σ (4) **الأنشطة المسموح بها: تحديد** لأنشطة المسموح بها للمؤسسات المرخص لها " " " " .
  - Σ (5) **معايير الترخيص:** تتمتع سلطة منح التراخيص للبنوك بصلاحيات وضع المعايير أي مؤسسة لا تستوفي تلك المعايير.
  - Σ (6) **نقل ملكية مهمة:** تتمتع السلطة الرقابية بصلاحيات مراجعة وفرض شروط احترازية لطلبات نقل ملكية كبيرة أو السيطرة المباشر أو غير المباشر .
  - Σ (7) **عمليات الاستحواذ الكبيرة:** تتمتع السلطة الرقابية بصلاحيات قبول أو رفض أو فرض شروط احترازية على عمليات الاستحواذ أو الاستثمارات الكبرى من قبل البنوك.

## المحور الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة البنكية

- Σ (8) : تطوير وتحديث تقييم مستقبلي بنك والمجموعة البنكية، استنادا لأهميته، بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة من النظام البنكي ككل.
- Σ (9) ليات الاحترافية: استخدام أدوات وآليات مناسبة لتطبيق الإجراءات الرقابية واستخدم الموارد الرقابية بشكل أمثل، مع مراعاة طبيعة المخاطر وأهميتها.
- Σ (10) رير للهيئات الرقابية: جمع وتحليل التقارير الاحترافية و وبشكل مجمع، والتحقق منها من خلال الرقابة الميدانية أو خارجيين.
- Σ (11) الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الرقابية: مواجهة، وفي مرحلة مبكرة، ممارسات والأنشطة غير السليمة وغير الأمانة التي قد تعرض النظام للمخاطر.
- Σ (12) : البنكية على أساس مجمع، وتطبيق المعايير الاحترافية على كافة الأعمال التي تمارسها المجموعة في العالم.
- Σ (13) العلاقات بين السلطتين الرقابيتين الأم والمستضيفة: تبادل المعلومات والتعاون بين السلطة الرقابية الأم والسلطة الرقابية المستضيفة للمجموعات البنكية المجموعة وكيانات .

### 2.4. المجموعة الثانية من المبادئ (من 14 إلى 29)

- Σ (14) : تفرض السلطة الرقابية البنكية توفير سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة.
- Σ (15) عملية إدارة المخاطر: يجب أن يكون للبنوك عملية شاملة لإدارة المخاطر يد وفي المخاطر الكبيرة والإبلاغ عنها والسيطرة عليها في الوقت المناسب.
- Σ (16) كفاية رأس المال: تضع السلطة الرقابية متطلبات احترافية مناسبة لكفاية رأس المخاطر التي يتحملها البنك.
- Σ (17) : تتأكد السلطة الرقابية م ، تأخذ بعين الاعتبار درجة تقبل المخاطر لديه ، وطبيعة المخاطر، وأوضاع السوق والاقتصاد.
- Σ (18) أصول بشأنها ملاحظات، المخصصات والاحتياطي : تتأكد السلطة الرقابية م سياسات وإجراءات ملائمة ، لتحديد وإدارة الأصول التي بشأنها ملاحظات الاحتفاظ بالمخصصات والاحتياطيات الكافية لمواجهتها.
- Σ (19) الكبيرة: السلطة الرقابية م سياسات ، لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر التركيز، والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب.

Σ (20) العمليات مع أطراف ذات صلة: تطلب السلطة الرقابية من البنوك أن تنفذ عملياتها مع الأطراف ذات الصلة على قدم المساواة مع الزبائن الآخرين، وأن تراقب هذه العمليات، وتتخذ الإجراءات المناسبة للسيطرة على المخاطر أو تخفيف حدتها.

Σ (21) اطر البلدان ومخاطر التحويل: تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لبنوك في أنشطتها خارج الحدود، سياسات وإجراءات ملائمة لتحديد مخاطر البلدان ومخاطر التحويل، وكذا قياسها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها في الوقت المناسب.

Σ (22) : أكد السلطة الرقابية أن يكون لـ

ديها، وطبيعة هذه المخاطر، وأوضاع السوق و

التدهور الكبير في سيولة السوق.

Σ (23) المحفظة البنكية: تتأكد السلطة الرقابية أن يكون للبنوك أنظمة ملائمة لتحديد مخاطر أسعار الفائدة، وقياسها ومراقبتها.

Σ (24) مخاطر السيولة: تضع السلطة الرقابية متطلبات احترازية ومناسبة للسيولة ( كمية أو نوعية أو كليهما معا)، تعكس احتياجات البنك من السيولة.

Σ (25) المخاطر التشغيلية: أكد السلطة الرقابية أن يكون لـ

التشغيلية، يأ المخاطر لديها، وطبيعة مخاطر ها، وأوضاع السوق والاقتصاد.

Σ (26) الرقابة الداخلية والتدقيق: أكد السلطة الرقابية أن يكون للبنوك

الداخلية، تسمح بإرساء والحفاظ على منظومة تشغيلية قابلة للضبط.

Σ (27) والتدقيق : تتأكد السلطة الرقابية من ا

البنكية بسجلات محاسبية كافية، وأن تعد قوائم مالية طبقا للممارسات المحاسبية المتعارف عليها، متضمنة

Σ (28) المعلومات المالية والشفافية: تلزم السلطة الرقابية البنوك والمجموعات البنكية

يمكن الإطلاع عليه بسهولة، بشكل يعكس

الوضع المالي لهذه البنوك وأداءها وتعرضها للمخاطر.

Σ (29) إساءة استخدام الخدمات المالية: تتأكد السلطة الرقابية من توفر سياسات وإجراءات مناسبة

تعزز تطبيق معايير مهنية وأخلاقية عالية

لأغراض القيام بأنشطة إجرامية سواء عن قصد أو غير قصد.

من أجل تقييم مدى الالتزام بمبدأ ما، تقترح المنهجية مجموعة من المعايير الأساسية والإضافية لكل مبدأ،

المعايير الأساسية العناصر الوحيدة المعتمدة لقياس الالتزام الكامل بأي مبدأ أساسي، وتعد المعايير

الإضافية مقترحا مقدما في إطار عمليات تقييم التي تجريها أطراف خارجية، ي

## المحور الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة البنكية

( ) ، وملتزمة بدرجة كبيرة، وغير ملتزمة بدرجة كبيرة، وغير مستحدثا من معايير تقييم الالتزام بالمبادئ الأساسية، بينها 34 معيارا أساسيا و5 معايير إضافية، كما تم تطوير 34 معيارا إضافيا من منهجية التقييم الحالية لتصبح معايير أساسية في المنهجية الجديدة.

### 5. الشروط المسبقة للرقابة البنكية الفعالة حسب لجنة "بازل"

دائما وفي إطار المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة لعام 2012 " " (6) مسبقة لضمان الرقابة البنكية الفعالة، وهي:

#### 1.5. سياسات اقتصادية كلية سليمة ومستدامة

السياسات الاقتصادية الكلية أساس أي نظام مالي مستقر، وخصوصا سياسات المالية العامة والسياسات النقدية، وقد تختل الموازين في حالة غيابها، مثل ارتفاع حجم الاقتراض والإنفاق الحكوميين، والزيادة المفرطة في عجز أو توفر السيولة؛ كما قد تستخدم بعض السياسات الحكومية البنوك والمؤسسات المالية كأدوات، مما قد يعيق الرقابة البنكية .

#### 2.5. إطار عمل مؤسس على نحو جيد لصياغة سياسة الاستقرار المالي

نظرا للأثر المتبادل والتداخل بين الاقتصاد الحقيقي والبنوك والنظام المالي بشكل عام، من الضروري إيجاد إطار عمل واضح للرقابة الاحترازية الكلية وصياغة سياسة الاست

#### 3.5. بنية أساسية عامة معدة جيدا

البنية الأساسية العامة على الجوانب التي يمكن أن تساهم في إضعاف الأنظمة والأسواق المالية أو تعيق تحسينها، في حالة عدم توفرها بالكفاءة المناسبة (النظام القانوني، المعايير المحاسبية، التدقيق المهنيون المؤهلون والأكفاء والمستقلون، أنظمة خاصة بالأسواق المالية، أنظمة آمنة وفعالة لمقاصة وتسوية ...).

#### 4.5. إطار عمل واضح لإدارة الأزمات والتصحيح وتصفية المؤسسات المتعثرة

تتيح إدارة الأزمات ا  
والمؤسسات المالية المتعثرة أو التي تتجه نحو الانهيار. التي يمكن

#### 5.5. مستوى ملائم من الحماية للنظام المالي (شبكة الحماية العامة)

يتعين لسلطات الرقابية أن تمارس دورا مهما في هذا المجال، بسبب معرفتها للبنوك والمؤسسات المالية ذات الصلة، من خلال التركيز على معالجة مخاطر زعزعة الثقة في النظام المالي، وتقليل التشوهات في

## 6.5. انضباط فعال للسوق

يعتمد الانضباط الفعال للسوق جزئيا على كفاءة تدفق المعلومات إلى المشاركين في السوق، وملاءمة ية لمكافأة المؤسسات المدارة بشكل جيد، وترتيبات تضمن عدم تهرب المستثمرين من تبعات قراراتهم لذا ينبغي التركيز في هذا الإطار على حوكمة الشركات وشفافية ودقة ووقتيية المعلومات.

## 6. آليات الرقابة البنكية لبنك الجزائر

تعتبر البنوك المركزية أساس الرقابة البنكية، فهي من تحدد القواعد والمعايير التي يجب على البنوك الالتزام بها، ثم تقوم بالرقابة من أجل ضمان تطبيقها، وبالتالي المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي. الجزائر يلعب بنك الجزائر دورا مهما في الرقابة البنكية، ويقوم بذلك من خلال الرقابة على الإنشاء، والرقابة

## 1.6. رقابة الإنشاء

يتطلب إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الحصول في البداية على ترخيص من مجلس النقد والقرض، ثم ؛ ويستدعي استيفاء شروط إنشاء البنوك

والمؤسسات المالية، وخصوصا فيما يتعلق بـ:

- الشكل القانوني للبنك أو المؤسسة المالية؛

- ممارسة مجموعة محددة من العمليات البنكية؛

-

- الشروط المتعلقة بالمساهمين أو المؤسسين أو مالكي الحصص؛

- يرين؛

- شرط الإمكانيات التقنية والمالية المسخرة لممارسة النشاط.

يتولى مهمة الرقابة على إنشاء البنوك والمؤسسات المالية كل من محافظ بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث خول القانون لهذا الأخير مراقبة دخول البنوك والمؤسسات المالية إلى ممارسة النشاط البنكي، خلال الترخيص بالإنشاء، وكذا الترخيص بالتعديل، الذي يمس القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية قبل أو بعد الحصول على الاعتماد؛ كما وسع المشرع من صلاحيات مجلس النقد والقرض في مجال الرقابة لتمتد إلى جوانب متعلقة بالمهنة، حيث يمكنه سحب الاعتماد دون الإخلال بالعقوبات التي تقررها اللجنة المصرفية في إطار صلاحياتها، بناء على طلب من البنك أو المؤسسة المالية، أو تلقائيا إذا:

- أصبحت شروط الاعتماد غير متوفرة؛

- لم يتم استغلال الاعتماد لمدة اثني عشر (12) شهرا؛

- (6) أشهر.



## **2.6. رقابة النشاط**

تتولى اللجنة المصرفية هذا الشكل من الرقابة، حيث تهتم بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية، وفحص شروط استغلالها والسهر على نوعية وضعياتها المالية، والمعاقبة على تكتشفة؛ كما تعين عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاط البنك أو المؤسسة المالية دون أن يتم اعتمادهم، وتطبق عليهم العقوبات التأديبية دون المساس بالملاحقات الجزائية والمدنية. وتوسع اللجنة المصرفية رقابتها إلى العلاقات المالية بين الأشخاص المعنويين اللذين يسيطرون بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بنك أو مؤسسة مالية، والفروع التابعة له، ويمكن توسيع رقابة اللجنة المصرفية في إطار اتفاقيات دولية إلى فروع البنوك الجزائرية في الخارج.

تلجأ اللجنة المصرفية للقيام بمهامها في إطار الرقابة على نشاط البنوك والمؤسسات المالية إلى نوعين من التحقيق هما: الرقابة المستندية والرقابة الميدانية، حيث تقوم بالتحقق من مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، ومعرفة التغيرات الحاصلة في المراكز المالية للبنوك والمؤسسات المالية للكشف المبكر عن أي تدهور قد يحصل فيها.

### **Σ الرقابة المستندية (المكتبية)**

تتولى اللجنة المصرفية الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية انطلاقا من الوثائق والمستندات للتحقق التشريعات والأنظمة المعمول بها قواعد الحيطة والحذر، والبحث عن مدى وجود . وتتمتع اللجنة المصرفية بحرية تنظيم رزنامة الرقابة، وتحديد قائمة الوثائق والمستندات وآجال تسليمها، كما يخول لها طلب جميع المعلومات والإيضاحات والإثباتات الضرورية للقيام بمهامها. يتم دعم الوثائق والمستندات المستلمة من البنوك والمؤسسات المالية بالمقابلات المنتظمة التي يجريها المكلفون بالرقابة مع إطارات ومسيري البنوك والمؤسسات المالية، أو من خلال استدعاء مهمة الرقابة الميدانية، أو حتى التدقيق القانوني أو اللجوء إلى خدمات خبير خارجي؛ ويمكن الحصول على المعلومات من :  
اض، محافظي الحسابات، قواعد البيانات الداخلية... .

لا تتميز الرقابة المستندية بنموذج معياري، فهي تتعلق بحجم النظام وتنوعه وفروعه، غير أنها تتميز بجميع ، مما يسمح بإجراء مقارنات زمانية ومكانية، ويكون لها نذار والوقاية ، ومن هنا تبرز أهميتها، حيث تسمح باكتشاف المخالفات ت قبل حدوثها.

### **Σ الرقابة الميدانية**

بناء على نتائج الرقابة المستندية، قد ترى اللجنة المصرفية ضرورة الانتقال إلى البنك أو المؤسسة المالية لمعاينة الميدانية والتأكد من صحة المعلومات المصرح بها، أو إذا ارتأت أن ذلك ضروري؛ وللجنة المصرفية سلطة مراقبة البنوك والمؤسسات المالية في عين المكان، كما يمكن لبنك الجزائر أن يقوم لتفتيش لحساب اللجنة المصرفية، ويمكن لهذه الأخيرة أن تأمر أي شخص تختاره للقيام بهذا النوع من الرقابة.

لى جانب ذلك، تقوم اللجنة المصرفية بانتظام وعلى أساس برنامج الرقابة الكاملة للبنوك والمؤسسات المالية المعمول به منذ 2001 بعمليات الرقابة الميدانية، من أجل ضمان التسيير الجيد والالتزام بقواعد المهنة، ممثلة في التشريعات والقوانين المعمول بها، وضمان انتظام العمليات البنكية، والتأكد من سلامة الوضع المالي للبنك، وتشمل على الأقل المحاسبة، القروض، عمليات السوق، التنظيم، تركيبة المعلومات، وتهدف إلى تحقيق:

- أمن وشمولية المعلومات المحاسبية؛
- احترام القوانين والتنظيمات
- تقديم آراء حول نوعية وجودة
- توفير معلومات مفصلة لصالح الأمانة العامة للجنة المصرفية.

في إطار الرقابة المستندية والرقابة الميدانية، قد تلاحظ اللجنة المصرفية وجود مخالفات للأحكام القانونية والتنظيمية وأخلاقيات المهنة، أو التدابير التي يفرضها بنك الجزائر، أو تقديم بيانات ومعلومات خاطئة وغير دقيقة أو ناقصة، وفي هذه الحالة تقوم في إطار صلاحياتها باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي مخالفات تكتشفها، ممثلة في: (1) التدابير والإجراءات الإدارية (2) الإجراءات التأديبية.

### **3.6. مصالح بنك الجزائر الأخرى المرتبطة بالرقابة البنكية**

تتمثل هذه المصالح في مركزية المخاطر، مركزية المستحقات غير المدفوعة، مركزية مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد، مركزية الميزانيات، المديرية العامة للمفتشية العامة.

#### **مركزية المخاطر**

تهتم مركزية المخاطر بجمع أسماء المستفيدين من القروض، وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها، الضمانات المعطاة لكل قرض، من جميع البنوك والمؤسسات المالية؛ والهدف من ذلك هو توفير قاعدة لقياس مخاطر القروض، وتوفير المعلومات الضرورية المرتبطة بالقروض والزيائن، التي تشكل مخاطر محتملة للبنوك والمؤسسات المالية؛ لذا يتعين على جميع البنوك والمؤسسات المالية ا مركزية المخاطر واحترام قواعد عملها بشكل دقيق، وتزويدها بالمعلومات .

#### **مركزية المستحقات غير المدفوعة**

تضم مركزية المستحقات غير المدفوعة كل الوسطاء الماليين، ممثلين في البنوك والمؤسسات المالية والخزينة العمومية، والمصالح المالية التابعة للبري الزبائن وسائل دفع وتتولى تسييرها. وتهتم بتنظيم فهرس مركزي لعوارض الدفع، وما قد يترتب عليها من متابعات، ثم تسيير هذا الفهرس وتنظيمه، وتبليغ الوسطاء الماليين وكل سلطة أخرى معنية دوريا بقائمة عوارض الدفع، وما قد يترتب عنها من متابعات. وتعمل هذه المصلحة بالتنسيق مع اللجنة المصرفية، باعتبار أن لهذه الأخيرة جميع الصلاحيات في الحصول على المعلومات التي تصل إليها.

## المحور الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة البنكية

### Σ مركزية مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد

تعمل على جمع ومركزة المعلومات المتعلقة بعوارض دفع الشيكات لعدم وجود رصيد أو عدم كفايته، والقيام بتبليغها للوسطاء الماليين المعنيين، بما فيهم البنوك والمؤسسات المالية، بغرض الإطلاع عليها واستغلالها، لاسيما عند تسليم دفتر الشيكات الأول للزبائن.

### Σ مركزية الميزانيات

هي عبارة عن نظام لجمع المعلومات حول الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات المالية وتبادلها، من أجل تسهيل اتخاذ القرارات المالية؛ وتتمثل مهامها في مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية، وتساهم في الوقاية من تبييض الأموال، من خلال متابعة نشاط البنوك والمؤسسات المالية ومختلف المؤسسات القطاعية الأخرى المتصلة بها.

### Σ المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر

تتمثل مهمتها في الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية نيابة عن اللجنة المصرفية، وتعمل تحت سلطة الأمين العام لبنك الجزائر، وتتكون من:

- **المفتشية الداخلية:** تقوم بمراجعة ومراقبة كل أنشطة وعمليات هيكل بنك الجزائر من جهة، ومراقبة عمليات البنوك والمؤسسات المالية من جهة أخرى.
- **لمفتشية الخارجية:** تمثل هيكل بنك الجزائر المكلف بتنظيم الرقابة المستندية وممارسة الرقابة الميدانية، وذلك لحساب اللجنة المصرفية.

## مراجع المحور الأول

1. أمانة اللجنة العربية للرقابة المصرفية (2014) الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012 الإمارات العربية المتحدة.
2. آيت وازو زينة (2012) مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في القانون الجزائري .
3. حماني حورية (2006) آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
4. سعيود محمد الطاهر (2017) على البنوك والمؤسسات المالية في التشريع الجزائري،
5. شيخ عبد الحق (2010) الرقابة على البنوك التجارية ماجستير في قانون الأعمال محمد

6. لطرش الطاهر (2004) السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق  
دكتوراه في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، الجزائر.
7. منار حنيّة (2014) المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستير في  
قسنطينة 1 قسنطينة، .

8. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire (1997), *Principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace*, Banques des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse.
9. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire (2006), *Principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace*, Banques des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse.
10. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire (2012), *Principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace*, Banques des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse.
11. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire (2016), *Recommandations visant l'application des Principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace à la réglementation et au contrôle des établissements acteurs de l'inclusion financière*, Banques des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse.

12. 11 - 03 26 2003، يتعلق بالنقد والقرض.
13. 04 - 10 26 2010، يعدل ويتم الأمر رقم 03 - 11 26
- 2003 .
14. 02 - 06 24 2006 تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط  
إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية.

**المحور الثاني :**  
**الرقابة الداخلية**  
**للبنوك**

## تمهيد

تعتبر الرقابة الداخلية للبنوك أحد دعائم الرقابة البنكية، فمهما بلغ مستوى فعالية الرقابة الخارجية فإنها لا تكفي وحدها لتفعيل الرقابة البنكية، لأنها تتميز بالدورية، وذلك بعكس الرقابة الداخلية التي تمتاز بوجود رقابة دورية ورقابة مستمرة. " " إلى أن تعثر المؤسسات البنكية يرجع في الغالب إلى عوامل ترتبط بضعف أنظمة الرقابة الداخلية، لذا فقد كانت الرقابة الداخلية للبنوك محط اهتمام المنظمات المصرفية " "، والسلطات الرقابية على غرار بنك الجزائر.

## 1. مفاهيم أساسية حول الرقابة الداخلية

عرفت الرقابة الداخلية تطورات مستمرة، وذلك استجابة للتطورات التي عرفت المؤسسة، حيث كانت في البداية عبارة عن "رقابة شخصية" من طرف المالك، تتوافق مع المؤسسات الفردية الصغيرة. المؤسسات وتزايد أحجامها أصبحت الرقابة الداخلية تعني " "، الذي كان يهدف إلى تقليل الأخطاء والغش، وحماية الأصول من الضياع والسرقة، من خلال توزيع المسؤوليات والصلاحيات، بطريقة تسمح بتحقيق الضبط التلقائي للعمليات، وتمنع تجميع مراحل أي عملية عند طرف واحد، حيث يقوم كل طرف بمراقبة أعمال الآخرين عند قيامه بأي عمل يستند لأعمالهم. ليمتد بعدها نظام الرقابة الداخلية ليشمل العديد من الجوانب الإدارية والمحاسبية، التي تتجه إلى ضمان صدق ودقة المعلومات والالتزام بأهداف وسياسات الإدارة. يرجع هذا عدة أسباب، أهمها تزايد حاجات المؤسسات لتفويض السلطات والمسؤوليات، والحاجة إلى المعلومات، والاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى عوامل الحجم.

## 1.1. مفهوم الرقابة الداخلية

Σ تعريف مصف خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين الف (OECCA) 1977: " الداخلية هي مجموعة من الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة، تهدف من جهة إلى ضمان حماية ووقاية أصولها ونوعية المعلومات، ومن جهة ثانية، ضمان تطبيق تعليمات الإدارة وتشجيع تحسين الأداء، ويتم ذلك بالتنظيم والأساليب ضمان استمرارية المؤسسة".

Σ تعريف المعهد الدولي للمدققين الداخليين (IIA) 1999: "الرقابة الداخلية هي مجموع الضمانات التي تضعها المؤسسة قصد التأكد من:

- احترام سياسات المؤسسة وخططها وإجراءاتها ولوائحها التنظيمية؛
- احترام القوانين والتشريعات المعمول بها والتي تخضع لها المؤسسة؛

## المحور الثاني: الرقابة الداخلية للبنوك

- حماية أصول المؤسسة وموجوداتها من التلف والسرقة والضياع؛
  - الاستعمال الرشيد لموارد المؤسسة؛
  - تحقيق الأهداف والغايات التي سطرت لكل نشاط داخل المؤسسة".
- Σ **تعريف المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية (IFACI) 2002:** "الرقابة الداخلية هي نظام تضعه المؤسسة، تسطره وتطبقه تحت مسؤوليتها الخاصة، من أجل:
- احترام القوانين والتشريعات؛
  - تطبيق التعليمات والتوجيهات التي تضعها الإدارة العليا؛
  - السير الحسن للعمليات الداخلية، خاصة تلك المتعلقة بحماية الأصول؛
  - دقة المعلومات، خاصة منها المالية والمحاسبية".
- Σ **تعريف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC):** وفقا لما جاء في المعيار لتدقيق (ISA 400)
- "الرقابة الداخلية تشمل كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها، مع ضمان إدارة منظمة وكفاءة عمل عالية، بالإضافة إلى الالتزام بسياسات حماية الأصول، منع الغش، اكتشاف الأخطاء، التحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب".
- يشمل نظام الرقابة الداخلية مجموعة من القوانين الداخلية، وإجراءات وطرق العمل المكتوبة وغير المكتوبة، المعمول بها، وكذا تعليمات الإدارة، والتي يكون الهدف منها التحكم في المؤسسة، وضمان سير العمل والتقييد بالسياسات الموضوعة؛ ويعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة وقاية من احتمال وقوع الأخطاء والمخالفات وتقليل الانحرافات، مما يجعل عملية التدقيق أسهل، حيث يقوم محافظ الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل تحديد نطاق تدخله وحجم الاختبارات التي يجب عليه القيام بها عند فحص الحسابات.
- يهتم نظام الرقابة الداخلية بكيفية تحقيق الأهداف، وليس كم تم تحقيق من أهداف أي هل تم تحقيق الأهداف بالوسائل المسخرة في الخطط، ومن خلال أنشطة المؤسسة الخاصة بها والتي تمارسها، ويجب أن يتميز أي نظام للرقابة الداخلية بخاصيتين، هما:
- أي أنه يساعد على حماية أصول المؤسسة، والاستعمال الرشيد لمواردها؛
  - **الفعالية:** التشجيع على تحقيق أهداف المؤسسة والمساعدة على تقييم أداء الفاعلين فيها.

### 2.1. أهداف الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية ذات أهمية بالغة بالنسبة لمختلف المؤسسات، وقد ازدادت الحاجة إليها نتيجة كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها وتوزعها جغرافيا، وبرزت الحاجة لتفويض السلطات والمسؤوليات، وتطور إجراءات التدقيق الخارجي، وتزايدت احتياجات المسيرين ومختلف الأطراف من المعلومات.

تهدف الرقابة الداخلية إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- حماية أصول المؤسسة، من خلال محاربة كل أشكال السرقة والاختلاس والغش والضياع؛
- توفير معلومات ممتازة
- تشجيع الالتزام بالتعليمات والتوجيهات واللوائح والإجراءات التي تضعها الإدارة؛
- لسهل على احترام القوانين والتشريعات المعمول بها، والتي تخضع لها المؤسسة؛
- المساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تحسين الأداء.

### 3.1. متطلبات نظام الرقابة الداخلية الفعال

Σ **التنظيم:** أي وضع خطة تنظيمية تحدد فيها الوظائف والمهام والمسؤوليات، مع ضرورة وضع كل فرد في المكان الذي يتناسب ومؤهلاته وخبراته، والفصل الكافي بين الوظائف، وخصوصا فيما يتعلق بمن يقوم بترخيص العمليات واعتمادها، ومن يقوم بإعطاء أوامر الصرف، ومن يقوم بالصرف، ومن يقوم بتقيد العمليات ومسك الدفاتر المحاسبية.

Σ **الاعتماد على الأساليب والإجراءات ) كيف ينفذ:** هي كل التعليمات المكتوبة ينفذ العمليات، وكيفية تنفيذها ، ومكان حفظها بعد تنفيذ.

Σ **تصميم أساليب للضبط الداخلي:** أي رقابة تنفيذ المهام بطريقة مستمرة وذاتية، من خلال تطبيق مبدأ توزيع العمل داخل المؤسسة، وتحقيق الرقابة التلقائية.

Σ **الإجراءات الوقائية:** وجود أدوات تساعد على حماية الأصول، وأهمها:

- تحديد المسؤوليات على مختلف الأصول المادية؛
- التفقيش المستمر للأصول المادية، من خلال إجراء الجرد المادي؛
- الاهتمام بشروط ومعايير التخزين، والاهتمام بترتيب وتنظيم المخازن؛
- التأمين المادي على أصول المؤسسة، من خلال تقوية الحراسة، توفير أدوات مكافحة الحرائق، تحديد منافذ الدخول والخروج، توفير خزنة مؤمنة للنقديات، التأمين على المخاطر لدى شركات التأمين.

Σ : :

- اعتماد المؤسسة على مجموعة مستندية تتوفر على كل مقومات إثبات العمليات؛

- وجود مجموعة دفترية كاملة تسمح بتسجيل كل العمليات؛

- وجود نظام مستقل للتدقيق الداخلي.

### 4.1. النموذج التقليدي لنظام الرقابة الداخلية

يعتمد هذا النموذج على تقرير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) 1948، وحسبه فإن نظام الرقابة الداخلية يشمل الخطة التنظيمية، وكل ما يرتبط بها من طرق ومقاييس، تستخدم داخل المؤسسة بهدف تحسين الكفاءة الإنتاجية، وضمان التقيد بالسياسات، واختبار دقة وضبط المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها، ثم حماية أصول المؤسسة؛ ويشتمل نظام الرقابة الداخلية وفقا لهذه النظرة على:



## المحور الثاني: الرقابة الداخلية للبنوك

- Σ إجراءات الرقابة الإدارية: وهي الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المترابطة، والمتبعة للعمل على تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع العمل بالسياسات الإدارية المرسومة.
- Σ إجراءات الرقابة المحاسبية: وهي الوسائل والإجراءات التي تسمح بضبط دقة وصحة المعلومات المحاسبية وتلخيص العمليات المالية.
- Σ : ويشمل الإجراءات المحاسبية أو الإحصائية أو العملية أو أي وسائل أخرى رقابية تهدف إلى حماية الأصول من الاختلاس أو أي أعمال غير مشروعة.

## 2. الرقابة الداخلية وفق متطلبات لجنة (COSO)

يعتبر إطار الرقابة الداخلية للجنة (COSO) من أهم الأطر في العالم لوضع وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات، حيث اعتمدت أغلب التجارب في مختلف الدول على هذا الإطار، الذي تم تطويره في الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين للحد من ظاهرة فشل المؤسسات وتعثرها، وذلك بعد أن أثبتت الدراسات أن أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك هو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية.

### 1.2. لمحة عن لجنة (COSO) ودورها

(COSO) 1985، وتضم في عضويتها أكبر خمس جمعيات مهنية في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التدقيق والرقابة والمحاسبة (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، معهد المدراء الماليين، معهد المحاسبين الإداريين، معهد المدققين الداخليين، الجمعية الأمريكية للمحاسبة)، هدفها تحسين نوعية القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات، من خلال إدارة المخاطر وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، لتكون شاملة لجميع النواحي الرقابية.

1992 معيار (COSO I) "الرقابة الداخلية -"

قبولا كبيرا، لذا أصبح أكثر الأطر استخداما لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية؛ وقد تم تحديثه عام 2013 إصدار نسخة جديدة معدلة، بدأ العمل بها بتاريخ 15 ديسمبر 2014 وقد أدى ذلك إلى تعزيز مهمة لجنة (COSO) في تحسين حوكمة الشركات والحد من عمليات الاحتيال، من خلال التحسينات الناتجة عن مراجعة الإطار الأصلي، وخصوصا فيما يتعلق بالتأكيد على أهداف إعداد التقارير غير المالية، والتركيز على تزايد أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعالجة مخاطر الاحتيال.

2002 ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية قانون (SOX : Sarbanes-Oxley)، والتسمية جاءت نسبة لمقترحيه، والذي يعطي الحق للمؤسسات المدرجة في البورصة اختيار إطار مناسب للرقابة الداخلية، وقد اختارت جميع المؤسسات إطار (COSO)، حيث تـ 404 (SOX) :

- إعداد تقرير خاص بتقييم نظام الرقابة الداخلية؛
  - وتبرير الاختبارات التي تم القيام بها للتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
  - إثبات وتبرير جميع الإجراءات التي وضعتها من أجل محاربة ومكافحة عمليات الغش والاختلاس.
- إضافة إلى ذلك، تبنى مكتب المحاسبة الحكومية الأمريكي (GAO) (COSO) وجعله جزء من (Green Book) الذي أصدره كدليل إرشادي عن الرقابة الداخلية؛ كما استفادت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية من المفاهيم المتضمنة فيه، لصياغة اللوائح الخاصة بأعمال الرقابة الداخلية طلبت الهند ير حول الرقابة الداخلية لديها، وأن يقوم مدقق خارجي بتقييم مستقل، يقدم بموجبة تقريراً من بين التقارير المالية حول مدى كفاية الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية، من خلال الاستعانة بإطار الرقابة الداخلية للجنة (COSO).

حماية المالية (LSF) 2003 ( ) 2003 (706-2003) الذي يفرض ( ) بوصف شروط إعداد وتنظيم أعمال المجلس، وإجراءات الرقابة الداخلية لمؤسسة، وذلك في تقرير إضافي لتقرير التسيير السنوي، وقد ميزت المادتان 117 120 بين الرقابة الداخلية للمؤسسة ككل والرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد ومعالجة المعلومات المالية والمحاسبية.

بناء على قانون الحماية المالية، قامت هيئة الأسواق المالية (AMF) 2006 للرقابة الداخلية، والذي اقترح المحاور الرئيسية للرقابة الداخلية، وحاول تحقيق التناسق بين الممارسات الموجودة، والتي تختلف من مؤسسة لأخرى، وقد جاء ذلك الإطار متوافقاً إلى حد كبير مع إطار (COSO).

## 2.2. مكونات إطار الرقابة الداخلية وفق لجنة (COSO)

(COSO) فإن الرقابة الداخلية هي عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الأفراد، يتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المتعلقة بـ: (1) تنفيذ وترشيد العمليات (هدف العمليات التشغيلية) (2) صدق المعلومات المالية (هدف التقارير) (3) نين والتشريعات (هدف).

وفقاً لهذا التعريف فإن الرقابة الداخلية لا تقتصر على الأنشطة المالية والمحاسبية فقط، وإنما تشمل كافة وتجمع بين المستويات المختلفة من الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة؛ لذا فإن إطار الرقابة الداخلية وفقاً للجنة (COSO) يستند إلى الأسس الآتية:

- الرقابة الداخلية هي وسيلة وليست غاية؛
- الرقابة الداخلية مسؤولية جميع الأطراف داخل المؤسسة، إذ لا يكفي وضع الوسائل التي تسمح بتحقيقها، بل يجب على الأفراد تطبيقها؛
- الرقابة الداخلية يجب أن تعطي الضمان الكافي حول قدرة الإدارة على تحقيق سلامة وفعالية العمليات،

## المحور الثاني: الرقابة الداخلية للبنوك

- يجب وضع نظام للرقابة داخلية يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة فعلياً، وليس عائقاً لها.  
يتكون إطار الرقابة الداخلية وفق لجنة (COSO) من خمس مكونات، تم عرضها في نموذج يأخذ شكل مكعب يتكون من ثلاث أبعاد، كما هو مـ (4):

- :
  - : مجالات تطبيق التقييم؛
  - : الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.
- بالنسبة لكل هدف من أهداف المؤسسة، يتم تقييم العناصر الخمسة المكونة للإطار، حيث يمكن أن تشمل عملية التقييم المؤسسة ككل أو فرع من فروعها أو وظيفة من وظائفها أو قسم من أقسامها.  
عناصر النظام يمكن القول أن المؤسسة لديها الضمان الكافي حول فعالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أن المؤسسة لديها القدرة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية والتشغيلية، وبإمكانها توفير معلومات مالية صادقة، وتنفيذ عملياتها في ظل احترام القوانين والتشريعات المعمول بها.

### (4): مكونات نظام الرقابة الداخلية وفقاً للجنة (COSO).



\_\_\_\_\_ : هيرث (2015 . 17).

Σ **بيئة الرقابة:** هي مجموع المعايير والعمليات والهياكل المعدة لتطبيق الرقابة الداخلية، وتتضمن قيم المؤسسة فيما يخص النزاهة والأخلاق والمعايير التي تمكن مجلس الإدارة من أداء مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالحوكمة، والهيكل التنظيمي وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات، واستقطاب الكفاءات وتنميتهم والاحتفاظ بهم، والاهتمام اللازم بمقاييس الأداء والحوافز والمكافآت لتنمية الشعور بالمسؤولية عن الأداء.

Σ **تقييم المخاطر:** يتضمن تقييم المخاطر عملية ديناميكية متكررة لتحديد المخاطر وقياسها عبر كافة أنحاء المؤسسة، وتحديد أسلوب إدارتها، كما يتطلب ذلك دراسة أثر التغييرات المحتملة في البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة في فعالية نظام الرقابة الداخلية.

- Σ : هي الأعمال الموضوعة في شكل سياسات وإجراءات ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة بشأن الحد من المخاطر، ويتم تأدية هذه الأنشطة عبر كافة المستويات في المؤسسة عملياتها وبيئة تكنولوجيا المعلومات (الموافقات، الاعتمادات، التصديقات، ...).
- Σ : تعد المعلومات ضرورية للمؤسسة لأغراض الرقابة الداخلية، أما الاتصالات فهي عملية متواصلة ومتكررة لتقديم المعلومات الضرورية وتبادلها والحصول عليها، من خلال توفير معلومات تحترم شروط إعدادها، بما فيها الشروط القانونية، ويمكن مراجعتها، من خلال وضع نظام فعال للإثبات.
- Σ : تتيح التأكد من أن عناصر الرقابة الداخلية قائمة وتضوابط الرقابية لتفعيل المبادئ الخاصة بكل عنصر؛ ويتم مقارنة النتائج بالمعايير الصادرة عن الجهات الحكومية أو الهيئات المستقلة أو الإدارة ومجلس الإدارة، ويتم إبلاغ الإدارة بأوجه القصور.
- 17 مبدأ للرقابة الداخلية الفعالة ] (5):

### (5): مبادئ الرقابة الداخلية وفق لجنة (COSO).

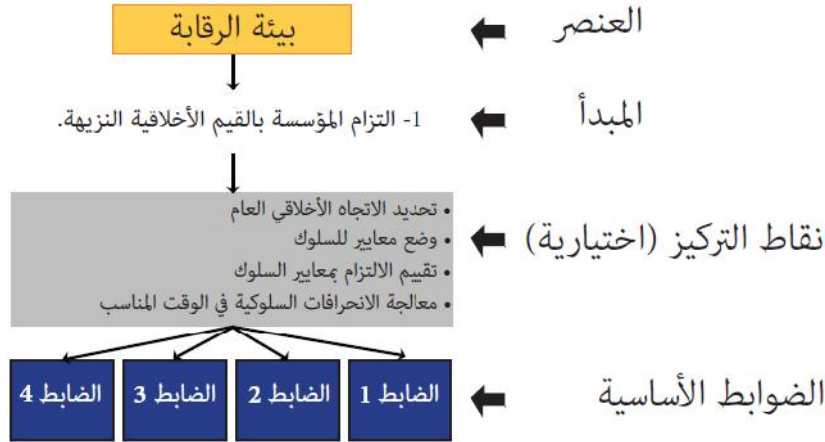
|                                                                                                                                                    |               |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|
|                                                                                                                                                    |               |
| (1) إبداء الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية؛<br>(2) ممارسة مسؤولية الإشراف؛<br>(3) تصميم الهيكل والسلطة والمسؤولية؛<br>(4)<br>(5) تعزيز المساءلة؛ | بيئة الرقابة  |
| (6) تحديد أهداف مناسبة؛<br>(7) تحديد المخاطر وتحليلها؛<br>(8) تقييم خطر الاحتيال؛<br>(9) تحديد التغييرات المهمة وتحليلها؛                          | تقييم المخاطر |
| (10) وضع أنشطة الرقابة وتطويرها؛<br>(11) وضع أنشطة الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات وتطويرها؛<br>(12) نشر السياسات والإجراءات في المؤسسة؛    |               |
| (13)                                                                                                                                               |               |
| (14)                                                                                                                                               |               |
| (15)                                                                                                                                               |               |
| (16) إجراء عمليات تقييم مستمرة و/<br>(17) تقييم أوجه القصور والإبلاغ عنها.                                                                         |               |

\_\_\_\_\_ : هيرث (2015 . 18).

## المحور الثاني: الرقابة الداخلية للبنوك

لا بد من توفر كل المبادئ البالغ عددها 17 ضمن منهجية إطار (COSO)، وتفعيلها بأسلوب يطبق العناصر الخمسة بطريقة متكاملة، للتأكد من فعالية الرقابة الداخلية، مع مراعاة أن الامتثال لنقاط التركيز يعد أمراً اختيارياً؛ وتكون المبادئ سارية ومطبقة عند القيام بمراقبة الاستجابة التي تم تصميمها وفقاً لمستوى صحيح من الدقة، ويجري تنفيذها بالفعل حسبما تم تصميمها؛ ويتم تحديد كفاءة التشغيل بصفة عامة من خلال

### (6): منهجية تقييم فعالية الرقابة الداخلية وفق لجنة (COSO).



\_\_\_\_\_ : هيرث (2015 . 19).

(COSO) بذلك بل أصدرت معيار (COSO II) 2004

" - ، وقد تم تحديث هذا الإطار عام 2017، وفي هذا الصدد تعتبر الرقابة الداخلية أداة هامة لإدارة المخاطر.

### 3. إطار أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية وفق لجنة "بازل"

البنوك المتعثرة، يمكن تصنيفها ضمن خمس عناصر:

- غياب المتابعة وعدم ممارسة المسؤوليات من الإدارة، وغياب الثقافة الرقابية داخل البنك؛
- تحديد وتقييم غير ملائم للمخاطر الملازمة لبعض الأنشطة، سواء داخل أو خارج الميزانية؛
- غياب أو ضعف الهياكل والعناصر المفتاحية للرقابة، على غرار الفصل بين المهام والمسؤوليات، المصادقات، وتحليل النتائج التشغيلية؛
- توصيل المعلومات بشكل سيء بين مختلف المستويات الإدارية، وخصوصاً من الأسفل نحو الأعلى، من
- عدم ملائمة وعدم فعالية برامج التدقيق وأنشطة المتابعة

تعتبر العناصر السابقة كلها عن وجود أنظمة الرقابة الداخلية، التي لا يمكن أن تكتمل بدونها حلقة الرقابة البنكية إلى جانب الرقابة الخارجية، لذا فقد اهتمت لجنة " " بالرقابة الداخلية للبنوك، ووضعت إطارا يسمح للمسيرين في البنوك بتطويرها وتقييمها.

### 1.3. أهداف الرقابة الداخلية في البنوك وفق لجنة "بازل"

" " فإن الرقابة الداخلية في البنوك الإجراءات التي يتم تنفيذها من طرف مجلس الإدارة والإدارة العامة والمستخدمون في مختلف المستويات، ولا يقصد بذلك مجرد إجراء بسيط أو سياسة في لحظة معينة، ولكن نظام يشتغل باستمرار في كل مستويات البنك، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

- أهداف الأداء: ية أنشطة البنك في استخدام أصوله و الأخرى، وحماية البنك من الخسائر، فالرقابة الداخلية يجب أن تضمن أن جميع المستخدمين يعملون بكفاءة ونزاهة لتحقيق أهداف البنك، دون التسبب في تكاليف غير متوقعة أو إضافية.
- أهداف الإعلام: تتعلق بإعداد وتوفير تقارير ملائمة وموثوقة وحديثة، ضرورية لاتخاذ القرارات د المؤسسة البنكية، وتشمل الحسابات السنوية والقوائم المالية، وأشكال الاتصالات الأخرى، والتقارير ذات الطابع المالي، والتي تكون موثوقة للمساهمين والهيئات الرقابية والأطراف الخارجية الأخرى.
- أهداف المطابقة: أي ضمان أن جميع الأنشطة البنكية مطابقة وموافقة للقوانين والتنظيمات والمتطلبات الاحترازية المطبقة والمعمول بها، وكذا للسياسات والإجراءات الإدارية للبنك، وذلك من أجل حماية

### 2.3. إطار أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك وفق لجنة "بازل"

تناولت اللجنة في إحدى مقرراتها الصادرة عام 1998 إطارا عاما لأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك، وقد تضمن هذا الإطار 13 .

#### 01: مسؤوليات مجلس الإدارة

- يعتبر مجلس الإدارة مسؤولا بشكل كامل عن وجود استمرارية في الرقابة الداخلية ووجود نظام فعال وسليم للرقابة الداخلية، حيث تقع على عاتقه المسؤوليات الآتية:
- الموافقة على الهيكل التنظيمي للبنك؛
- المصادقة والمراجعة الدورية للاستراتيجيات الكبرى والسياسات الرئيسية للبنك؛
- مواجهة المخاطر الجوهرية للبنك من خلال تقديرها وجعلها مستقرة في مستويات مقبولة؛
- التأكد من قيام الإدارة العامة باتخاذ إجراءات تحديد وقياس ومتابعة المخاطر الجوهرية؛
- التأكد من وجود استمرارية في متابعة فعالية نظام الرقابة الداخلية من طرف الإدارة العامة.

**02: مسؤوليات الإدارة العامة** )

- تقع مسؤولية إدارة البنك على الإدارة العامة بالدرجة الأولى لأنها هي من يتولى:
- تطبيق السياسات والإستراتيجيات المعتمدة من طرف مجلس الإدارة؛
  - تطوير الإجراءات الكفيلة بتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر التي يواجهها البنك؛
  - إعداد تنظيم يسمح بتحديد السلطات والمسؤوليات، وضمان ممارسة فعلية لتفويض السلطة؛
  - تحديد سياسات مناسبة للرقابة الداخلية، ومتابعة مدى سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

**03: معايير الأخلاق العالية والنزاهة** )

يهتم كل من مجلس الإدارة والإدارة العامة بتطوير معايير عالية للنزاهة والأخلاق والتأسيس للثقافة الرقابية داخل البنك بين المستخدمين، فكل فرد يجب أن يكون على دراية وفهم جيد لدوره في الرقابة الداخلية.

**04: تحديد وتقييم المخاطر** )

يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال تحديد وتقييم مستمر للمخاطر الرئيسية، التي يمكن أن تحد من تحقيق أهداف البنك (خطر القرض، خطر البلد وخطر التحويل، خطر السوق، خطر معدل الفائدة، خطر السيولة، خطر تشغيلي، خطر قا )؛ ويتعين مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية، حتى يتسنى معالجة كل خطر جديد لم يتم مراقبته من قبل.

**05:** )

يجب إدماج أنشطة الرقابة ضمن الأنشطة اليومية للبنك، فنظام الرقابة الداخلية الفعال يستلزم وضع هيكل ألية، وتحديد أنشء كل مستوى، مما يتطلب:

الرقابة المادية، فحص احترام حدود الالتزام والمتابعة في حالة عدم احترامها، نظام الإقرار والتراخيص.

**06: فصل المهام** )

يستلزم نظام الرقابة الداخلية الفعال فصل المهام والمسؤوليات بشكل مناسب، وأن لا يكون الأفراد مكلفون بمسؤوليات متضاربة، وبالنسبة للمجالات التي يمكن أن تكون محلا لنزاع المصالح يجب حصرها وتحديد ووضعا تحت متابعة مستمرة لطرف خارجي مستقل.

**07: البيانات الداخلية** )

يستلزم نظام الرقابة الداخلية الفعال توفر بيانات داخلية مناسبة وكاملة، سواء كانت مالية وتشغيلية، تم إعدادها باحترام شروط المطابقة، أو معلومات خارجية حول الأحداث والشروط الملزمة لاتخاذ القرار.

**08:** )

يستلزم نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود نظام معلومات موثوق يغطي كافة أنشطة البنك المهمة، مع رورة توفير الحماية المناسبة له ومتابعته بشكل مستقل، وخصوصا في ظل الاستخدام المكثف لتكنولوجيا

) 09:

يستلزم نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود قنوات فعالة للاتصال، للتأكد من أن كافة الموظفين والأفراد يفهمون بشكل جيد، ويلتزمون بالسياسات والإجراءات التي تحدد كيفية تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم.

### 10: المتابعة المستمرة لفعالية الرقابة الداخلية والمخاطر الرئيسية

لا بد من وجود متابعة مستمرة لفعالية الرقابة الداخلية في البنك، كما ينبغي أن تكون عملية متابعة المخاطر الرئيسية جـ أساسيا من الأنشطة اليومية للبنك، على غرار التقييمات الدورية من طرف القطاعات التشغيلية والتدقيق الداخلي.

### 11: التدقيق الداخلي

يجب أن يخضع نظام الرقابة الداخلية لتدقيق داخلي فعال وشامل، يقوم به شخص مؤهل وذو خبرة وله استقلالية تشغيلية؛ ووظيفة التدقيق الداخلي باعتبارها عنصرا لمتابعة نظام الرقابة الداخلية يجب أن تتبع بشكل مباشر لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وأيضا للإدارة العامة.

### 12: ت في نظام الرقابة الداخلية

ت في نظام الرقابة الداخلية التي يتم اكتشافها من طرف قطاع نشاط أو التدقيق الداخلي أو أي عون آخر للرقابة، يجب أن يتم تبليغها في أقرب الآجال للإدارة المناسبة، ويجب أن يتم معالجتها بشكل سريع، وبالنسبة للإدارة يجب تبليغها للإدارة العامة أو مجلس الإدارة .

### 13: الرقابية

يجب على السلطات الرقابية أن تفرض على جميع البنوك وضع نظام فعال للرقابة الداخلية، يستجيب لطبيعتها ومستوى تعقيدها ومستوى المخاطر التي تخضع لها أنشطتها داخل الميزانية وخارج الميزانية، ويستجيب لتغيرات المحيط والشروط التي ينشط فيها البنك.

### 3.3. مقارنة بين أنظمة الرقابة الداخلية وفق لجنة (COSO) ولجنة "بازل"

عند التمعن في مبادئ إطار أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الصادرة عن لجنة " " ومجالاتها، نجد أنها تشمل نفس المجالات التي تضمنتها عناصر الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) يتعلق بمتابعة فعالية نظام الرقابة الداخلية من طرف الهيئات الرقابية باستمرار، والذي يتعلق بخصوصيات القطاع البنكي؛ كما أن أهداف الرقابة الداخلية وفق لجنة " " (أهداف الأداء، أهداف الإعلام، أهداف ( هي نفسها أهداف الرقابة الداخلي (COSO) (هدف العمليات التشغيلية، هدف إعداد التقارير، هدف )؛ لذا يمكن القول أن إطار أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية حسب لجنة " " تم استنباطه من الإطار المتكامل للرقابة الداخلية وفق لجنة (COSO)؛ كما يتضح من (1).



## المحور الثاني: الرقابة الداخلية للبنوك

### (1): مقارنة بين الرقابة الداخلية حسب لجنة (COSO) " "

| عناصر الرقابة الداخلية وفق (COSO) |       | مجالات ومبادئ الرقابة الداخلية وفق لجنة " "         |
|-----------------------------------|-------|-----------------------------------------------------|
| بيئة الرقابة                      | 03 01 |                                                     |
| تقييم المخاطر                     | 04    | تحديد وتقييم المخاطر                                |
|                                   | 06 05 | أنشطة الرقابة وفصل المهام                           |
|                                   | 09 07 |                                                     |
|                                   | 12 10 | متابعة الأنشطة وتصحيح الإ                           |
|                                   | 13    | تقييم أنظمة الرقابة الداخلية من قبل الهيئات المشرفة |

### 4. الرقابة الداخلية للبنوك وفق تنظيمات بنك الجزائر

أعطى بنك الجزائر اهتماما خاصا لنظام الرقابة الداخلية، من خلال التنظيم رقم 02 - 03 14 2002، والذي تم استبداله بالتنظيم رقم 11 - 08 28 2011 الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، وذلك استجابة لمتطلبات الأمر رقم 11 - 03 26 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم؛ ويهدف التنظيم رقم 11 - 08 الصادر عن بنك الجزائر إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضعها والالتزام بها. حسب التنظيم فإن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية تتشكل من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف، على الخصوص، إلى ضمان ما يأتي بشكل مستمر:

- السير الجيد للعمليات الداخلية؛
- الأخذ في الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر، بما فيها المخاطر التشغيلية؛
- احترام الإجراءات الداخلية؛
- المطابقة مع الأنظمة والقوانين؛
- الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية؛
- موثوقية المعلومات المالية؛
- الاستعمال الرشيد للموارد.
- يفرض التنظيم على البنوك والمؤسسات المالية
- نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية؛

لية يتضمن على وجه الخصوص:

- هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات؛
- أنظمة قياس المخاطر والنتائج؛
- 
- نظام حفظ الوثائق والأرشيف.

#### 1.4. نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية

- يهدف نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية إلى:
- التأكد من مطابقة العمليات المنجزة والإجراءات الداخلية المتبعة للأحكام التشريعية والتنظيمية، وللمعايير والأعراف المهنية والأخلاقية، وكذا لتوجيهات هيئة المداولة ( ) ولتعليمات الجهاز التنفيذي ( ارة العامة التنفيذية).
  - التأكد من الاحترام الصارم للإجراءات الداخلية المتبعة في اتخاذ القرارات وإدارة المخاطر، وتطبيق معايير التسيير المحددة من طرف الجهاز التنفيذي.
  - التأكد من نوعية المعلومات المحاسبية والمالية الموجهة للأطراف الداخلية والخارجية، ورقابة ظروف إعدادها، والتأكد من نوعية أنظمة الإعلام والاتصال.
  - التأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية المقررة في آجال معقولة.
- يتضمن نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية:

أمن والمصادقة على العمليات المنجزة، واحترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة، وخصوصاً تلك المتعلقة بتقييم ومتابعة المخاطر، من خلال تعيين أعوان على مستوى المصالح المركزية والجهوية والمحلية مخصصين حصراً لهذه المهمة، وأعوان آخرين يمارسون أيضاً أنشطة تشغيلية؛ لذا يجب على البنوك والمؤسسات المالية تعيين "مسؤول مكلف بالتنسيق وبفعالية أجهزة الرقابة الدائمة".

#### ر رقابة دورية

تمس الرقابة الدورية انتظام وأمن العمليات، واحترام الإجراءات الداخلية، وفعالية الرقابة الدائمة، ومستوى الخطر الممكن التعرض له، وفعالية وملاءمة أجهزة التحكم في المخاطر، من خلال تعيين أعوان مكلفين بهذه المهمة من غير المكلفين بالرقابة الدائمة، لذلك يجب تعيين "مسؤول مكلف بالسهر على توافق فعالية جهاز الرقابة الدورية".

يجب على البنوك والمؤسسات المالية تبليغ هوية المسؤول المكلف بالرقابة الدائمة، والمسؤول المكلف بالرقابة الدورية للجنة المصرفية، وينبغي على الجهاز التنفيذي إبلاغ هيئة المداولة عن تعيينهما، ويشترط أن لا يقوم هذان المسؤولان بأي عملية مالية أو محاسبية إلا إذا تعلق الأمر بأعضاء من الجهاز التنفيذي؛ ويمكن أن

## المحور الثاني: الرقابة الداخلية للبنوك

تسند مهام ومسؤوليات الرقابة الدائمة والدورية إما لشخص واحد وإما لعضو في الجهاز التنفيذي تحت رقابة هيئة المداولة، إذا كان حجم البنك أو المؤسسة يبرر ذلك. ويلتزم مسؤولو الرقابة الدائمة والدورية بتقديم تقرير عن ممارسة مهامهم إلى الجهاز التنفيذي وتقرير لهيئة المداولة أو لجنة التدقيق، ويقدم مسؤول الرقابة الدورية في السنة، تقريراً إلى هيئة المداولة أو إلى لجنة التدقيق.

ج

تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز لرقابة خطر عدم المطابقة، وتعيين مسؤول مكلف بالسهر على تناسق وفعالية رقابة خطر عدم المطابقة، وتقوم بتبليغ اسمه إلى اللجنة المصرفية، ولا يجب أن يقوم هذا المسؤول بأي عملية مالية أو محاسبية إلا إذا تعلق الأمر بعضو من الجهاز التنفيذي، ويلتزم بتقديم تقرير حول ممارسة مهامه إلى مسؤول الرقابة الدائمة أو الجهاز التنفيذي؛ ويمكن أن تسند مسؤولية رقابة المطابقة لمسؤول الرقابة الدائمة أو لعضو في الجهاز التنفيذي، إذا كان حجم البنك أو المؤسسة يبرر ذلك.

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز يسمح بضمان المتابعة المستمرة للتغيرات الطارئة على النصوص القانونية، وتحديد إجراءات خاصة لدراسة مطابقة عملياتها، وخصوصاً فيما يتعلق بالعمليات الخاصة بالمنتجات الجديدة، حيث يلتزم مسؤول رقابة المطابقة بإبداء رأي كتابي حول إجراءات تحديد وقياس ومتابعة المخاطر الناجمة عن المنتجات الجديدة، وحول مدى تكييف الإجراءات القائمة، لاسيما ما تعلق بالإجراءات المحاسبية والمعالجة المعلوماتية والمراقبة الدائمة؛ كما تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بـ المستخدمين على التزامات المطابقة الملقة على عاتقهم، وتكوين المستخدمين المعنيين بذلك.

### ج إجراءات الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما

تضع البنوك والمؤسسات المالية تنظيماً وإجراءات ووسائل تسمح لها باحترام الأحكام القانونية والتنظيمية مطبقة في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، وخصوصاً فيما يتعلق بضمان معرفة الزبائن والعمليات التي يقومون بها بشكل صارم، من خلال إعداد معايير داخلية تحدد لاسيما:

- سياسة قبول الزبائن الجدد؛
  - إجراءات تحديد هوية الزبائن والتأكد من الوثائق الـ
  - تصنيف الزبائن بالنظر إلى مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
  - التدابير الواجب اتخاذها وفقاً للمخاطر المرتبطة بكل صنف من الزبائن وحركة الأرصدة والعمليات.
- تندرج الرقابة الدائمة لجهاز الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ضمن "جهاز رقابة المطابقة" ويسهر المسؤول عن رقابة المطابقة على الطابع الملائم للأجهزة والإجراءات المعمول بها بالنظر للنصوص القانونية والتنظيمية والمخاطر التي يمكن التعرض لها، لذا يجب أن يكون "المراسل لخلية معالجة الاستعلام المالي والمسؤول عن المطابقة في إطار مكافحة تبييض الأموال" مسؤولاً عن رقابة المطابقة، ويمكن أن يكون هو نفسه.

## 2.4. التنظيم المحاسبي ومعالجة العمليات

- تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بالأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي، لاسيما أنظمة مجلس النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر، وتلبية بعض المتطلبات :
- ضمان وجود إجراءات تسمح بإعادة تشكيل العمليات حسب تسلسلها الزمني، والاعتماد على أدلة الإثبات والوثائق التلخيصية، والتأكد من الحسابات عند إقفالها
  - الجهات الأخرى، ومتابعة وتفسير تطور الأرصدة م
  - يجب أن تكون جميع المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير الدورية والوثائق الموجهة لبنك الجزائر واللجنة المصرفية مصدرها النظام المحاسبي، ويمكن إثباتها بوثائق أصلية، قابلة للرقابة والتحقق منها.
  - يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بمجموع الملفات الضرورية لإثبات البيانات المالية والتقارير الدورية إلى غاية آخر إقفال تم تسليمه لبنك الجزائر واللجنة المصرفية.
  - رقابة دورية للمخططات المحاسبية ومدى مطابقتها لقواعد التسجيل المحاسبي المعمول بها.
  - ضرورة القيام بقيد محاسبي أو متابعة تسيير مادي للأرصدة التي تحوزها البنوك والمؤسسات المالية لحساب الغير وغير المدرجة في البيانات المالية (خارج الميزانية).
  - التأكد من توفر مستوى كاف من الأمن والحماية لأنظمة المعلومات فيما يخص الإعلام الآلي.

## 3.4. أنظمة قياس المخاطر والنتائج

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع أنظمة لقياس وتحليل المخاطر، وتكييفها مع طبيعة وحجم عملياتها، بغرض تفادي المخاطر التي تتعرض لها،
- :  
الإجمالي، السيولة والتسوية، عدم المطابقة، والخطر التشغيلي؛ ويتطلب قياس وتحليل المخاطر وجود "خريطة"، معدة طبقاً لصنف النشاط أو المهنة، وتبعا للتوجيهات المتخذة من الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة، وتحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها للحد من المخاطر، وتحدد وتحسن مخططات استمرارية النشاط.

يجب أخذ الوضعية المالية للمستفيد وقدرته على السداد في الاعتبار عند تقييم مخاطر القرض، وعند الاقتضاء الضمانات المحصل عليها، وبالنسبة للمؤسسات تحليل محيطها ومميزات شركائها ومسيرها وآخر الوثائق المحاسبية، مما يستدعي تكوين ملفات القروض للحصول على جميع المعلومات، ويتم تحديث هذه الملفات كل ثلاثي على الأقل، بالنسبة لذوي المستحقات غير المدفوعة والمشكوك في تحصيلها، والتي تتميز بأهمية مبالغها؛ ويجب أن يأخذ انتقاء وتقييم عمليات القرض بعين الاعتبار مردودية القروض والعائدات المستقبلية الناتجة عن مشروع الاستثمار، وعند الاقتضاء الضمانات بما فيها الرهن القانوني والحيازي.

روض محل تحليل من طرف وحدة مختصة مستقلة عن باقي الهياكل التشغيلية، ويجب منح بالتوقيع بوضوح تام، من شخصين على الأقل عند الضرورة، ويتم القيام بتحليل لاحق لمردودية عمليات القرض من طرف الجهاز التنفيذي كل ستة أشهر على الأقل.

## المحور الثاني: الرقابة الداخلية للبنوك

### ١ نظام قياس مخاطر القرض

يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية نظام قياس لمخاطر القرض، يسمح بتحديد وقياس وجمع المخاطر الناجمة عن مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية، والتي يتعرض بموجبها البنك لخطر عجز تفيد أو أطراف مستفيدة، أو لخطر التركيز؛ ويجب عليها أيضا أن تقوم بتحليل تطور ونوعية التزاماتها (الميزانية وخارج الميزانية) كل ثلاثي على الأقل، وإعادة ترتيب عمليات القرض.

### ٢ نظام قياس المخاطر ما بين البنوك

يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية جهازا لتحديد وقياس مع البنوك الأخرى، يتضمن مجموعة من الحدود ونظام لتسجيل ومعالجة المعلومات، يسمح بالحصول على تجميع للاقتراضات المحصل عليها والقروض الممنوحة لنفس الطرف، ويسمح بمتابعة الحدود الموضوعية.

### ٣ نظام قياس خطر السيولة

يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع جهاز لتحديد وقياس خطر السيولة، يستند إلى تحديد سياسة عامة لتسيير السيولة، ودرجة تحمل خطر السيولة، ووضع تقديرات لإحصاء مصادر التمويل، ومجموعة من الحدود المرفقة، ووضع سيناريوهات أزمة يتم تحيينها بانتظام.

### ٤ نظام قياس خطر معدل الفائدة الإجمالي

يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية نظام معلومات داخلي يسمح بتحديد وقياس خطر معدل الفائدة الإجمالي وضمان متابعته.

### ٥ نظام قياس مخاطر الدفع

يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية نظاما خاصا لقياس مدى تعرضها لمخاطر الدفع، وخصوصا فيما يتعلق بعمليات الصرف.

### ٦ نظام قبي

يجب أن تسجل البنوك والمؤسسات المالية يوميا عمليات الصرف طبقا للأحكام التنظيمية المتعلقة بسوق الصرف، كما يجب أن تسجل يوميا العمليات المتعلقة بمحفظة التفاوض، وإذا كانت عملياتها معتبرة في الأسواق المالية وسوق الصرف، يجب أن تضع أنظمة خاصة لضمان قياسها ومتابعتها ورقابتها.

## 4.4. أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر

يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع أنظمة مراقبة وتحكم في المخاطر (القرض، التركيز، عمليات ما بين البنوك، معدلات الفائدة، معدلات الصرف، السيولة والدفع) مع إظهار الحدود الداخلية والظروف التي م خلالها يتم احترامها، ويمكن أن تكون هذه الحدود شاملة داخليا، وعند الاقتضاء يمكن وضع حدود عملياتية على أو المديرية، ويجب أن يتم مراجعتها على الأقل مرة في السنة من طرف الجهاز التنفيذي أو هيئة المداولة مع مراعاة الأموال الخاصة للبنك أو المؤسسة المالية؛ وينبغي التأكد تطبيقها ، وتحذير جميع المعنيين بمخاطر تجاوزها، والعمليات التصحيحية المقترحة أو التي تم مباشرتها.

سات المالية بالوسائل الملائمة للتحكم في المخاطر التشغيلية والقانونية، وخصوصا تلك التي قد ينتج عنها توقف أنشطتها الأساسية أو المساس بسمعتها، وتستعين في ذلك أيضا بمخططات استمرار النشاط، التي تضعها وتختبرها بصفة دورية. ويتم تسجيل الحوادث المعتبرة الناجمة عن تقصير في احترام أو صياغة الإجراءات الداخلية وعن الإلتفات في الأنظمة وحالات الغش، ويتم وضع ملفات الحوادث تحت تصرف المسؤولين عن الرقابة الدائمة والدورية.

#### **5.4. نظام حفظ الوثائق والأرشيف**

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد دلائل الإجراءات المتعلقة بأنشطتها، ويجب أن تحدد هذه الدلائل على الأقل، كفاءات تسجيل ومعالجة واسترداد المعلومات، والخطط المحاسبية، وإجراءات تنفيذ مختلف العمليات. كما تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد مجموعة من الوثائق تحدد بدقة الوسائل الموجهة لضمان السير الحسن لجهاز الرقابة الداخلية، وتوضع تلك الوثائق تحت تصرف هيئة المداولة ومحافظي الحسابات واللجنة المصرفية ومفتشي بنك الجزائر ولجنة التدقيق؛ وتوضح تلك الوثائق:

- المسؤوليات والتفويضات الممنوحة، والمهام المخولة والوسائل المخصصة لسير أنظمة الرقابة والقواعد التي تضمن استقلاليتها؛
- قياس المخاطر وأنظمة مراقبتها والتحكم فيها؛
- وصف الأجهزة المتعلقة باحترام المطابقة، وإجراءات أمن أنظمة المعلومات والاتصالات، وكفاءات تكوين وحفظ الأرشيف المادي والإلكتروني.

#### **6.4. قواعد الحوكمة**

يتعين على الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة التأكد من التزام البنك أو المؤسسة المعنية بأحكام هذا الـ ي وتقييم فعالية جهاز الرقابة الداخلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، ويجب عليهما السهر على تطوير القواعد الأخلاقية والنزاهة وترسيخ ثقافة الرقابة، وفي هذا الصدد تقوم هيئة المداولة بفحص نشاط ونتائج جهاز الرقابة الداخلية مرتين على الأقل في السنة، أو مرة واحدة على الأقل في حالة وجود لجنة التدقيق.

يبلغ الجهاز التنفيذي هيئة المداولة لجنة التدقيق بالمعلومات المتعلقة بقياس المخاطر، والقرارات المتعلقة بوضع الحدود بشكل منتظم، ويعلمها على الأقل مرة في السنة بالظروف يتم فيها لاسيما تلك المتعلقة بتجاوز حدود المخاطر أو حالات الغش.

تقوم البنوك والمؤسسات المالية مرة على الأقل في السنة بإعداد تقرير حول ظروف ممارسة الرقابة الداخلية، كما تقوم مرة على الأقل في السنة بإعداد تقرير خاص بقياس ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها وانتقاء مخاطر القرض وتحليل مردودية عمليات القرض؛ ويرسل هذين التقريرين إلى هيئة المداولة وعند الاقتضاء لجنة التدقيق، وإلى اللجنة المصرفية قبل نهاية السداسي الموالي، ويتم وضعهما تحت تصرف

## مراجع المحور الثاني

1. اللجنة العربية للرقابة المصرفية (2014) الإدارة السليمة للمؤسسات المالية  
ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
2. اللجنة العربية للرقابة المصرفية (2017) مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية  
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
3. (2015) تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات  
الاقتصادية - دراسة عينة من المراجعين الداخليين -، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد
4. بوطورة فضيلة (2007) دراسة فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة:  
- مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
5. هيرث (2015)، إطار الرقابة الداخلية الصادر عن كوسو،  
2015.
6. كشرود بشير ومحيتو نسيم (2016) الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO-IC  
الداخلية في الجزائر، 11.
7. مقدم خالد وعبد الله مايو (2016) الداخلية، مطبوعة جامعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،
8. هيا مروان إبراهيم لظن (2016) مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار  
COSO (دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير في  
والتمويل الإسلامية، غزة، فلسطين.
9. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire (1998), *Cadre pour les systèmes de contrôle interne dans les organisations bancaires*, Banques des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse.
10. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire (2015), *Principes de gouvernance d'entreprise à l'intention des banques*, Banques des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse.
11. Dan Chelly & Stéphane Sébéloué (2014), *Les métiers du risque et du contrôle dans la banque*, Observatoire des métiers, des qualifications et de l'égalité professionnelle entre les femmes et les hommes dans la banque, Paris, France.
12. 02 - 03 14 2002، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
13. 11 - 08 28 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

**المحور الثالث:**

**خصوصيات النظام**

**المحاسبي للبنوك**



## تمهيد

يرتكز التدقيق المحاسبي والمالي على فحص القوائم المالية بعد دراسة نظام الرقابة الداخلية، وذلك من أجل إبداء رأي فني ومحاييد حول مدى صدق وشرعية تلك القوائم المالية، وهو ما يتطلب التطرق لخصوصيات النظام المحاسبي للبنوك، بهدف الإحاطة بالقوائم المالية ومكوناتها وشكلها النمطي وطبيعة النظام الذي أنتجها.

## 1. خصائص النظام المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية

يعبر النظام المحاسبي عن الطرق والقواعد والإجراءات المحاسبية المتبعة جمع وتصنيف وتلخيص وعرض المعلومات المالية والتشغيلية للوحدة الاقتصادية، إضافة إلى الأفراد القائمين على تحقيقها والمستندات الضرورية لذلك، والأجهزة أو الوسائط التكنولوجية المساعدة؛ وقد كانت النظم المحاسبية التقليدية ورقية، لكن النظم المحاسبية المعاصرة أصبحت مختلطة، وتعتمد على الإعلام الآلي بشكل كبير.

يتضمن النظام المحاسبي للبنوك تطبيق

العمليات المصرفية وإعداد القوائم المالية للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العمل البنكي، وهو ما يتطلب الاعتماد على بعض الطرق والقواعد والإجراءات المحاسبية الخاصة بالبنوك (المحاسبة البنكية) . يتميز النظام المحاسبي للبنوك ببعض الخصائص مقارنة بالأنظمة المحاسبية

للوحدات الاقتصادية العاملة في القطاعات الأخرى، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

ر ) العمليات المالية في مجال العمل المحاسبي للبنوك إلى ثلاث أنواع:

- عمليات نقدية: تكون الخزينة طرفا فيها سواء بالتحصيل أو الصرف.

- عمليات مقاصة: وهي العمليات التي لا تكون الخزينة طرفا فيها وتشمل نوعين:

( مقاصة داخلية: ) تحويلات بين حسابات الزبائن باستخدام الشيكات)

( مقاصة خارجية: تتم بين زبا

- عمليات أخرى: جميع العمليات المتبقية ) اقتناء المستلزمات لأغراض تنظيمية).

ر ) تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها، لذا يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة، كما أن

أغلب العمليات البنكية ترتبط بالنقد ( ع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة).

ر ) بتسجيل قيم موجودة لديها لكنها لا تمتلكها، كالأوراق التجارية المودعة للخصم أو التحصيل،

والأوراق المالية التي يتم التعامل بها لصالح الغير، وتعهدات الزبائن.

ر ) تمتاز البنوك بأن معظم إيراداتها تكون في شكل فوائد من القروض الممنوحة للزبائن والمؤسسات المالية،

أو في شكل عمولات من الخدمات التي يقدمها البنك للزبائن والمؤسسات المالية؛ أما مصاريفها أغلبها

تكون في شكل فوائد مقابل ودائع الزبائن والمؤسسات المالية، أو في شكل عمولات مقابل الخدمات التي

يحصل عليها البنك من المؤسسات المالية.

### المحور الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي للبنوك

أ يوضع النظام المحاسبي للبنوك على أساس أن الفترة المحاسبية يوم واحد فقط، حيث يتم إعداد ميزان مراجعة وقائمة مركز مالي بشكل يومي، كما يتم إجراء مطابقات يومية بين الدفاتر، للتأكد من صحة تنفيذ العمليات البنكية ودقة التسجيل المحاسبي لها.

أ يجب على البنك المحافظة على الأصول النقدية، مما يتطلب استخدام عدة إجراءات:

- الاهتمام بتصميم المستندات بحيث تحتوي على كافة البيانات المهمة؛
- إدخال الغير كجزء من ( )
- تحقيق الضبط الحسابي والرقابة على أموال البنك (الفصل بين وظيفة الاحتفاظ بأصول البنك ووظيفة المحاسبة، اعتماد مستندات البنك والتوقيع عليها من اثنين ممن لهم الترخيص أو التوقيع ويكون هذا الاعتماد في حدود مبالغ معينة).
- أ يتم تنفيذ العمل المحاسبي في على مستويين بالتوازي، حيث نجد:
- محاسبة مركزية: تهتم بـ عن العمليات التي تتم على مستوى الإدارة العامة، وتجميع محاسبات مختلف الوكالات، وترصيد حسابات المراسلين في الخارج.
- : من أجل تسجيل العمليات اليومية على مستوى الوكالة.

## 2. مقومات النظام المحاسبي للبنوك

يتطلب تنفيذ العمل المحاسبي تفاعل عدة

الأحداث الاقتصادية، التي تعتبر مدخلات ، وصولاً إلى القوائم المالية التي تعتبر مخرجات له.

### 1.2. المعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية

الأحداث الاقتصادية هي وقائع ( ) تؤثر في البنك، وهي مصدر للتغيرات نه وتدفعاته النقدية، وعليه ينصب العمل المحاسبي على تحديدها وإثباتها في الدفاتر المحاسبية انطلاقاً من مستندات الإثبات. ويمكن التمييز بين الأحداث الداخلية التي يسهم في حدوثها البنك والأحداث الخارجية التي تنتج عن تفاعل البنك بمحيطه الخارجي؛ والأحداث الاقتصادية هي مصدر مدخلات النظام المحاسبي، بفعل ما ينتج عنها من مستندات تعتبر نقطة الانطلاق للعمل المحاسبي.

### 2.2. المجموعة المستندية

تعبر عن الوثائق والمستندات القانونية والتعاقدية المستخدمة لإثبات وتبرير عمليات البنك، حيث يتطلب تسجيل أي عملية في الدفاتر المحاسبية توفر قرينة على الأقل تثبت حدوثها، مما يستدعي الإطلاع على جميع الوثائق المستخدمة عند تنفيذ عمليات البنك. تتكون المجموعة المستندية من وثائق رسمية تتحدد بموجب نظام الرقابة الداخلية للبنك، الذي يحدد شكلها ومن يقوم بإعدادها ومصدرها ومن يصادق عليها وكيفية انسيابها ومكان حفظها :

- مستندات داخلية: يتم إعدادها داخل البنك مثل إيصالات الإيداع وإشعارات الخصم والإضافة.
- مستندات خارجية: يتم إعدادها من طرف الزبائن أو المؤسسات المالية أو أي أطراف أخرى.

### 3.2. المجموعة الدفترية

هي السجلات التي تثبت فيها عمليات البنك انطلاقاً من مستندات الإثبات، كما تستخدم لتنظيم المعلومات المالية إلى غاية إعداد القوائم المالية، وهناك بعض الدفاتر تستخدم يومياً، ودفاتر أخرى يتم استخدامها بشكل دوري؛ وتجدر الإشارة إلى أن الدفاتر المحاسبية كانت ورقية في النظام اليدوي، أما في النظام الإلكتروني فإن التسجيل المحاسبي يتم من خلال برامج معلوماتية.

تقوم البنوك بمسك الدفاتر المحاسبية المعروفة تقليدياً، ممثلة في: اليومية العام اليومية المساعدة، دفتر ، ودفتر الجرد؛ لكن طبيعة النشاط البنكي تفرض استخدام دفاتر إضافية، :

ميزان المراجعة اليومي، قائمة المركز المالي اليومي ؛ كما تقوم البنوك بمسك دفاتر أخرى، يكون هدفها تنظيمي بالدرجة الأولى، وفقاً لاحتياجات التسيير الداخلي ومتطلبات نظام الرقابة الداخلية.

### 4.2. السياسات المحاسبية

تشمل جميع الطرق والقواعد المحاسبية للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، حيث تحدد كيفية قياس الأحداث الاقتصادية من أجل الاعتراف بآثارها، ثم إعداد القوائم المالية وعرضها. والمصدر الرئيسي للسياسات المحاسبية هو التشريع المحاسبي كحالة الجزائر، أو المعايير المحاسبية كحالة بريطانيا؛ ومن أمثلتها طرق تقييم الأوراق المالية أو تقييم .

### 5.2. مدونة الحسابات

مدونة الحسابات عبارة عن دليل أو مخطط يوضح الحسابات الرئيسية الضرورية لإثبات العمليات، إضافة إلى أرقامها وكيفية سيرها؛ وذلك بهدف تسهيل العمل المحاسبي، وخصوصاً فيما يتعلق بتصنيف البنود وتجميعها وعرضها ومتابعة تطورها، كما أنها تسمح بربط المدخلات بالتشغيل والمخرجات، لذا غالباً ما تسهر خاصة بها انطلاقاً من المدونة القاعدية، وذلك عند تصميم نظام الرقابة الداخلية لوظيفة المحاسبة.

### 6.2. التقارير والقوائم المالية

تعتبر التقارير والقوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي، فهي المنتج النهائي لمختلف العمليات والإجراءات التي يتم تنفيذها ضمن العمل المحاسبي، وتتضمن معلومات عن المركز المالي للبنك وأدائه المالي والتغيرات فيهما، ومعلومات حول تدفقاته النقدية، إضافة إلى الإفصاحات التي تشرح بنود القوائم المالية، والإفصاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية، وأي إفصاحات أخرى تزيد من ملاءمة المعلومات المالية للمستخدمين، وتزيد من فهمهم لها.

### المحور الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي للبنوك

إلى جانب الالتزامات التقليدية فيما يخص التقارير المالية، تلتزم البنوك أيضا بتقديم تقارير مالية إضافية للبنك المركزي، مع ضرورة احترام مواعيد تقديمها، وضمان صحتها ودقتها؛ لذا يمكن تقسيم التقارير المالية التي ينتجها البنك حسب الأطراف المستفيدة كما يأتي:

- ٥ تقارير مالية : تشمل كشوف يومية تساهم في الرقابة على صحة العمليات ودقة تسجيلها وهي: شف الحركة اليومي، كشف المراجعة اليومي، ملخص الحركة اليومي ( التوصيلي) ميزان المراجعة اليومي، قائمة المركز المالي اليومي ؛ إضافة إلى كشوف دورية تساهم في الرقابة الدورية على العمل المحاسبي، ممثلة في موازين المراجعة الشهرية والسنوية، قائمة المركز المالي الشهري ، وحساب النتائج الشهري.
- ٥ تقارير مالية إحصائية للبنك المركزي: يلزم البنك المركزي في كل دولة البنوك بتقديم بيانات دورية حول مركزها المالي، إضافة إلى بعض المعلومات المالية الأخرى التي تسمح بتقييم المخاطر في البنوك ومدى التزامها بالقواعد الاحترازية، كما تسمح لمختلف مصالحه بإعداد البيانات حول الجهاز المصرفي.
- ٥ تقارير مالية للنشر العام: تكون في الغالب سنوية، وقد تكون مرحلية (فصلية أو سداسية)، وتوجه للأطراف الخارجية بما فيها السوق المالي، وتشمل: الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج التدفقات النقدية، قائمة التغير في الأموال الخاصة، الملحق.

### 7.2. الأفراد

هم الأشخاص الذين يقومون بتشغيل النظام المحاسبي والسهر عليه، وتنفيذ مختلف المهام ضمن العمل المحاسبي، ممثلين في المحاسبين الرئيسيين والمساعدين والإداريين، ويختلف عددهم حسب حجم المؤسسة، وعدد اليوميات المساعدة التي تعتمد عليها.

### 8.2. الوسائط التكنولوجية

في ظل تزايد أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت الوسائط التكنولوجية تلعب دورا مهما في تنفيذ العمل المحاسبي، وتشمل البرمجيات وأجهزة الإعلام الآلي ولوحاتها، والتي أصبحت من المكونات الضرورية ضمن الأ محاسبية؛ (24) 11-07 فإن المحاسبة تمسك يدويا عن طريق أنظمة الإعلام الآلي، لذا جاء المرسوم التنفيذي رقم 110-09، ليحدد شروط وكيفيات مسك .

### 9.2. نظام الرقابة الداخلية لوظيفة المحاسبة

- الغرض منه ضمان حماية ممتلكات البنك ودقة البيانات وكفاءة التشغيل، وهو مجموعة من الرقابية التي توضح كيفية عمل أي :
- تحديد المسؤوليات بوضوح على مختلف أصول البنك؛
  - تقسيم العمل وفصل وظيفة المحاسبة وإمسك الدفاتر عن باقي العمليات وعن الخزينة؛

- مراعاة الدقة عند تصميم المستندات لتشمل كافة البيانات الهامة؛
- يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم النظام المحاسبي أن كل مستند يتم تداوله بين أكثر من موظف أو أكثر من قسم، لتعزيز الرقابة التلقائية، وتقليل فرص الغش والأخطاء؛
- تشجيع نظام الحسابات الإجمالية في دفتر الأستاذ العام، وفصل واجبات ماسك دفتر الأستاذ العام عن ستاذ المساعدة، حتى يمكن المطابقة بينها لأغراض المراجعة؛
- تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر؛
- توفير نظام سليم لحفظ المستندات يسهل الرجوع إليها؛
- توفير مراكز للضبط الداخلي في الدورة المستندية لتسهيل اكتشاف الأخطاء فور وقوعها.

### 3. إجراءات العمل المحاسبي في البنوك

كغيرها من الوحدات الهادفة للربح، يمر العمل المحاسبي في البنوك بعدة مراحل، من أجل تنفيذ العديد من الإجراءات بشكل متسلسل، بما يتيح تحقيق الدورة المحاسبية.

#### 1.3. الدورة المحاسبية في البنوك

تشمل الدورة المحاسبية جميع الخطوات والإجراءات المتبعة لتحليل وإثبات العمليات خلال السنة المالية وتنفيذ مختلف التسويات في نهايتها، وإعداد القوائم المالية، وكذا إعداد التسجيلات الخاصة بـ . ويمكن النظر للدورة المحاسبية باعتبارها تعاقب للإجراءات المحاسبية، والتي تبدأ بالميزانية الافتتاحية للدورة، وتنتهي بالميزانية الختامية لنفس الدورة؛ لذا فهي تشمل جميع العمليات التي يقوم بها المحاسبون، والمراحل التي يمرون بها منذ الافتتاح إلى غاية الإقفال، عند تنفيذ العمل المحاسبي بغرض إعداد وعرض القوائم المالية.

ي في البنك من الأقسام، التي تنظم مستندات القيود، تها في يومياتها الخاصة، ثم لها إلى دفاتر الأستاذ المساعدة التي تمسكها، ليتم بعدها إرسال مستندات القيود إلى قسم المحاسبة، أين يتم تسجيلها في اليومية العامة، وإعداد كشف مطابقة الحركة اليومي، ثم الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام.

حاليا على الإعلام الآلي، حيث م مستندات القيود و آليا في الحسابات المناسبة، ليتم ترحيل إلى ب وتتطلب هذه الإجراءات توافق النظام المحاسبي للبنك مع هيكله التنظيمي، من حيث الأقسام، وتوزيع المسؤوليات، وتحديد قنوات الاتصال فيما يخص نقل واستقبال المستندات، من أجل الدقة والوضوح والسرعة، لذا فإن التنظيم الإداري للبنك هو الذي يحدد النظ .

يمكن التمييز بين نظامين فيما يخص الدورة المحاسبية للبنوك:

#### ر الطريقة الفرنسية

تعتبر الطريقة المعتمدة في البنوك الجزائرية، وتتم من خلال استخدام يوميات مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة في الأقسام الفنية للبنك، إلى جانب دفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ العام في قسم المحاسبة، حيث يتم تسجيل العمليات أول بأول إثر حدوثها في إحدى اليوميات المساعدة، ثم ترحل المبالغ بالتفصيل إلى الحسابات

### المحور الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي للبنوك

في دفتر الأستاذ المساعد، وفي نهاية اليوم يتم تحديد مجاميع اليومية المساعدة وإثباتها في قيود إجمالية بدفتر اليومية العامة، ثم ترحيل المبالغ مباشرة إلى دفتر الأستاذ العام، لاستخراج ميزان المراجعة.

#### ١ الطريقة الإنجليزية

تقيد العمليات عند حدوثها في دفاتر القيد الأولي التي تعادل اليومية المساعدة، ثم ترحل المبالغ إلى الحسابات في دفاتر أستاذ الحسابات الشخصية، وفي نهاية فترة معينة ترحل مجاميع دفاتر القيد الأولي إلى الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ العام، أي أنه بموجب هذه الطريقة يتم الاستغناء عن دفتر اليومية العامة.

### 2.3. رزنامة الأعمال المحاسبية في البنوك

#### ١ كشف الحركة اليومي

يتم تسجيل العمليات يوما بيوم ضمن اليومية المساعدة، انطلاقا من مستندات الإثبات، بواسطة إشعارات خصم أو إضافة، حيث تتولى الأقسام إعداد كل ما يخص ذلك، ويتم تخصيص يومية مساعدة لكل نوع من العمليات، ويتوقف عدد اليومية على حجم الوكالة والعمليات التي تقوم بها وتنظيمها الداخلي، لكن هناك بعض اليومية المساعدة الأساسية التي نجدها في جميع الوكالات وهي:

- يومية مساعدة لحركة الخزينة: يل العمليات المتعلقة السحب والإيداع الـ .
  - يومية مساعدة لحركة المقاصة: يل العمليات المتعلقة بتحويلات الزبائن، وخصم وتحصيل الأوراق التجارية، وكذا عمليات تحصيل الشيكات المسحوبة على وكالات أخرى لنفس البنك أو بنوك أخرى.
  - يومية مساعدة عامة: تسجل فيها جميع العمليات الأخرى التي تقوم بها الوكالة.
- انطلاقا من واقع اليومية المساعدة يتم إعداد كشف الحركة اليومي، وهو عبارة عن ملخص لها.

#### ١ كشف المراجعة اليومي

بعد إتمام كشف الإشعارات أو اليومية المساعدة في كشف الحركة اليومي، يتم فرز القيود إلى مجموعات بما يسمح ترحيلها إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، من أجل تفريغها في كشوف المراجعة اليومية التي يعدها قسم المحاسبة في نهاية كل يوم.

#### ١ ملخص الحركة اليومية (الجدول التوصيلي)

يقوم قسم المحاسبة بإعداد ملخص لكشف الحركة اليومي وملخص لكشف المراجعة اليومي، والتأكد من تطابق مجاميعهما، للتأكد من سلامة ودقة التسجيل المحاسبي للمستندات المختلفة المؤيدة للعمليات اليومية، من خلال مطابقة مجموع كشف الحركة اليومي مع مجموع كشف المراجعة اليومي في نهاية كل يوم.

#### ١ ميزان المراجعة اليومي

يتم ترحيل الأرصدة المستخرجة من دفاتر الأستاذ المساعدة إلى كشف، يعد بمثابة ميزان مراجعة بغرض إجراء المقابلة بين أرصدة الحسابات الجزئية وأرصدة الحسابات المجمعة، ويمكن إعداد عدد من موازين المراجعة الجزئية من واقع دفاتر الأستاذ المساعدة لاستكمال عملية الضبط الداخلي.

أ) المركز المالي اليومي

يتولى  
ي في نهاية كل يوم، وتشمل جميع الأ  
في نهاية اليوم  
اليوم ، وتستخدم كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير النشاط اليومي.

أ) الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام

في هذه المرحلة يقوم  
بترحيل العمليات إلى دفتر الأستاذ العام الذي يبين حسابات الوكالة  
وعادة ما يكون شهري، ويسجل فيه تاريخ العملية والحركة المدينة والدائنة للحساب  
والرصيد القديم والجديد له.

أ) إعداد ميزان المراجعة الشهري

يتم إعداد ميزان المراجعة الشهري انطلاقا من دفتر الأستاذ العام، وذلك بالاعتماد على مختلف أرصدة  
فيه كما يتضمن على رصيد الشهر السابق.

أ) ميزان المراجعة السنوي

يقوم قسم المحاسبة على مستوى الوكالة بجمع العمليات التي تقوم بها هذه الأخيرة، ويتولى إرسالها بشكل  
يومي إلى المديرية العامة، فمركز الحسابات الرئيسي (المحاسبة المركزية) بالمديرية العامة للبنك هو الذي  
تصب فيه خلاصة الأعمال اليومية التي ترد من الوكالات، بما يتيح القيد في الحسابات الإجمالية وإعداد ميزان  
المراجعة السنوي ومن ثم إعداد القوائم المالية للبنك ككل.

#### 4. الإطار التشريعي للمحاسبة البنكية في الجزائر

تتميز المحاسبة البنكية في الجزائر بوجود العديد من مصادر التشريع التي تخضع لها، فالبنك قبل كل  
شيء يعتبر بمثابة تاجر، كما أن البنوك في الجزائر كلها عبارة عن شركات مساهمة، لذا فهي مطالبة باستيفاء  
الالتزامات المحاسبية للتاجر والشركات التجارية ذات الشخصية المعنوية وفق القانون التجاري؛ كما أنها تدخل  
ضمن مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي باعتبارها شركات تجارية، ونظرا لطبيعة النشاط البنكي فقد قام بنك  
الجزائر بوضع نظامين خاصين بالمحاسبة البنكية، وذلك استنادا لما جاء في قانون النقد والقرض.

##### 1.4. القانون التجاري

حدد القانون التجاري الجزائري الالتزامات المحاسبية للتاجر في المواد من 9 إلى 18، فيما يخص مسك  
الدفاتر المحاسبية الإلزامية (دفتر اليومية ودفتر الجرد) وشروط القيد فيهما، وضرورة جرد الأصول والخصوم  
سنويا، وإعداد الميزانية وحساب النتائج وإدراجهما ضمن دفتر الجرد.  
الشركات التجارية ذات الشخصية المعنوية في المادتين 716 و717، فيما يخص جرد الأصول والخصوم عند  
إقفال السنة المالية، وإعداد حساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانية، وإيداعه  
للسجل التجاري، خلال الشهر الذي يلي مصادقة الجمعية العامة عليها، وكذا إعداد تقرير النشاط.

## **2.4. قانون النقد والقرض**

62 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، فإنه يخول لمجلس النقد والقرض عدة صلاحيات، ومن بينها تحديد المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على المؤسسات المالية، وكيفية تبليغ الحسابات والمعلومات المحاسبية والإحصائية لذوي الحقوق لاسيما بنك الجزائر؛ وقد حددت المادة 103 نفس الأمر أهم الالتزامات المحاسبية، حيث يتعين على البنوك والمؤسسات المالية تنظيم حساباتها بشكل مجمع وفقا للشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، كما يجب على كل بنك ومؤسسة مالية إبلاغ، قبل النشر، نسخة أصلية للحسابات السنوية إلى اللجنة المصرفية، والالتزام بنشر الحسابات السنوية خلال 6 أشهر الموالية لنهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإلزامية.

## **3.4. النظام المحاسبي المالي**

تم اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر تدريجيا من خلال عدة تشريعات، حددت طبيعته التصوري ومجال تطبيقه ومختلف قواعده وأحكامه.

11-07 25 2007: ، ويهدف إلى تحديد  
وشروط وكيفية تطبيقه، وحدد بدء تطبيقه في 2009/01/01.

11-07 156-08 26 2008: تطبيق  
المذكور أعلاه، بهدف تحديد كيفية تطبيق  
مفهوم الإطار التصوري ومكوناته وأهميته، والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية يجب  
تطبيقها، إضافة إلى مفاهيم عناصر القوائم المالية.

08-02 24 جويلية 2008: تضمن قانون المالية التكميلي لعام 2008، حيث  
62 منه أحكام المادة 41 11-07، من خلال تأجيل انطلاق تطبيق النظام  
المحاسبي المالي إلى تاريخ 2010/01/01.

26 جويلية 2008: التقييم والإدراج في الحسابات، ومحتوى المالية  
وعرضها، وقد تضمن السياسات المحاسبية وقواعد وشروط إدراج  
، وقواعد تقييم مختلف بنود القوائم المالية، كما حدد كيفية عرض هذه البنود  
في القوائم المالية، إلى جانب مدونة الحسابات التي تتيح تسجيل مختلف الأحداث الاقتصادية في الدفاتر بعد  
الاعتراف بها وإدراجها، بالإضافة إلى تحديد المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

26 جويلية 2008: المستخدمين والنشاط المطبقة على  
الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة تعتمد على محاسبة الخزينة.

09-110 7 أفريل 2009: حدد شروط وكيفية  
بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، تطبيقا للأحكام المنصوص عليها 24 07-11.



ر التعليم رقم 02 29 2009: تضمنت التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي، وتهدف إلى تحديد شروط وإجراءات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، وتوجه المؤسسات إلى طريقة التحول وترشدها إلى السبل الكفيلة بنجاح العملية.

**4.4. أنظمة بنك الجزائر**

ر 04-09 23 جويلية 2009: تضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

3 منه يجب على البنوك تسجيل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07-11 المذكور آنفا، والنصوص التنظيمية المحددة لكيفية تطبيقه؛ وحسب المادة 4 فإن قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول والخصوم والأعباء والنواتج هي تلك المحددة بموجب الـ 26 جويلية 2008؛ في حين أشارت المادة 5 إلى أن بعض أنواع العمليات، لاسيما العمليات على العملات الصعبة إلى قواعد خاصة للتقييم والتسجيل، تحدد عن طريق أنظمة بنك الجزائر؛ وجاء في الملحق تفصيل لقائمة الحسابات التي يجب على البنوك استخدامها في التسجيل المحاسبي، مع شرح مقتضب لها.

ر 05-09 18 2009: تضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

2 منه القوائم المالية القابلة للنشر بالنسبة للبنوك : الميزانية، خارج الميزانية، النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغير الأموال الخاص 4 الميزانية في البنوك يجب أن يتم وفقا لترتيب تنازلي للسيولة؛ أما المادة 7 فقد ألزمت البنوك بنشر قوائمها المالية في الأشهر الستة (6) التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإجبارية؛ كما تضمن النظام ملحقا يوضح نموذج القوائم المالية التي يجب على البنوك الالتزام بها.

**5. إجراءات العمل المحاسبي وفقا لأنظمة بنك الجزائر**

ند المحاسبة البنكية في الجزائر إ

غير أن القواعد المحاسبية الخصوصية المتعلقة بقطاع البنوك حددت بموجب النظامين الصادرين عن بنك ( 04-09 05-09).

**1.5. مخطط الحسابات البنكية وقواعد المحاسبة وفق النظام رقم 04-09**

04-09 23 جويلية 2009، ليحل محل النظام رقم 08-92 17 1992، والذي تضمن مخطط الحسابات وقواعد التسجيل المحاسبي؛ حيث ورد في النظام مدونة بأصناف الحسابات وأرقامها، لكن تم الاكتفاء بتحديد الحسابات رقمين فقط، وترك الحرية للبنوك لتحديد الحية تم تحديد قائمة الحسابات بشكل يسمح للسلطات الرقابية :

### المحور الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي للبنوك

- تطور الكتلة النقدية: من خلال فصل العمليات ما بين البنوك، والتي ليس لها تأثير في مستوى الكتلة النقدية، عن العمليات الأخرى مع الزبائن، والتي لها تأثير في مستوى الكتلة النقدية.
- الإحصاءات المتعلقة بميزان المدفوعات: من خلال التمييز بين الحسابات بالدينار الجزائري، والحسابات بالعملة الصعبة، والتمييز في المقابل بين المتعاملين المقيمين وغير المقيمين.
- طريقة تمويل الاقتصاد: حيث تسمح المعلومات الدقيقة للعمليات المحققة مع الزبائن تحديد السد (مستوى الادخار، مستوى تفضيل السيولة).
- الصحة المالية: من خلال توفير معلومات مفصلة حول المخاطر بعد فصل الحقوق المشكوك فيها والمؤنات لمخاطر البلدان وتصنيف أدوات المحفظة.

:

#### 1: حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك

تستخدم حسابات هذا الصنف لتسجيل جميع العمليات النقدية، أي العمليات التي يكون النقد طرفا فيها، والعمليات التي تتم بين البنوك والمؤسسات المالية، بما فيها البنك المركزي والخزينة العمومية والمراكز البريدية، وكذا المراسلين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

#### 2: حسابات العمليات مع الزبائن

تستخدم حسابات هذا الصنف لتسجيل جميع العمليات التي تتم مع الزبائن سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، على غرار القروض الممنوحة لهم المتأتية منهم، بغض النظر عن غرضها وأجلها، إلى القروض والاقتراضات مع الزبائن الماليين وشركات الاستثمار وشركات التأمين والتقاعد والمؤسسات .

#### 3: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية

تستقبل حسابات هذا الصنف العمليات المرتبطة حافظة الأوراق المالية، بما فيها أوراق التوظيف وشهادات الادخار، والأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المعاملات والمتاجرة، من أجل تحقيق عائد مالي؛ كما تستخدم لإثبات الديون المجسدة بأوراق مالية، وعمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستثمارات الحسابات الانتقالية وحسابات التسوية.

#### 4: القيم الثابتة

تستخدم حسابات هذا الصنف لتسجيل الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط البنك بصفة دائمة، بما في ذلك المالية والمادية والمعنوية، بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

#### 5:

تسجل ضمن حسابات هذا الصنف وسائل التمويل في شكل حصص، أو الموضوعات تحت تصرف البنك

( )

لى الخصوم، والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة، كما تسجل فيها

نتيجة السنة المالية.

6:

تستخدم حسابات هذا الصنف لتسجيل الأعباء التي يتحملها البنك، وتتضمن أعباء الاستغلال البنكي ( )، والمصاريف العامة، وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، ومخصصات الأموال ضد اخطر البنكية العامة. ويتم تمييز أعباء الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات ( )، كما تظهر في الأخير العناصر غير العادية ( ).

7:

تستقبل حسابات هذا الصنف النواتج المحققة خلال السنة من طرف البنك، وتتضمن نواتج الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، والاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات، واسترجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة، وكما هو الحال بالنسبة للأعباء يتم تمييز نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات، وتظهر في الأخير العناصر غير العادية.

9: خارج الميزانية

تدرج ضمن هذا الصنف الالتزامات ( ) المكتسبة والممنوحة، ويتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعتها والطرف المقابل، حيث تخصص حسابات مناسبة للالتزامات التمويل والتزامات الضمان والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملات الصعبة.

## 2.5. القوائم المالية وفق النظام رقم 05-09

تم تحديد القوائم المالية ومكوناتها وأشكالها النمطية بموجب النظام رقم 05-09 18  
2009 09-92 17 الصادرين عن بنك الجزائر؛  
وفي هذا الصدد يجب أن تبرز القوائم المالية:

- تحليل أصول البنك وفقا لمعيار السيولة وقابلية العناصر للتحويل إلى نقدية؛
- تحليل القروض حسب وجهتها ونوعها، وطبيعة المقترض (فرد، هيئة أو حكومة)
- تحليل الأوراق المالية حسب نوعها؛
- تحليل الودائع والديون حسب مصدرها ونوعها، وطبيعة الدائنين (فرد، هيئة أو حكومة)
- تحليل الاحتياطات حسب مصادرها المختلفة؛
- تحليل الإيرادات والمصروفات حسب مصدرها ودرجة ارتباطها بالنشاط البنكي.

تشمل القوائم المالية حسب النظام 09-92:

**ج الميزانية**

- تتكون الميزانية حيث تعبر الأصول عن استخدامات البنك ووجهتها، وفقا لمعيار السيولة وسرعة تحولها إلى نقدية، ويمكن تقسيم عناصر الأصول إلى المجموعات الآتية:
- **العناصر النقدية:** دات لدى الخزينة العمومية، والموجودات لدى مركز الصكوك البريدية القابلة للسحب في أي وقت.
  - **الاستثمارات المالية قصيرة الأجل:** تتمثل في الأصول المالية المملوكة بغرض التعامل ( ) والأصول المالية الجاهزة ( ) للبيع.
  - : ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين فرعيتين، وهما القروض والحسابات الدائنة على الهيئات المالية، والقروض والحسابات الدائنة على الزبائن.
  - **الاستثمارات المالية طويلة الأجل:** تتمثل في الأصول المالية المملوكة حتى الاستحقاق، والمساهد الفروع أو المؤسسات المشتركة أو الكيانات الزميلة.
  - : الضريبية الجارية والأصول الضريبية المؤجلة.
  - **حسابات التسوية والأصول الأخرى:** الأصول الأخرى، ورأس المال المكتتب غير المطلوب أو غير المسدد، وحسابات التسوية التي تضم مقابل الأرباح الناتجة عن تقييم عمليات خارج الميزانية، لاسيما العمليات على الأوراق المالية والعملات عاينة والإيرادات المستحقة على الغير.
  - **الأصول غير المالية:** العقارات الموظفة، والأصول الثابتة المادية والمعنوية، وفارق الاقتناء.
- تعبر الالتزامات عن مصادر الأموال، أي أنها توضح كيفية تمويل مختلف استخدامات وموجودات البنك، ويمكن تقسيم عناصر الالتزامات إلى المجموعات الآتية:
- : ويشمل الديون المستحقة لصالح بنك الجزائر والمستحقات تحت الطلب أو التي تتطلب مهلة أو إشعار مسبق مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد.
  - **الديون:** يمكن تمييز عدة أنواع من الديون في البنك، وهي:
    - ✓ ديون لصالح الهيئات المالية، والقيم المستلمة على سبيل الأمانة؛
    - ✓ ديون لصالح الزبائن، وهي الديون المحصل عليها من مختلف الأعوان الاقتصاديين؛
    - ✓ ديون ممثلة بورقة مالية، وتشمل الديون التي تكون في شكل أوراق مالية، والمصدرة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر أو في الخارج؛
    - ✓ ديون تابعة، وتشمل الأموال المتأتية من إصدار الأوراق المالية أو الاقتراضات التابعة التي لا يمكن تسديدها، في حالة التصفية، إلا بعد إبداء الدائنين الآخرين عدم رغبتهم في ذلك.
  - : الخصوم الضريبية الجارية والخصوم الضريبية المؤجلة.

- حسابات التسوية وديون أخرى: الديون التي لم تدرج في البنود الأخرى، وحسابات التسوية التي تضم مقابل الخسائر الناتجة عن تقييم عمليات خارج الميزانية، سيما العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة، والإيرادات المعايينة والأعباء المستحقة للغير.
- : وتشمل مؤونات المخاطر والأعباء، وهي المؤونات المخصصة لتغطية المخاطر غير

- لتغطية المخاطر المصرفية العامة، وذلك إذا كان الأمر يتطلب الحذر.
- : وهي إعانات التجهيز وإعانات الاستثمار الأخرى، وتشمل الإعانات بغرض حيازة أصول أو إنشائها، أو تمويل الأنشطة طويلة الأجل.
- : وتشمل الأموال التي ترجع ملكيتها للمساهمين ( ، الاحتياطات، فوارق التقييم، فوارق إعادة التقييم، نتيجة السنة المالية، ونتائج السنوات السابقة المرحلة للدورة الحالية).

#### ج خارج الميزانية

- خارج الميزانية عبارة عن جدول يوضح مختلف التعهدات التي قدمها البنك للغير في شكل التزامات بغرض التمويل أو الضمان، والتعهدات التي حصل عليها البنك من الغير في شكل التزامات تمويل أو ضمان من الهيئات المالية، ويمكن تقسم خارج الميزانية إلى:

- ✓ التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية، والتي تشمل اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو التزامات الدفع، وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية.
- ✓ التزامات التمويل لفائدة الزبائن، وتشمل فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن.
- ✓ .
- ✓ ، تشمل الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم.

#### - التزامات محصل عليها

- ✓ التزامات التمويل المحصل عليها من المؤسسات المالية، والتي تشمل اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة، المحصل عليها من الهيئات المالية.
- ✓ التزامات الضمان المحصل عليها من المؤسسات المالية، وتشمل الكفالات والضمانات الاحتياطية والضمانات الأخرى المحصل عليها من الهيئات المالية.
- ✓ التزامات أخرى محصل عليها، وتشمل الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام.

ج

يلخص حساب النتائج حصيلة نشاط البنك خلال السنة المالية نتيجة للعمليات البنكية، ونظرا لطبيعة النشاط البنكي يتم عرض الأعباء والنواتج في حساب النتيجة مصنفة إلى عدة مجموعات.

### المحور الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي للبنوك

- يعتبر محصلة للفرق بين أعباء مختلف العمليات ذات الطبيعة البنكية والنواتج المتأتية منها، على غرار أعباء ونواتج الفوائد، أعباء ونواتج العمولات، مصاريف ومداخيل الأصول المالية بمختلف أشكالها، أعباء ونواتج العمليات البنكية الأخرى.
- يتكون هذا العنصر من الناتج البنكي الصافي، وأعباء الاستغلال العامة مثل أربيف الإدارية والتوريدات العامة وأعباء المستخدمين والضرائب والرسوم، ومخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة عن الأصول الثابتة المادية وغير المادية.
- يتضمن هذا العنصر الناتج الإجمالي : مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير للاسترداد، والاسترجاعات عنها.
- يعبر عن ناتج الاستغلال بعد تعديله بالأرباح والخسائر عن الأصول المالية الأخرى، والعناصر غير العادية، والضرائب على النتائج وما يماثلها.

#### ج) التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي جدول يوضح تدفقات النقدية وما يعادلها، الداخلة للمنشأة والخارجة منها، بين بنود النقدية أو ما يعادلها، التي تعتبر جزء من إدارة النقدية. وفي هذا الصدد تعبر النقدية عن السيولة الجاهزة في الصندوق والودائع تحت الطلب، أما معادلات النقدية فهي التوظيفات المالية قصيرة الأجل عالية السيولة القابلة للتحويل إلى مبلغ نقدي محدد بسهولة، والخاضعة لمخاطر منخفضة لتغير القيمة.

يتم عرض التدفقات النقدية للفترة مصنفة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، وتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية، وتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية؛ حيث تعد الأنشطة التشغيلية من أهم الأنشطة المولدة للإيراد، وهي التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو أنشطة تمويلية؛ وتشمل الأنشطة الاستثمارية عمليات اقتناء والتنازل عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات النقدية؛ أما الأنشطة التمويلية فتنتج عن التغيرات في مبلغ ومكونات رأس المال المقدم واقتراضات البنك.

تعرض التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية حسب الطريقة غير المباشرة، التي تنطلق من الناتج قبل الضريبة، من خلال تصحيحه مع الأخذ في الاعتبار:

- آثار المعاملات التي ليس لها أي أثر في النقدية (مثلا الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة)
- عدم التوافق أو تسويات دخول وخروج النقدية الماضية أو المستقبلية المتعلقة بالتشغيل؛
- الخزينة المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية؛

#### د) قائمة التغيرات في الأموال الخاصة

التغيرات في الأموال الخاصة هي جدول يوضح التغيرات التي مست البنود المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة للبنك خلال السنة المالية، ومختلف العمليات التي كانت سببا في ذلك (مصدر التغيرات) وترتبط التغيرات في الأموال الخاصة على وجه الخصوص بـ:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
  - تغيير السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المهمة المدرجة مباشرة في الأموال الخاصة؛
  - 
  - العمليات المتعلقة برأس المال؛
  - توزيع النتيجة والاحتياطات المقررة خلال السنة المالية.
- ر ملحق القوائم المالية
- المالية هو عبارة عن مجموعة من المعلومات الوصفية والكمية، والتفسيرات والتعليقات، الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية، حيث يكمل، كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة للمستخدمين، كما يمكن أن يضيف معلومات غير موجود في القوائم المالية.
- يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات مهمة نسبياً أو مفيدة لفهم القوائم المالية ويتضمن:
- القواعد والطرق المحاسبية (قواعد إعداد القوائم المالية، طرق التقييم العامة، طرق التقييم الخاصة، تغيير الطرق المحاسبية)
  - المتعلقة بالميزانية؛
  - المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية؛
  - 
  - المعلومات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية؛
  - المعلومات المتعلقة بقائمة التغيرات في الأموال الخاصة؛
  - المعلومات المتعلقة بالفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات الزميلة؛
  - المعلومات المتعلقة بتسيير المخاطر؛
  - 
  - المعلومات المتعلقة بالعوائد والامتيازات الممنوحة؛
  - المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.

### مراجع المحور الثالث

1. بن فرج زوينة (2014) المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1 .
2. Dov Ogien (2008), *Comptabilité et audit bancaires*, 2<sup>e</sup> édition, DUNOD, Paris, France.
3. Carl S. Warren, James M. Reeve and Jonathan E. Duchac (2012), *Financial Accounting*, 12<sup>th</sup> edition, Cengage Learning, South-Western, USA.

### المحور الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي للبنوك

4. Robert Libby, Patricia A. Libby and Daniel G. Short (2011), *Financial Accounting*, 7<sup>th</sup> edition, The McGraw-Hill Companies, USA.
5. Charles H. Gibson (2011), *Financial Reporting & Analysis*, 12<sup>th</sup> edition, Cengage Learning, South-Western, USA.
6. Pierre-Charles Pupion (1999), *Économie et gestion bancaires*, Paris: Dunod.
7. 11-07 25 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية** 74، الصادر بتاريخ 25 2007.
8. 59-75 26 1975، يتضمن القانون التجاري الجزائري، المعدل والمتمم.
9. 11-03 26 2003، يتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية** 52 بتاريخ 27 2003.
10. مرسوم تنفيذي رقم 156-08 26 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 **ريادة الرسمية** 27، الصادر بتاريخ 28 2008.
11. 08-02 24 جويلية 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2008 **الجريدة الرسمية** 42، الصادر بتاريخ 27 جويلية 2008.
12. مرسوم تنفيذي رقم 110-09 07 أبريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مسك **الجريدة الرسمية** 21، الصادر بتاريخ 28 أبريل 2009.
13. 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها **الجريدة الرسمية** 19، الصادر بتاريخ 25 2009.
14. 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة **الجريدة الرسمية** 19، الصادر بتاريخ 25 2009.
15. 04-09 23 جويلية 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية **الجريدة الرسمية** 76، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009.
16. 05-09 18 2009 يتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها **الجريدة الرسمية** 76 صادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009.
17. Instruction n° 02 du 29 Octobre 2009 portant première application du Système Comptable Financier 2010.



## ملاحق المحور الثالث

## (1): مخطط الحسابات البنكية حسب النظام رقم 04-09.

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>46 - خسائر القيمة على القيم الثابتة</p> <p>47 - اهتلاكات</p> <p>48 - ديون مشكوك فيها</p> <p>49 - خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها</p> <p><b>الصنف 5 : رؤوس الأموال الخاصة و العناصر المماثلة</b></p> <p>50 - نواتج وأعباء مؤجلة - خارج دورة الاستغلال</p> <p>51 - مؤونات المخاطر والأعباء</p> <p>52 - مؤونات منظمة</p> <p>53 - ديون تابعة</p> <p>54 - أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة</p> <p>55 - علاوات مرتبطة برأس المال والاحتياطيات</p> <p>56 - رأس المال</p> <p>58 - ترحيل من جديد</p> <p>59 - نتيجة الدورة</p> <p><b>الصنف 6 : حسابات الأعباء</b></p> <p>60 - أعباء الاستغلال البنكي</p> <p>62 - خدمات</p> <p>63 - أعباء المستخدمين</p> <p>64 - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة</p> <p>66 - أعباء متنوعة</p> <p>67 - العناصر غير العادية - الأعباء</p> <p>68 - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة</p> <p>69 - الضرائب على النتائج والعناصر المماثلة</p> <p><b>الصنف 7 : حسابات النواتج</b></p> <p>70 - نواتج الاستغلال البنكي</p> <p>76 - نواتج متنوعة</p> <p>77 - العناصر غير العادية - نواتج</p> <p>78 - الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات</p> <p><b>الصنف 9 : حسابات خارج الميزانية</b></p> <p>90 - التزامات التمويل</p> <p>91 - التزامات الضمان</p> <p>92 - التزامات على السندات</p> <p>93 - عمليات العملات الصعبة</p> <p>94 - حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية</p> <p>96 - التزامات أخرى</p> <p>98 - التزامات مشكوك فيها</p> | <p><b>الصنف 1 : حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين المصارف</b></p> <p>10 - الصندوق</p> <p>11 - البنوك المركزية - الخزينة العمومية - مراكز الصكوك البريدية</p> <p>12 - الحسابات العادية</p> <p>13 - حسابات السلفيات والاقتراضات</p> <p>14 - قيم مستلمة على سبيل الأمانة</p> <p>15 - قيم ممنوحة على سبيل الأمانة</p> <p>16 - قيم غير مُحَمَّلَة و مبالغ أخرى مستحقة</p> <p>17 - عمليات داخلية في الشبكة</p> <p>18 - ديون مشكوك فيها</p> <p>19 - خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها</p> <p><b>الصنف 2 : حسابات العمليات مع الزبائن</b></p> <p>20 - قروض للزبائن</p> <p>22 - حسابات الزبائن</p> <p>23 - سلفيات واقتراضات</p> <p>24 - قيم مستلمة على سبيل الأمانة</p> <p>25 - قيم ممنوحة على سبيل الأمانة</p> <p>26 - قيم غير مُحَمَّلَة و مبالغ أخرى مستحقة</p> <p>28 - ديون مشكوك فيها</p> <p>29 - خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها</p> <p><b>الصنف 3: حسابات الحافظة - سندات وحسابات التسوية</b></p> <p>30 - عمليات على السندات</p> <p>31 - أدوات شرطية</p> <p>32 - قيم قيد التحصيل وحسابات مستحقة الأداء بعد تحصيلها</p> <p>33 - ديون مكونة من سندات</p> <p>34 - مدينون ودائنون متنوعون</p> <p>35 - استخدامات متنوعة</p> <p>36 - حسابات انتقالية وحسابات تسوية</p> <p>37 - حسابات الربط</p> <p>38 - ديون مشكوك فيها</p> <p>39 - خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها</p> <p><b>الصنف 4 : حسابات القيم الثابتة</b></p> <p>40 - سلفيات تابعة</p> <p>41 - حصص في المؤسسات المرتبطة، سندات مساهمة وسندات نشاط الحافظة</p> <p>42 - القيم الثابتة المادية وغير المادية</p> <p>44 - الإيجار البسيط</p> <p>45 - مخصصات الفروع في الخارج</p> |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

## المحور الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي للبنوك

### (2): نموذج الميزانية حسب النظام 05-09.

| الاصول                                                           | الملاحظة | السنة ن | السنة ن - 1 |
|------------------------------------------------------------------|----------|---------|-------------|
| 1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية |          |         |             |
| 2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل                                 |          |         |             |
| 3 أصول مالية جاهزة للبيع                                         |          |         |             |
| 4 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية                               |          |         |             |
| 5 سلفيات وحقوق على الزبائن                                       |          |         |             |
| 6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق                           |          |         |             |
| 7 الضرائب الجارية - أصول                                         |          |         |             |
| 8 الضرائب المؤجلة - أصول                                         |          |         |             |
| 9 أصول أخرى                                                      |          |         |             |
| 10 حسابات التسوية                                                |          |         |             |
| 11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة   |          |         |             |
| 12 العقارات المؤظفة                                              |          |         |             |
| 13 الأصول الثابتة المادية                                        |          |         |             |
| 14 الأصول الثابتة غير المادية                                    |          |         |             |
| 15 فارق الحيازة                                                  |          |         |             |
| مجموع الأصول                                                     |          |         |             |
| الخصوم                                                           | الملاحظة | السنة ن | السنة ن - 1 |
| 1 البنك المركزي                                                  |          |         |             |
| 2 ديون تجاه الهيئات المالية                                      |          |         |             |
| 3 ديون تجاه الزبائن                                              |          |         |             |
| 4 ديون ممثلة بورقة مالية                                         |          |         |             |
| 5 الضرائب الجارية - خصوم                                         |          |         |             |
| 6 الضرائب المؤجلة - خصوم                                         |          |         |             |
| 7 خصوم أخرى                                                      |          |         |             |
| 8 حسابات التسوية                                                 |          |         |             |
| 9 مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء                                 |          |         |             |
| 10 إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستثمارات                      |          |         |             |
| 11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة                          |          |         |             |
| 12 ديون تابعة                                                    |          |         |             |
| 13 رأس المال                                                     |          |         |             |
| 14 علاوات مرتبطة برأس المال                                      |          |         |             |
| 15 احتياطات                                                      |          |         |             |
| 16 فارق التقييم                                                  |          |         |             |
| 17 فارق إعادة التقييم                                            |          |         |             |
| 18 ترحيل من جديد (+/-)                                           |          |         |             |
| 19 نتيجة السنة المالية (+/-)                                     |          |         |             |
| مجموع الخصوم                                                     |          |         |             |

### (3): نموذج خارج الميزانية حسب النظام رقم 05-09.

| الالتزامات                                         | الملاحظة | السنة ن | السنة ن - 1 |
|----------------------------------------------------|----------|---------|-------------|
| أ التزامات ممتوحة                                  |          |         |             |
| 1 التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية          |          |         |             |
| 2 التزامات التمويل لفائدة الزبائن                  |          |         |             |
| 3 التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية            |          |         |             |
| 4 التزامات ضمان بأمر الزبائن                       |          |         |             |
| 5 التزامات أخرى ممتوحة                             |          |         |             |
| ب التزامات محصل عليها                              |          |         |             |
| 6 التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية |          |         |             |
| 7 التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية  |          |         |             |
| 8 التزامات أخرى محصل عليها                         |          |         |             |

(4):

05-09.

| السنة ن - 1 | السنة ن | الملاحظة |                                                                              |
|-------------|---------|----------|------------------------------------------------------------------------------|
|             |         |          | 1 + فوائد ونواتج مماثلة                                                      |
|             |         |          | 2 - فوائد وأعباء مماثلة                                                      |
|             |         |          | 3 + عمولات (نواتج)                                                           |
|             |         |          | 4 - عمولات (أعباء)                                                           |
|             |         |          | 5 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة.        |
|             |         |          | 6 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع.                   |
|             |         |          | 7 + نواتج النشاطات الأخرى                                                    |
|             |         |          | 8 - أعباء النشاطات الأخرى                                                    |
|             |         |          | 9 <b>الناتج البنكي الصافي</b>                                                |
|             |         |          | 10 - أعباء استغلال عامة                                                      |
|             |         |          | 11 - مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية |
|             |         |          | 12 <b>الناتج الإجمالي للاستغلال</b>                                          |
|             |         |          | 13 - مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد         |
|             |         |          | 14 + استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهلكة  |
|             |         |          | 15 <b>ناتج الاستغلال</b>                                                     |
|             |         |          | 16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى                              |
|             |         |          | 17 + العناصر غير العادية (نواتج)                                             |
|             |         |          | 18 - العناصر غير العادية (أعباء)                                             |
|             |         |          | 19 <b>ناتج قبل الضريبة</b>                                                   |
|             |         |          | 20 - ضرائب على النتائج وما يماثلها                                           |
|             |         |          | 21 <b>الناتج الصافي للسنة المالية</b>                                        |

## المحور الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي للبنوك

**(5): نموذج قائمة التدفقات النقدية حسب النظام رقم 05-09.**

| البيان | الملاحظة                                                                                                                | السنة ن | السنة ن - 1 |
|--------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|-------------|
| 1      | نتائج قبل الضريبة                                                                                                       |         |             |
| 2      | +/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية                                                     |         |             |
| 3      | +/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى                                                 |         |             |
| 4      | +/- مخصصات صافية للمؤنات ولخسائر القيمة الأخرى                                                                          |         |             |
| 5      | +/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار                                                                           |         |             |
| 6      | +/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل                                                                                      |         |             |
| 7      | +/- حركات أخرى                                                                                                          |         |             |
| 8      | <b>= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن النتائج الصافي قبل الضريبة والتصميمات الأخرى (إجمالي العناصر 2 إلى 7)</b> |         |             |
| 9      | +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات الهيئات المالية                                                                 |         |             |
| 10     | +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن                                                                      |         |             |
| 11     | +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية                                               |         |             |
| 12     | +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية                                           |         |             |
| 13     | - الضرائب المدفوعة                                                                                                      |         |             |
| 14     | <b>= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملية (إجمالي العناصر 9 إلى 13)</b>                    |         |             |
| 15     | <b>إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملي (إجمالي العناصر 8، 1 و 14) (أ)</b>                          |         |             |
| 16     | +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات                                                       |         |             |
| 17     | +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة                                                                         |         |             |
| 18     | +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية                                                      |         |             |
| 19     | <b>إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبط بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب)</b>                          |         |             |
| 20     | +/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين                                                                      |         |             |
| 21     | +/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل                                                           |         |             |
| 22     | <b>إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العناصر 20 و 21) (ج)</b>                            |         |             |
| 23     | <b>تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)</b>                                                      |         |             |
| 24     | <b>ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)</b>                                                        |         |             |
|        | التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملي (أ)                                                                   |         |             |
|        | التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)                                                                  |         |             |
|        | التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)                                                                   |         |             |
|        | تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)                                                             |         |             |
|        | <b>أموال الخزينة ومعادلاتها</b>                                                                                         |         |             |
| 25     | <b>أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح (إجمالي العناصر 26 و 27)</b>                                                   |         |             |
| 26     | صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)                                                                                      |         |             |
| 27     | حسابات (أصل وخصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية                                                     |         |             |
| 28     | <b>أموال الخزينة ومعادلاتها عند الاقفال (إجمالي العناصر 29 و 30)</b>                                                    |         |             |
| 29     | صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)                                                                                      |         |             |
| 30     | حسابات (أصل وخصم) واقتراضات / قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية                                                     |         |             |
| 31     | <b>صافي تغير أموال الخزينة</b>                                                                                          |         |             |

**د. کیموش بلال**

[illegible]

**المحور الرابع:**

**مفاهيم حول التدقيق**

**والتدقيق الداخلي**

## تمهيد

يعتبر التدقيق من بين أهم وظائف القيادة والتحكم في سسة، نظرا للأدوار التي يضطلع بها، وخصوصا فيما يتعلق بالتأكد والتقييم؛ ومع تطور التدقيق توسعت أدواره لتشمل الاستشارة أيضا، كما اتسع نطاقه، لتظهر أنواع جديدة من التدقيق، وما صاحب ذلك من تطور في أدوات ومنهجية التدقيق.

## 1. تطور التدقيق

"تدقيق" هي ترجمة (Audit)، ومصدره هو الكلمة اللاتينية (Audire)، ومعناها هو الإصغاء والاستماع، حيث كان يتم عقد جلسات عامة للاستماع وقراءة الحسابات الحكومية بصوت مرتفع، ليقوم بعدها المدققون بتقديم تقاريرهم. فالتدقيق يختلف بشكل جوهري عن التفتيش أو واب، بغرض فرض الرقابة الصارمة والسيد حيث يشير المعنى الحقيقي للتدقيق إلى الإصغاء والاستماع لطرف ما، ومتابعة ما يقوم به، بغرض التقييم والتأكد، وذلك بما يساهم في التحكم والقيادة. يرتبط ظهور وتطور التدقيق بتطور النشاط الاقتصادي من جهة، وتطور المؤسسات وعملياتها التشغيلية والإدارية من جهة أخرى؛ ففي البداية ظهرت الحاجة للتدقيق لدى الملوك والأمراء والقيصرة في الحضارات القديمة، للتأكد من حفظ الممتلكات والثروات، والتأكد من جمع الضرائب، وذلك في مصر القديمة واليونان؛ غير أن نشاط التدقيق لم يقتصر على هذا الشكل، بل عرف تطورا مستمرا واكب التطور الذي شهده النشاط الاقتصادي، وخصوصا مع ظهور الوحدات الاقتصادية الكبيرة، وتطورها لتأخذ شكل شركات مساهمة. مر تطور التدقيق بعدة مراحل، يمكن إيجازها في المراحل الأربعة الآتية:

## 1.1. المرحلة الأولى: الفترة منذ العصر القديم حتى عام 1500

لم يكن هناك فصل واضح بين التدقيق والمحاسبة خلال هذه المرحلة، بل كان هناك تداخل كبير بينهما، كما أن عمليات التدقيق والمحاسبة التي كانت مرادفة للعد والإحصاء ومتابعة التطور، كانت تقتصر على سلطات الدولة، يتم تنظيمها من طرف الملك أو الإمبراطور أو الكنسية أو الدين أو كاتب، وكان الهدف من التدقيق هو مكافحة السرقة والتلاعب والاختلاس وحماية الأموال، إضافة إلى التأكد من جمع الضرائب وتحصيلها. كان الاهتمام في هذه المرحلة منصبا بالدرجة الأولى على جرد المخزونات السلعية والثروات، حيث يتم تكرار الضياع والتلف والتلاعب والغش، وكانت عمليات التدقيق شاملة ومفصلة، دون أي اعتراف بأهمية الرقابة الداخلية. في عهد "السومريين" ظهر قانون "مخططا محاسبيا ودليلا لكيفية تسجيل متأتية من مصدرين مستقلين للتسجيل. تقنية للرقابة تعتمد على "فقد ظهر في عهد "فقد ظهر للمحاسبة العمومية، من خلال الفصل بين من يرخص للإيرادات والنفقات، ومن يقوم بتحصيل الإيرادات وتسديد النفقات؛ كما تم وضع نظام للرقابة المتبادلة في الصين، خلال الفصل بين وظائف أمين الخزينة والمحاسب.

### **2.1. المرحلة الثانية: الفترة من 1500 إلى 1850**

تميزت هذه المرحلة بانتشار تقنية القيد المزدوج في المحاسبة، بعد أن تناولها الرياضي الإيطالي "باشيليو" 1494، في أحد فصول كتابه حول الجبر والهندسة والحساب، مما ساهم في تطور مهنة التدقيق؛ كما شهدت هذه المرحلة رواج الثورة الصناعية، أهم ما نتج عن هذه الأخيرة هو انفصال الملكية عن الإدارة، نتيجة زيادة أحجام الوحدات الاقتصادية، وتطور أشكال جديدة من الشركات، وظهور نوع من الرقابة الداخلية، في شكل رقابة محاسبية، مما أدى إلى زيادة الحاجة لمدققين مستقلين لمراقبة أعمال الإدارة. كان المحاسبون في هذه المرحلة يتولون عمليات التدقيق بأمر من الحكومة أو المحاكم التجارية أو المساهمين، بهدف اكتشاف الأخطاء ومنع الغش، ومعاينة مرتكبيه وحماية الأصول، وكانت عمليات التدقيق مفصلة دون الاهتمام بالرقابة الداخلية. وإلى جانب ذلك عرفت هذه المرحلة ظهور أول منظمة مهنية في مجال التدقيق في "البندقية" بإيطاليا عام 1581، كما تم تأسيس ما يعرف بجمعية ميلانو عام 1739.

### **3.1. المرحلة الثالثة: الفترة من 1850 إلى 1905**

تميزت هذه المرحلة بالنمو الاقتصادي الكبير بعد الثورة الصناعية، والانفصال التام بين الملكية والإدارة، وانتشار شركات المساهمة بشكل كبير، حيث أصبحت محرك النظام الاقتصادي الرأسمالي، مما زاد الحاجة للتدقيق؛ كما تميزت ببداية التوجه نحو تنظيم مهنة التدقيق على المستوى القومي، وقد كانت بريطانيا سباقة لذلك، حيث عرفت إنشاء "معهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا" 1854 "معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز" 1880، وظهور قوانين تفرض اعتماد مدققين لمراجعة حسابات شركات المساهمة، على غرار قانون الشركات الإنجليزي عام 1862، الذي نص بشكل صريح على ذلك، والشيء نفسه بالنسبة 24 جويلية 1867 حول الشركات التجارية في فرنسا، تبعتهما العديد من الدول بعد ذلك.

كان التدقيق في هذه المرحلة يتم بطلب من الحكومة أو المساهمين، ويقوم به شخص مهني في المحاسبة في ظل التركيز على المراجعة التفصيلية، مع بداية الاهتمام بالرقابة الداخلية، وانحصرت أهداف التدقيق في هذه :

- اكتشاف التلاعب والغش في الدفاتر المحاسبية؛
- اكتشاف الأخطاء الفنية والأخطاء المتعلقة بتطبيق المبادئ المحاسبية؛
- تأكيد صدق الميزانية.

### **4.1. المرحلة الرابعة: الفترة من 1905 حتى الآن**

تميزت هذه المرحلة بالانفصال التام بين وظيفتي المحاسبة والتدقيق، حيث أصبح لكل منهما أدوار مختلفة؛ كما تميزت بزيادة الاهتمام بالتدقيق، فألى جانب الدولة والمساهمين، تزايد الطلب على التدقيق من طرف المقرضين والأطراف الأخرى؛ وأصبح التدقيق نشاط مستقل يقوم به شخص مهني خبير ومؤهل، بالاعتماد على المراجعة الاختيارية، والاهتمام الكبير بالرقابة الداخلية، وذلك بهدف المصادقة على القوائم



المالية، من خلال تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفحص الحسابات، أما اكتشاف الغش والأخطاء فقد أصبح هدفاً وسيطاً وليس هدفاً نهائياً، فالمدقق ليس مسؤولاً عن الغش والاحتيال والأخطاء إلا في حدود فحصه.

من أبرز العوامل التي ساهمت في زيادة الحاجة للتدقيق في بداية هذه المرحلة، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، هو أزمة 1929، التي لم يشهد العالم مثلاً من قبل، إضافة إلى التطور الكبير

اق المالية، ونتيجة لذلك قامت جميع الدول بتنظيم مهنتي المحاسبة والتدقيق، حيث أصبحا لهما مكانة . وإلى جانب ذلك، تميزت هذه المرحلة بالاعتماد الكبير على أنظمة الرقابة

الداخلية، والاعتماد على التدقيق الاختباري، حيث أصبح هدف التدقيق هو " بدء رأي فني ومحايد حول مدى صدق وشرعية القوائم المالية"، كما تميزت باتساع نطاق التدقيق في جميع المؤسسات والمستويات، وظهور العديد من أنواع التدقيق على غرار التدقيق الداخلي العملي، ولم يتوقف الأمر هنا، بل ظهرت الحاجة لأنواع أخرى من التدقيق مروراً بالتدقيق وصولاً إلى التدقيق البيئي والاجتماعي والتدقيق الاستراتيجي.

ظهرت في بداية هذه المرحلة فكرة ر الأخطاء، من خلال تصميم لرقابة الداخلية،

(الرقابة المحاسبية) 1929

أداة الثقة للسوق المالي، ظهر مفهوم جديد للرقابة المحاسبية في المؤسسات الكبيرة وهو تدقيق الانتظامية (Régularité)، أي فحص مدى التطبيق الجيد للإجراءات والقواعد ومواصفات المنصب والهيكل التنظيمي ونظام المعلومات.

تميزت 1929 1960 بظهور الشركات متعددة الجنسيات، وتزايد أحجام المؤسسات بشكل كبير، مما نتج عنه الاعتماد على اللامركزية في التسيير، من خلال اعتماد نظام للتسيير مبني على التفويضات، مع ضرورة الالتزام باستخدام الإجراءات المحددة من طرف الشركة الأم أو الإدارة المركزية؛ التي تهدف إلى التحكم في فروعها ووحداتها والرقابة عليها، مما إلى ظهور مصطلح جديد يعرف بتدقيق (Conformité) أي التأكد من مدى تطبيق القوانين والتشريعات والتنظيمات المعمول بها.

الفترة بين 1960 1980، ومع ارتفاع حدة المنافسة بين المؤسسات، لم تعد الشركات

تبقى إجراءات محددة لكل وظيفة، من الضروري أن تكون هذه الأخيرة

وسليمة، تساهم فعلاً في تحقيق أهداف الرقابة والتحكم في المخاطر، بهدف صيانة الميزة التنافسية، وبهذا

انتقل مفهوم الرقابة إلى الرقابة على الفعالية والفاعلية (الكفاية) (Efficacité et Efficience)، وهنا يتجه المدقق إلى تقديم رأيه حول نوعية وجودة الإجراءات المعمول وتقديم الاقتراحات لتحسينها.

عرفت هذه المرحلة أيضاً توجه نحو البعد الدولي لمهنة التدقيق، حيث ظهرت مكاتب التدقيق الكبيرة

العابرة للحدود، والتي تقوم بتقديم خدمات التدقيق في عدة دول، ومن أهمها الأربعة الكبار (Ernst & Young, KPMG, Deloitte, Price water house Coopers)، فمنذ بداية القرن العشرين اضطرت مكاتب

التدقيق الكبرى إلى تدويل نشاطها، وهذا راجع لتوسع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، والتي يتطلب تدقيقها

## المحور الرابع: مفاهيم حول التدقيق والتدقيق الداخلي

القيام بتدقيق الفروع الموجودة في الخارج، بهدف الحصول على نفس نوع الخدمة، وتوحيد التدقيق المستخدمة، وخصوصا فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة أو المدمجة. اتجه التدويل أيضا نحو إنشاء هيئات دولية للتدقيق، على غرار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، ومعهد المدققين الداخليين (IIA) تهتم بتحديد المفاهيم المرتبطة بالتدقيق، وإصدار معايير للتدقيق، من أجل تطوير المهنة على المستوى الدولي. وفي ظل هذه التطورات اتجه التدقيق إلى لعب دور أكثر أهمية في نهاية هذه المرحلة، فلم يبق دوره منحصرًا في تقديم الخدمات التأكيدية، بل امتد ليشمل الخدمات الاستشارية أيضا.

## 2. تعريف وأهمية التدقيق

### 1.2. تعريف التدقيق

من الصعب إعطاء تعريف محدد للتدقيق، نظرا لوجود عدة أنواع من التدقيق، واختلاف مجالاتها ومنهجياتها وأهدافها؛ وعلى العموم فإن التدقيق عبارة عن نشاط داخل المؤسسة أو خارجها، مهمته التقييم لجميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المؤسسة، ويعتمد على منهجية واضحة من طرف أخصائيين مستقلين، محترمين أخلاقيات ومعايير مهنية صارمة.

(محمد بوتين)، فإن التدقيق هو "فحص انتقادي يسمح بمراجعة والتأكد من المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة، والحكم على العمليات التي قامت بها، والنظم القائمة التي أنتجت تلك المعلومات" (أمين السيد أحمد لطفي)، فإن التدقيق "عملية منهجية منظمة للحصول على تقييم موضوعي لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات خاصة بأحداث اقتصادية، بغرض التأكد من درجة التطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة، وتوصيل النتائج للمستخدمين المعنيين".

يرى (Robert Obert) أن التدقيق عبارة عن "توكيل مهمة إبداء رأي لمهني مستقل، يستخدم منهجية خاصة، يولي مستوى مقبول من العناية مقارنة بالمعايير" "الجمعية الأمريكية للمحاسبة" (AAA) التدقيق بأنه "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، حول نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية للمؤسسة، وذلك من أجل إبداء رأي فني ومحايد حول مدى توافق وتطابق تلك النتائج مع المعايير المقررة، وهل تم التنفيذ وفق الإجراءات المحددة سلفا، وتبليغ الأطراف المعنية بذلك".

( ) "التدقيق في مفهومه المهني يعبر عن عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا انتقاديا محايدا، للتحقق من صحة العمليات، وإبداء الرأي حول عدالة الحسابات المالية للمؤسسة، بالاعتماد على سلامة ومتانة نظام الرقابة الداخلية". كما تم تعريف التدقيق من طرف " العمل الفرنسية" بأنه "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق، من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم، بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا إلى معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية بالتنظيم.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الوظائف الأساسية للتدقيق :

- ر : مراجعة العمليات وكيفية تنفيذها في الواقع، ومقارنتها بما يجب أن تكون عليه، كما هو محدد في التشريعات أو الأنظمة أو دليل الإجراءات للمؤسسة أو سياساتها وتعليماتها.
- ر : مراجعة المستندات والسجلات والحسابات للحكم على مدى صلاحيتها، وتحليل البيانات من واقع المستندات والسجلات للتأكد من صحة وسلامة العمليات.
- ر التقييم: مراجعة الإجراءات المعمول بها، من أجل الحكم على مدى فعاليتها وكفايتها.
- ر التقرير: أي بلورة نتائج التحقيق والفحص والتقييم في شكل تقرير موجه إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخلية أو خارجية.

من التعاريف السابقة يمكن الخروج بالخصائص الأساسية للتدقيق وهي:

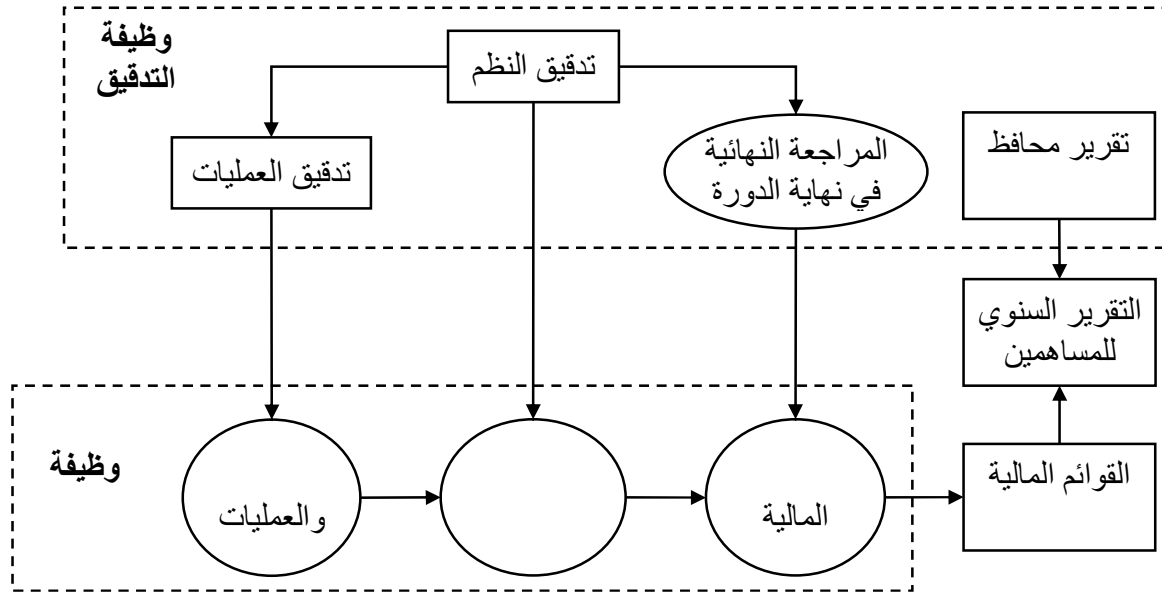
- ر التدقيق نشاط: التدقيق عبارة عن عملية قد يكون جزء من العمليات التي تقوم بها المؤسسة، أي أنه جزء من خططها التنظيمية، وقد يكون مستقلاً عنها بشكل تام.
- ر وظيفة التدقيق: وظيفة التدقيق هي التحقق والفحص والتقييم والمراجعة والتأكد، لذا يعتبر التدقيق من وظائف القيادة في المؤسسة، يعطي للمؤسسة ضمان معقول حول درجة التحكم في عملياتها، ويقدم النصائح والإرشادات التي تسمح لها بتحسينها.
- ر التدقيق نشاط مستقل: فالمدقق يجب أن يكون مستقلاً عن الجهة الخاضعة للتدقيق، سواء من الناحية الوظيفية أو من ناحية السلطة واتخاذ القرارات.
- ر التدقيق عملية منظمة ومنهجية: فالمدقق له منهجية عمل يتبعها عند القيام بمهامه، مما يفرض عليه الالتزام بمجموعة من المعايير المهنية الصارمة.
- ر التدقيق نشاط تأكيد واستشاري: فدور التدقيق هو إبداء رأي فني محايد، بغرض التأكيد والمصادقة أو الاستشارة، وليس دوره اتخاذ .
- ر التدقيق نشاط توكيلي: فالمدقق موكل من طرف جهات معينة لأداء مهمة إبداء رأي فني ومحايد حول جوانب معينة تهم الأطراف المعنية التي كلفته بذلك.
- ر التدقيق نشاط تقريري: حيث ينبغي على المدقق إبلاغ النتائج المتوصل إليها للأطراف المعنية، ومناقشة تلك النتائج والحلول المقترحة معها.

بناء على ما سبق، يمكن إعطاء تعريف للتدقيق كالآتي: التدقيق هو نشاط تأكيد واستشاري، يقوم به شخص مؤهل ومستقل، قد يكون من داخل المؤسسة أو من خارجها، يعتمد على منهجية واضحة ومنظمة، ويستند إلى معايير مهنية صارمة، يقوم بالتحقق من العمليات وفحص الوثائق والسجلات وتقييم الإجراءات والسياسات، من أجل إبداء رأي فني محايد ومبرر حول مدى الالتزام بالتشريعات واحترام الإلزامية المعلومات، وتوصيل ذلك الرأي للأطراف المهمة.

## 2.2. علاقة التدقيق بالحاسبة

يمكن تلخيص العلاقة بين التدقيق والمحاسبة في الشكل (7)، فالمحاسبة عبارة عن نظام معلوماتي يقوم بإنتاج معلومات مالية في شكل قوائم مالية، أما دور التدقيق فيتمثل في تقييم العمل المحاسبي، سواء فيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية أو فحص الحسابات، أي أن دور التدقيق هو فحص القوائم المالية وتقييم النظام الذي أنتجها، من أجل المصادقة عليها.

(7): التكامل بين وظيفتي التدقيق والمحاسبة المالية.



## 3.2. أهمية التدقيق

تبرز أهمية التدقيق في كونه أداة مهمة لتحقيق التوازن بين طرفين أو أكثر، وذلك فيما يخص العلاقة التعاقدية بين المساهمين والإدارة، وعلاقة الإدارة بمختلف الأطراف ذات المصلحة، بالإضافة إلى دوره كأداة قيادية في خدمة الإدارة العليا.

### أ) دور التدقيق في تحقيق التوازن في العلاقة التعاقدية بين المساهمين والمديرين

في هذا الصدد نكون في إطار "نظرية الوكالة"، التي تنظر للمؤسسة باعتبارها مجموعة من التعاقدات، وأهمها العقد الموجود بين الإدارة باعتبارها وكيل، والمساهمين باعتبارهم الأصيل، حيث يقوم المساهمون بوضع أموالهم تحت تصرف الإدارة، ولضمان أن هذه الأخيرة تعمل لتحقيق مصالحهم يقومون بتكليف شخص مستقل أو أكثر لمراجعة عملها.

### ب) دور التدقيق في دعم حوكمة الشركات

في هذا الصدد نكون في مجال أوسع، حيث أصبح هناك تعاقدية بين المؤسسة ومختلف وهنا يعتبر التدقيق أحد الآليات لتحقيق التوازن في تلك العلاقات وتحقيق حوكمة

الشركات، لذا فإن مجال التدقيق لا ينحصر فقط في التدقيق المالي، وإنما يتوسع ليشمل مجالات أخرى على غرار التدقيق الاجتماعي والبيئي... إلخ؛ ويعتبر التدقيق في هذا الصدد أحد آليات وركائز حوكمة الشركات.

### ر التدقيق أداة رقابية هامة في المؤسسة

حيث يهتم بالتأكد من أن:

- جميع عمليات المؤسسة وأنشطتها، سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية أو إدارية أو أي عمليات أخرى، تتم بما يتوافق والقوانين والتشريعات المعمول بها والسارية؛
- جميع عمليات المؤسسة وأنشطتها يتم تنفيذها وفق ما هو مخطط، وأن الإجراءات المحددة وتعليمات وسياسات الإدارة مطبقة من طرف المسؤولين عند القيام بمختلف المهام؛
- الهياكل الموضوعية والإجراءات المصممة والتعليمات المحددة من طرف الإدارة كفيلة بتوفير معقول حول سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- صدق وشرعية وموثوقية المعلومات، وخصوصا المعلومات المالية؛
- ممتلكات المؤسسة موجودة، والإجراءات المتخذة من طرف الإدارة توفر حماية كافية لها.

## 3. معايير ومنهجية التدقيق

### 1.3. أخلاقيات التدقيق

#### ر النزاهة

هذه أساس الثقة والمصادقية التي يوليهما الغير لنتائج التدقيق، وتكون من خلال التزام المدقق بالقيم الأخلاقية مثل:

- الالتزام بالأمانة والاستقامة والموضوعية؛
- الاجتهاد والحرص على أداء واجباته وبذل العناية المهنية الكافية؛
- عدم ممارسة أو التغاضي عن أفعال تسيء للمهنة
- احترام والمساهمة في تحقيق الأهداف الشرعية للمؤسسة.

#### ر الموضوعية والحياد

يجب على المدقق إبداء أعلى درجات الموضوعية والحياد في جمع وتقييم الأدلة وإيصال المعلومات والتقارير حول عمله، وعدم الخضوع لتأثير مصالحه الشخصية أو تأثير الأطراف الأخرى عند بناء تقديراته وتكوين رأيه المهني، أي يجب عليه عدم التأثر بالعناصر التي تؤدي إلى التوصل إلى نتائج غير حقيقية (غير منطقية) خدمة لمصالحه أو مصالح غيره.

#### ر الولاء والسر المهني

يجب على المدقق المحافظة على سرية معلومات التي يجمعها من المؤسسة إثر أداء مهامه، وعدم إفشاء أي معلومات سرية إلا من خلال سلطة مختصة بأمر قانوني أو التزام تقتضيه الأعراف المهنية؛ كما يجب عليه

## المحور الرابع: مفاهيم حول التدقيق والتدقيق الداخلي

عدم الإفصاح عن نتائج التدقيق المتوصل إليها إلى من ليس له علاقة بمهنة التدقيق، وعدم إفشاء الأسرار المهنية للمؤسسة؛ وهو ما يفرض عليه الحذر في استخدام وحماية المعلومات التي يحصل عليها أثناء تنفيذ مهمته وعدم استخدامها للحصول على منافع شخصية.

]

تتطلب الكفاءة توفر أمرين في المدقق: المعرفة والمهارة والخبرة (Savoir faire) يتعلق بالتصرفات الجيدة وحسن السلوك والأخلاق والهندام (Savoir être)، وهي الخصائص التي يجب أن يلتزم بها المدقق إلى جانب:

- الانشغال فقط بتقديم الخدمات التي يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لأدائها؛
- أن يؤدي خدمات التدقيق بموجب معايير التدقيق المتعارف عليها؛
- تحسين مهاراته ومعرفته بشكل مستمر وتحسين جودة ونوعية خدماته.

### 2.3. معايير التدقيق

تختلف معايير التدقيق عن إجراءات التدقيق، فالمعايير هي تلك القواعد التي يلتزم بها المدقق، ويرتكز عليها عند تنفيذ مختلف الإجراءات وإتمام مهمة التدقيق، فالمعيار هو ذلك النمط أو المقياس الذي يمكن بواسطته فحص النوعيات المطلوبة والمستوى المطلوب لتلك النوعيات، وكذا الأهداف المرتبطة بالتدقيق، ومستوى الجودة المطلوب من المدقق أثناء أدائه للمهام الموكلة له. فالمدقق عند تنفيذ مهمته مطالب بالالتزام بتلك المعايير، التي توضح الشروط المطلوب توفرها في المدقق ومكتب التدقيق، وتوضح كيفية تنفيذ مهمة التدقيق وما هي الإجراءات التي يجب على المدقق القيام بها، سواء قبل بدء المهمة أو أثناءها أو عند إعداد تقرير التقرير من أجل الارتقاء بعملية التدقيق إلى مستوى الجودة المطلوب.

تعتبر عملية المعايرة أو التتميط في مجال المحاسبة والتدقيق حديثة نسبياً، لم تعرف رواجاً حتى الثاني من القرن العشرين، وهناك العديد من معايير التدقيق حول ، تختلف حسب نوع التدقيق الذي نحن بصدده، فلا يمكن أن يكون لدينا معايير حدة لجميع أنواع التدقيق، نظراً لاختلاف أهدافها ومجالات تدخلها؛ كما تختلف المعايير بين مختلف الهيئات والمنظمات المهنية القومية أو الإقليمية أو الدولية، ويمكن التمييز بين عدة هيئات مصدرة لمعايير التدقيق:

]

المعهد الدولي للمدققين الداخليين (IIA): يقوم بإصدار معايير دولية خاصة بالتدقيق الداخلي، وبالتالي فإن هذه المعايير لا يمكن تطبيقها في إطار مهمات التدقيق الخارجي، وخصوصاً التدقيق المالي والمحاسبي.

]

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA): إصدار معايير لتدقيق الحسابات بدءاً من 1972 أطلق عليها "بيانات معايير التدقيق" (SAS).

]

معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وبلاد الغال (ICAEW): قام بتشكيل "لجنة ممارسات التدقيق" (APC) 1976 تقوم بإصدار معايير لتدقيق الحسابات.

الالاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): 1977 لجنة دائمة تعرف بلجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC) أصبحت فيما بعد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) ومهمتها تحليل ممارسات التدقيق في العالم، وإصدار معايير دولية لتدقيق الحسابات.

### **3.3. منهجية التدقيق**

منهجية التدقيق هي المراحل والخطوات التي تمر بها مهمة التدقيق من البداية إلى النهاية، وما يتخللها من إجراءات يقوم بها المدقق، وأدوات يستخدمها واختبارات يقوم بتنفيذها؛ لذا فإن منهجية التدقيق تعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة وخبرة المدقق ومهاراته، كما تعتمد على المعايير التي يخضع لها ومدى إحاطته بها، لأن المعايير هي التي تحدد القواعد التي يجب على المدقق الالتزام بها، والإجراءات التي يجب عليه القيام بها في مختلف مراحل المهمة، كما أن الالتزام بمنهجية التدقيق يعتبر من متطلبات معايير التدقيق. تختلف منهجية التدقيق حسب نوع التدقيق، استجابة للمعايير التي يخضع لها، من أجل تحقيق أهدافه هناك ، لذا فإن المراحل الآتية تعتبر مشتركة بين مختلف أنواع التدقيق:

#### **أ) مرحلة التحضير للمهمة**

يقوم المدقق في هذه المرحلة بـ:

- إعداد أمر بمهمة ويرسله للجهة الخاضعة للتدقيق مهما كانت، أو يستلم الأمر بمهمة من الجهة الخاضعة للتدقيق، حسب الحالة.
- التعرف على الجهة الخاضعة للتدقيق جيداً، سواء كانت مؤسسة أو قسم أو نشاط أو عملية.
- تحديد مجالات الخطر التي تخضع لها المؤسسة أو القسم أو النشاط أو العملية؛
- إعداد مخطط عمل مع الأخذ بعين الاعتبار مجالات الخطر.

#### **أ) مرحلة العمل الميداني**

تعتبر المرحلة الأساسية في مهمة التدقيق حيث يقوم فيها المدقق بتنفيذ مختلف الإجراءات والاختبارات الملائمة وفقاً لنوع التدقيق، وتتطلب هذه المرحلة الاعتماد على العديد من الأدوات، على غرار: المعاينة، الملاحظة الميدانية، الاستبيانات، الوصف النظري... .

في هذه المرحلة تظهر كفاءة المدقق في تحقيق قيمة مضافة، وتعتمد هي الأخرى على مجموعة من الأدوات والإجراءات حتى يتسنى للمدقق في الأخير تحديد وتقديم الحلول المناسبة لها، ثم تحرير تقرير التدقيق وتبليغه للأطراف المعنية.

#### **أ) مرحلة ما بعد التقرير**

حيث يتم مناقشة تقرير التدقيق مع مختلف الأطراف المهمة، من أجل شرح النقاط الغامضة وإقناع المعنيين بها، وترك الحرية لهم في اختيار الحلول وكيفية تطبيقها.

#### **4. أنواع التدقيق**

هناك عدة أنواع من التدقيق، ولكل نوع منها أهداف ومجالات ومنهجية خاصة به، ويمكن تصنيف أنواع التدقيق وفقا لعدة معايير.

##### **1.4. معيار الإلزام القانوني**

###### **ر التدقيق الإجباري**

هو الذي نص عليه القانون، وعدم القيام به يجعل المؤسسة تحت طائلة العقوبات المقررة، يقوم به شخص كفؤ ومؤهل مستقل كليا عن المؤسسة، بهدف المصادقة على القوائم المالية السنوية، ويعتبر أكثر أنواع التدقيق شيوعا، ويعرف أيضا بمصطلحات أخرى: التدقيق القانوني، التدقيق المالي والمحاسبي، تدقيق أو مراجعة

###### **ر التدقيق الاختياري ( )**

لا يكون مفروضا بموجب القانون، ولكن يكون بطلب من المساهمين أو مجلس الإدارة أو الإدارة العليا، قصد الاطمئنان على الحالة المالية للمؤسسة أو الحصول على استشارة وحلول للمشاكل التي تواجهها، من خلال التعاقد مع خبير لمراجعة جوانب معينة في المؤسسة.

###### **ر الخبرة القضائية**

تكون بطلب من القاضي في حالة وجود نزاع بين المؤسسة وطرف آخر، ويتولى القيام بذلك شخص محترف ومستقل عن المؤسسة، ينحصر نطاق تدخله في فحص العمليات أو الجوانب المطلوبة، وتقديم تقرير يستعين به القاضي في حل النزاع.

##### **2.4. معيار هدف التدقيق**

###### **ر التدقيق المالي والمحاسبي**

يهتم بمراجعة إجراءات العمل المحاسبي وفحص الحسابات، بهدف إبداء رأي فني ومحايد ومبرر حول صدق وشرعية المعلومات المالية، وهو ما يتطلب جمع مستندات الإثبات لمختلف العمليات الرأي، ويكون ذلك في إطار التشريعات والممارسات المعمول بها. فكل فحص يمس القوائم المالية أو جزء منها، أو أي مراجعة للإجراءات المحاسبية أو جزء منها يعتبر تدقيقا ماليا. : تدقيق الحسابات الاجتماعية أو الحسابات المنفردة ، تدقيق حسابات الزبائن أو الموردين للتأكد من أن الإجراءات المحاسبية المتخذة بشأنهم ملائمة.

###### **ر التدقيق العملياتي**

يركز على عمليات المؤسسة، حيث يهتم بتقييم مدى تطبيق الإجراءات المحددة وسياسات وتعليمات (تدقيق الانتماء)، ومدى احترام التشريعات والأنظمة (تدقيق المطابقة)؛ ونتيجة لتوسع مجاله ظهر ما يعرف بتدقيق الفاعلية والفعالية أو الكفاءة، الذي يهتم بتقييم الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو جزء منه، وتقييم



أنشطتها، واختبار الخطط والسياسات المنتهجة، وتقييم مدى كفاءة الموارد البشرية والمادية المستخدمة. يهدف التدقيق العملياتي إلى تزويد الإدارة بتحليل واقتراحات قصد ترقية الأنشطة وتطوير المؤسسة؛ فحسب "المعهد الكندي فإن الهدف الأساسي من تدقيق العمليات هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة والتخفيف من مسؤولياتها، عن طريق تزويدها بتحليل موضوعية، وتقييم الأنشطة، وتقديم تعليقات واقتراحات حولها. وقد ظهر هذا النوع من التدقيق نتيجة لتوسع مجال تدخل التدقيق الداخلي، فحسب (محمد بوتين) فإن مفهوم تدقيق العمليات أوسع من مفهوم التدقيق الداخلي، إذ يتحتم في بعض الحالات الاعتماد على مدقق عملياتي يكون خارجيا ومستقلا عن المؤسسة، كما أن التدقيق العملياتي يتعدى الجوانب المالية ليشمل جميع العمليات.

### 3.4. معيار القائم بعملية التدقيق (موقع المدقق)

#### أ التدقيق الداخلي

هو نشاط تأكيد استشاري، مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، فهو يساعد على تحقيق أهدافها، من خلال إيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر والرقابة والتحكم. يقوم به شخص من داخل المؤسسة يعتبر أجيرا لديها، لكنه مستقل عن الوظائف الأخرى، ويتحدد موقعه ومهامه والسلطة التي يخضع لها في الهيكل التنظيمي، ويكون في الغالب تحت سلطة الإدارة العليا.

#### ب التدقيق الخارجي

يقوم به شخص مهني مؤهل، خارجي مستقل عن المؤسسة، لا يخضع لسلطتها بل يتمتع بالاستقلالية ، يهتم بتقييم نظام التسيير في المؤسسة وفحص حساباتها، من أجل توفير تأكيد معقول للمستخدمين، وخصوصا الخارجيين منهم، حول صدق وشرعية المعلومات المالية، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها لاتخاذ .

### 4.4. معيار مجال التدقيق

#### أ التدقيق القانوني (تدقيق الالتزام)

يهدف للحصول على أدلة وتقييمها، من أجل فحص مدى التزام المؤسسات بالقواعد القانونية للشركات والوثائق القانونية والتشغيلية مع القوانين والقواعد والشروط ذات ، والتي قد يكون مصدرها الإدارة أو الدائنون أو الحكومة، وعادة توجه تقارير التدقيق في هذه الحالة إلى الجهة التي وضعت تلك القوانين والقواعد والشروط.

#### ب التدقيق الجبائي

قد يكون في شكل رقابة جبائية تقوم بها مصلحة الضرائب على الدفاتر المحاسبية، بهدف التأكد من تطبيق التشريعات الجبائية المعمول بها، ومدى صحة التصريحات الجبائية للمؤسسة؛ وقد يكون انتقادي يقوم به خطرها الجبائي.

## المحور الرابع: مفاهيم حول التدقيق والتدقيق الداخلي

### أ) تدقيق الجودة

هو عبارة عن فحص مستقل وفق منهجية واضحة لعمليات المؤسسة، وذلك استناداً إلى معايير معينة للجودة، سواء كانت داخلية أو خارجية، وإبداء رأي حول مدى الالتزام بتلك المعايير، ومثال ذلك التأكد من أن نظام إدارة الجودة المعمول به في المؤسسة يستجيب للمواصفات القياسية (ISO 9001).

### أ) التدقيق البيئي

يهدف لتأكد من مدى كفاية وملاءمة نظام الرقابة البيئية، ومدى الالتزام بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية والمعايير الداخلية للمؤسسة البيئية، أو أي معايير خارجية أخرى، على غرار فحص مدى استجابة الممارسات البيئية أو نظام إدارة البيئة لمؤسسة للمواصفات القياسية (ISO 14001).

### أ) التدقيق الاجتماعي

يهدف للتأكد من مدى استيفاء المؤسسة للمتطلبات التشريعية والتنظيمية في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتقييم أدائها الاجتماعي، أو التأكد من مدى احترامها لأي معايير في هذا المجال، ومثال ذلك التأكد من أن الممارسات الاجتماعية للمؤسسة تستجيب لمتطلبات المعيار الدولي للمسؤولية الاجتماعية (SA 8000).

### أ) تدقيق الإعلام الآلي

ظهر هذا النوع من التدقيق نتيجة الاعتماد المتزايد على الإعلام الآلي في تحقيق أنشطة المؤسسات وإدارتها، مما يفرض على المدقق أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار، ويهدف للتأكد من سلامة وأمن وفعالية

## 5.4. أنواع أخرى للتدقيق

### أ) معيار نطاق التدقيق

يمكن التمييز بين التدقيق ، وهنا يمتد نطاق الفحص ليشمل جميع العمليات والأنشطة والوظائف، وجميع المعلومات والوثائق والمستندات والدفاتر والسجلات؛ والتدقيق الاختباري، وهنا يتم استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية لعدم إمكانية القيام بالتدقيق الشامل، ويعتبر هذا الأسلوب الأكثر استخداماً .

### أ) معيار توقيت التدقيق

يمكن التمييز بين التدقيق المستمر، الذي يكون على مدار السنة بطريقة منتظمة وفق برنامج زمني التدقيق النهائي، الذي يكون مرة في السنة كما في حالة المصادقة على القوائم المالية، أو مرة خلال عدة سنوات أو مرة في حياة لتدقيق.

## 5. التدقيق الداخلي

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي في أعقاب الأزمة الاقتصادية لعام 1929، كنتيجة لرغبة المؤسسات في خفض تكاليف التدقيق الخارجي، وتعزيز فعالية وسلامة أنظمة الرقابة الداخلية، والتحكم في المخاطر، من خلال

التقييم المستمر لعملياتها وأنظمة الرقابة الداخلية؛ غير أن ظهور الدقيق كوظيفة داخل المؤسسة تأخر إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك في المؤسسات الأمريكية، وبعدها انتشر في البلدان الصناعية الأخرى كأوروبا؛ وقد واكب هذا التطور ظهور أول منظمة مهنية دولية لتطوير التدقيق الداخلي، وهي معهد المدققين الداخليين (IIA) 1941 بنيويورك، حدد مفهوم وأهداف ومجالات تدخل التدقيق الداخلي، واهتم فيما بعد بإصدار معايير للتدقيق الداخلي.

### 1.5. تعريف التدقيق الداخلي

معهد المدققين الداخليين (IIA) فإن التدقيق الداخلي " يمنح حول درجة التحكم في عملياتها، ويدم لها النصائح والإرشادات التي تسمح لها بتحسينها، لذا فهو يساهم في توليد القيمة، كما يساعدها في تحقيق أهدافها، من خلال التقييم وبطريقة منظمة ومنهجية لعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، ومن ثم وضع اقتراحات وتوصيات لتعزيز فعاليتها".

التدقيق الداخلي هو وظيفة داخل المؤسسة، وهو عبارة عن نشاط دائم ومستقل، يتم وضعه من طرف الإدارة العليا لضمان دقة المعلومات، وخصوصا المعلومات المالية، والتأكد من أن الإجراءات المتخذة لحماية الأصول وممتلكات المؤسسة كافية، والتحقق من احترام الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية الموضوعة، وتقييم مدى صلاحية تلك السياسات والخطط والإجراءات وجميع أدوات الرقابة الأخرى، واقتراح التحسينات الضرورية للوصول بالمؤسسة إلى مستوى الكفاءة التشغيلية في ظل الموارد المتاحة.

التدقيق الداخلي عبارة عن وظيفة يسهر عليها فرد أو مجموعة من الأفراد أو جهاز من داخل المؤسسة، مهمته خدمة الإدارة العليا، التي يقع على عاتقها وضع تلك الوظيفة، ويسهر على التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية مطبقة وفعالية، بما يساهم في تحقيق أهداف النظام الرقابي كما حددته الإدارة العليا؛ حيث يعتمد على منهجية واضحة ومنظمة، تتطلب التخطيط وبذل عناية مهنية كافية، لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتوفير معلومات ذات جودة عالية، وزيادة التحكم المؤسسي .

يهدف التدقيق الداخلي إلى التحكم في المؤسسة من خلال متابعة مدى تطبيق محتويات نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ومن أجل ذلك يتم تشكيل خلية للتدقيق الداخلي، يتبع أعضاؤها للإدارة العامة أو مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، فهو أداة للتحكم في المؤسسة من كل الجوانب . ويرجع تزايد أهمية التدقيق الداخلي إلى تزايد أحجام المؤسسات، وتعدد أنشطتها وتنوعها، الأمر الذي ضاعف المعلومات المتدفقة من مختلف الوظائف، مما أدى إلى زيادة احتمالات الأخطاء والانحرافات والتلاعب أحيانا، وبالتالي أصبح من الضروري الاعتماد على التدقيق الداخلي، نتيجة لتزايد ظاهرة لا مركزية التسيير واتخاذ القرارات.

يتميز التدقيق الداخلي بـ:

- الاستقلالية: حيث يـ بأعلى مستويات السلطة داخل المؤسسة فهو مستقل عن باقي الأنشطة الخاضعة للتدقيق، تعتبر وظيفة التدقيق من وظائف التحكم، كما أن المدقق يهتم بالأنشطة والوظائف والعمليات ولا يهتم بالأشخاص.

## المحور الرابع: مفاهيم حول التدقيق والتدقيق الداخلي

- **الشمولية:** حيث يهتم التدقيق الداخلي بكل الأنشطة والعمليات داخل المؤسسة دون التفرقة بينها، كما أنه يخص جميع المؤسسات مهما كان مجال نشاطها، سواء كانت عمومية أو خاصة.
- **الديمومة:** فالتدقيق الداخلي نشاط دائم داخل المؤسسة عكس بعض أنواع التدقيق التي تمتاز بالدورية (تدقيق)، حيث يقوم المدقق بإعداد خطة سنوية تشمل كافة جوانب المؤسسة.

### 2.5. أهداف التدقيق الداخلي

- حددت نشرة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978، في مقدمتها، أن الهدف الرئيسي من التدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أفراد المؤسسة على تأدية مسؤولياتهم بفاعلية، من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمعلومات المتعلقة بأنشطتهم، ومن أهم أهداف التدقيق الداخلي:
- ضمان سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
- تحقيق أهداف المؤسسة من خلال ييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر؛
- اكتشاف الغش والأخطاء، وضبط المعلومات، وخصوصا المعلومات المالية؛
- التأكد من سلامة السجلات والبيانات المحاسبية؛
- ضمان حماية أصول المؤسسة وممتلكاتها؛
- تحسين التسيير، وزيادة كفاءة التشغيل، من خلال تقديم الحلول والاقتراحات؛
- مساعدة المؤسسة على توليد القيمة.

### 3.5. نطاق ومهام التدقيق الداخلي

- لا يركز التدقيق الداخلي على الناحية المالية والمحاسبية فقط، بل إن مجال تدخله توسع كثيرا في المؤسسات ليشمل كل الوظائف والعمليات
- المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية (IFACI) فإن التدقيق الداخلي هو فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مختلف المديريات قصد تسيير المؤسسة، وذلك للتأكد من أن الإجراءات المعمول بها تتوفر على الضمانات الكافية، وأن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، والهيكل واضحة ومناسبة.
- يعتبر التدقيق الداخلي من بين مقومات نظام الرقابة الداخلية، غير أن أهدافه تتباين ويختلف نطاقه حسب المتطلبات الخاصة بالمؤسسة، لكن عادة ما يشمل كل أو أحد الجوانب الآتية:
- الإشراف على الرقابة الداخلية، من خلال التقييم المستمر لأنظمة الرقابة داخل المؤسسة، وتدقيق مختلف المديريات والوظائف وكيفية سيرها، وتقديم التوصيات للإدارة العليا بهدف تحسينها وتطويرها.
- تقييم الكيفية التي يتولى بها الأفراد أداء المهام والمسؤوليات الموكلة لهم، ومراجعة مدى الالتزام بسياسات الإدارة العليا والقوانين والأنظمة وأي متطلبات خارجية.
- تقييم الكيفية التي تحقق بها المؤسسة أو المسؤولين للأهداف المسطرة.

- فحص البيانات المالية والتشغيلية .
- وفعالية العمليات الرقابية، بما فيها الرقابة غير المالية.
- .
- مساعدة المدقق الخارجي بهدف خفض التكاليف، من خلال مراقبة نظام الرقابة الداخلية، وإجراء دراسات تهدف إلى تحسين كفاءة العمليات، والقيام بمهام التحقيق لصالح لجنة التدقيق.
- تقصي وتحديد المشكلات التي تحدث في المؤسسة وأسبابها، وتقدير الخسائر والأضرار الناجمة عنها، واقتراح ما من شأنه معالجتها ومنع حدوثها في المستقبل.
- إجراءات الاختبارات الضرورية بناء على طلب الإدارة العليا.
- نتيجة للتطورات المستمرة اتسع دور التدقيق الداخلي، فإلى جانب الأدوار التقليدية، أصبح المدقق الداخلي يلعب دوراً استشارياً، من خلال تطوير وتعديل مؤشرات التشغيل، وتقديم التوصيات اللازمة لخفض المخاطر وتحسين عمليات الرقابة الداخلية.

#### 4.5. معايير التدقيق الداخلي

يتولى مجلس معايير التدقيق الداخلي الدولية، التابع لمعهد المدققين الداخليين (IIA) إصدار معايير للمهنة، تعتبر مرشداً للمدققين الداخليين عند أداء مهامهم، وأساساً لتقييم جودة خدماتهم، وقد تم تعديلها عدة مرات، كان آخرها في جانفي 2017، وتنقسم هذه المعايير إلى مجموعتين.

##### معايير الصفات :

- تشمل المعايير التي تحدد الخصائص الواجب توفرها في كل من قسم التدقيق الداخلي، والقائمين أنشطة التدقيق الداخلي.
- **الهدف والصلاحية والمسؤولية:** يجب إثبات أهداف وصلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي في وثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير، وعلى المسؤول التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق دورياً وأخذ موافقة الإدارة العليا عليها.
- **الاستقلالية والموضوعية:** إلغاء القيود التي تهدد قدرة المدققين الداخليين على تنفيذ مسؤولياتهم دون تحيز، والالتزام بالمعايير والسلوك المهني، والتشريعات والضوابط التي تضعها المؤسسة.
- **الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة:** يتوجب على المدققين الداخليين امتلاك الكفاءة والمعرفة والمهارات للقيام بمسؤولياتهم الفردية وبذل العناية المهنية المطلوبة.
- **برنامج ضمان وتحسين الجودة:** يجب على مدير التدقيق الداخلي تطوير والحفاظ على برنامج ضمان الجودة والتحسين الذي يغطي جميع جوانب نشاط التدقيق الداخلي.
- المجموعة الثانية: معايير الأداء

## المحور الرابع: مفاهيم حول التدقيق والتدقيق الداخلي

تتعلق بتحديد طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي، والمقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها، وتصنيف طبيعة الخدمات التي يقدمها، مع وضع معيار للجودة يسمح بقياس الأداء؛ كما تعطي وصفا لتطبيق المعايير في بعض الأنشطة التأكيدية والاستشارية التي يقوم بها المدقق الداخلي.

- **إدارة التدقيق الداخلي:** وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة، وإدارة التدقيق الداخلي بفاعلية، والتأكد من أن الموارد مناسبة وكافية، ومستغلة بفاعلي.
- **طبيعة العمل:** يجب أن يقوم التدقيق الداخلي بتقييم إجراءات العمل بما يسهم في تحسين الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات التحكم باستخدام أسلوب منهجي ومنضبط.
- **تخطيط مهمة التدقيق الداخلي:** وضع خطة لكل مهمة، وتحديد مخاطر المهمة لكل وحدة محل التدقيق، والتأكد من أن نطاق المهمة يسمح بتحقيق أهدافها، وتحديد الموارد اللازمة لذلك.
- **تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي:** تحديد المعلومات اللازمة لتنفيذ المهمة، وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات كافية، وضرورة وجود إشراف للتأكد من تحقيق أهداف المهمة.
- **تبليغ النتائج:** ضرورة إيصال نتائج المهمة، وإرفاقها بأهداف المهمة ونطاقها، فضلا عن التوصيات، والإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير وأثر ذلك على مهمة التدقيق.
- **مراقبة سير العمل:** وضع نظام لمتابعة النتائج التي تم إيصالها للإدارة.
- **التبليغ عن قبول المخاطر:** تحديد مسؤولية مجلس الإدارة بالإقر .

## مراجع المحور الرابع

1. أحمد قايد نور الدين (2015) **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية** 1 .
2. ألفين أرينز وجيمس لوبك (2009) : محمد محمد عبد القادر الديسبي وأحمد المريخ، الرياض، السعودية.
3. فاطمة أحمد موسى إبراهيم (2016) **العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الإسلامية، غزة، فلسطين.**
4. عميروش بوبكر (2011) **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا - سطيف** ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
5. محمد الحسن (2016) **المحاسبية التدقيق** : ميدانية المستشفيات الأردنية ، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، .

6. مسعود صديقي (2004) نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
7. معهد المدققين الداخليين (2017) المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير)، معهد المدققين الداخليين، الولايات المتحدة الأمريكية.
8. ناهض (2014) بيئة ( ) وجهة نظر الإيرادات المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
9. يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة (2015) التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية: الاقتصادية، جامعة بوبكر بلقايد .
10. وليم توماس وإمرسون هنكي (2006) المراجعة بين النظرية والتطبيق، الكتاب الأول، تعريب: حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، السعودية.
11. Robert Obert & Marie-Pierre Mairesse (2009), *DSCG 4 Comptabilité et audit*, 2<sup>e</sup> Ed., Dunod, France.
12. Tokiniaina R. Ralaza, Marie-Christine Rosier & Guillaume Saby (2015), *Réussir le DSCG 4 Comptabilité et audit*, 2<sup>e</sup> Ed., Eyrolles, France.
13. Mokhtar Belaiboud (2005), *Pratique de l'Audit: Apports de l'entreprise, Guide synthétique, Organisation de la fonction, Présentation des normes IAS/IFRS*, Berti Editions, Alger.
14. Michel Weill (2007), *L'audit Stratégique: Qualité et Efficacité des Organisations*, 3<sup>e</sup> Ed., Afnor, France.
15. Lionel Collins & Gérard Valin (1992), *Audit et contrôle interne: Aspects financiers, opérationnels et stratégiques*, 4<sup>e</sup> Ed., Dalloz, Paris, France.
16. Hugues Angot, Christian Fisher & Baudouin Theunissen (2004), *Audit comptable, Audit informatique*, 3<sup>e</sup> Ed., De Boeck, Bruxelles.

**المحور الخامس :**

**التدقيق المالي**

**والمحاسبي**



## تمهيد

يعتبر التدقيق المالي والمحاسبي من أكثر أنواع التدقيق شيوعاً، كما أنه يعتبر من أهم أشكال الخارجية على المؤسسات، لأنه تدقيق إلزامي بموجب القانون، ويركز على المعلومات المحاسبية، التي تعتبر من أهم المعلومات المتدفقة من النظام المعلوماتي للمؤسسة.

## 1. مفهوم وأهمية التدقيق المالي والمحاسبي

## 1.1. تعريف التدقيق المالي والمحاسبي

التدقيق المالي والمحاسبي هو مجموعة من الخطوات التي يتبناها ينفذها مستقل عن المؤسسة، للتحقق من أن القوائم المالية الختامية تعكس الوضع المالي للمؤسسة ونتيجة أعماله بصدق، وأنها أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. يهدف التدقيق المحاسبي إلى التحقق من بعض الأمور، نوجز أهمها فيما يأتي:

- سلامة النظام المحاسبي وكفاءة الضبط الداخلي وملاءمة السجلات لأعمال المؤسسة والمتطلبات القانونية؛
- توافق الميزانية وحساب النتائج وأي بيانات ختامية أخرى مع السجلات ومطابقتها لها؛
- سيطرة المؤسسة على كافة الأصول المسجلة في الميزانية، وصحة القيم التي تظهر فيها؛
- الخصوم في الميزانية مسجلة بقيمتها الحقيقية؛
- المؤسسة قد التزمت بكافة المتطلبات القانونية (مثلاً القيام بالجرد مرة في السنة على الأقل).

(Collins et Valin) فإن التدقيق المالي والمحاسبي هو "اختبار تقني صارم بأسلوب بناء، يقوم به شخص مهني مؤهل ومستقل، هدفه إعطاء رأي مبرر حول نوعية ومصداقية المعلومات المالية للمؤسسة، ومدى الوفاء بالالتزامات في كل الظروف، واحترام القوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، ومدى تمثيل عية المالية ونتائج أعمال المؤسسة".

(Belaiboud) فإن التدقيق المالي والمحاسبي هو "رقابة يمارسها شخص مهني مؤهل قانوناً، وفقاً لأصول مهنية، بغية التأكد من صدق وشرعية القوائم المالية السنوية للمؤسسة". (Friédérich )

(et al.) فإن التدقيق المالي والمحاسبي هو "

الأحداث الاقتصادية، يقوم به فرد مهني، من أجل إعطاء رأي فني محايد حول مدى اتساق هذه العناصر مع المعايير المقررة". (التهامي محمد طواهر) فإن التدقيق المالي هو "

طرف شخص مهني مستقل ومؤهل، بغية إعطاء رأي معلل حول نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وحول مدى احترام واجبات إعدادها والمبادئ المحاسبية، وحول مدى تمثيل تلك المعلومات للصورة الصادقة والوضعية المالية ونتائج الأعمال".

## المحور الخامس: التدقيق المالي والمحاسبي

يمكن القول أن التدقيق المالي والمحاسبي هو تدقيق قانوني، يتضمن مجموعة من الإجراءات، يقوم به شخص خارجي ومستقل عن المؤسسة، يتوفر على مؤهلات خاصة، يتبع خطوات محددة، وبالاعتماد على مجموعة من الأدوات، من أجل إبداء رأي فني ومحايد، ومبرر بأدلة، حول مدى صدق وشرعية القوائم المالية، والتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة يسمح بتحقيق ذلك.

التدقيق المالي والمحاسبي هو عبارة عن مهمة للرقابة الخارجية على المؤسسة، تكتسي الطابع القانوني، يستند إلى منهجية وإجراءات تحددها معايير مهنية صارمة، بهدف تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وفحص حساباتها، بهدف توفير تأكيدات معقولة حول جودة القوائم المالية.

### 2.1. أهداف التدقيق المالي والمحاسبي

وفقا للنظرة التقليدية فإن أهداف التدقيق تنحصر في التحقق من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات، والتأكد من خلوها من الغش مرور الوقت تطورت تلك النظرة، وأصبح الهدف الأساسي للتدقيق المالي والمحاسبي هو المصادقة على القوائم المالية، وذلك بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية ونمط التسيير، ثم فحص الحسابات، من أجل إعطاء ضمان معقول للمستخدمين لاتخاذ قرارات مالية، وليس البحث عن . 1897، صدر حكم قضائي في إنجلترا نص على أن الهدف الرئيسي للتدقيق

ليس اكتشاف الأخطاء والغش في الدفاتر المحاسبية، وإنما يمكن أن يظهر ذلك نتيجة لأداء مهمة التدقيق بطريقة غير مباشرة؛ أي أن اكتشاف الأخطاء ليس غاية في حد ذاته، وإنما يمكن أن تصادف المدقق حالات غش وأخطاء أثناء ممارسة مهمته، مما يفرض عليه التصريح بها وفقا للتنظيم المعمول به .

إلى جانب ذلك، ليس المطلوب من المدقق إعطاء تأكيد مطلق، وإنما توفير تأكيد معقول حول صدق وشرعية القوائم المالية، لأن التأكيد المطلق يتطلب القيام بفحص شامل لجميع العمليات والمستندات والدفاتر، غير أن التدقيق المالي المحاسبي حاليا هو تدقيق اختباري، يعتمد بشكل كبير على أساليب المعاينة الإحصائية، نظرا لكبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها، وامتلاكها ل

**الهدف الأساسي للتدقيق** هو "إبداء رأي فني ومحايد، مؤيد بأدلة وقرائن، حول مدى صدق وشرعية القوائم المالية للمؤسسة" :

ر **شرعية القوائم المالية:** أي أن إعدادها تم بالاستناد إلى القوانين والقواعد (أو المعايير) المحاسبية السارية.  
ر **صدق القوائم المالي :** أنها تمثل بصدق واقع المؤسسة والمعاملات الاقتصادية التي قامت بها والأحداث الأخرى والظروف التي أثرت فيها، إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، والصدق لا يعني الصحة أو الحقيقة المطلقة لأن ذلك غير ممكن في الواقع.

يتم تحقيق هذا الهدف الشامل :

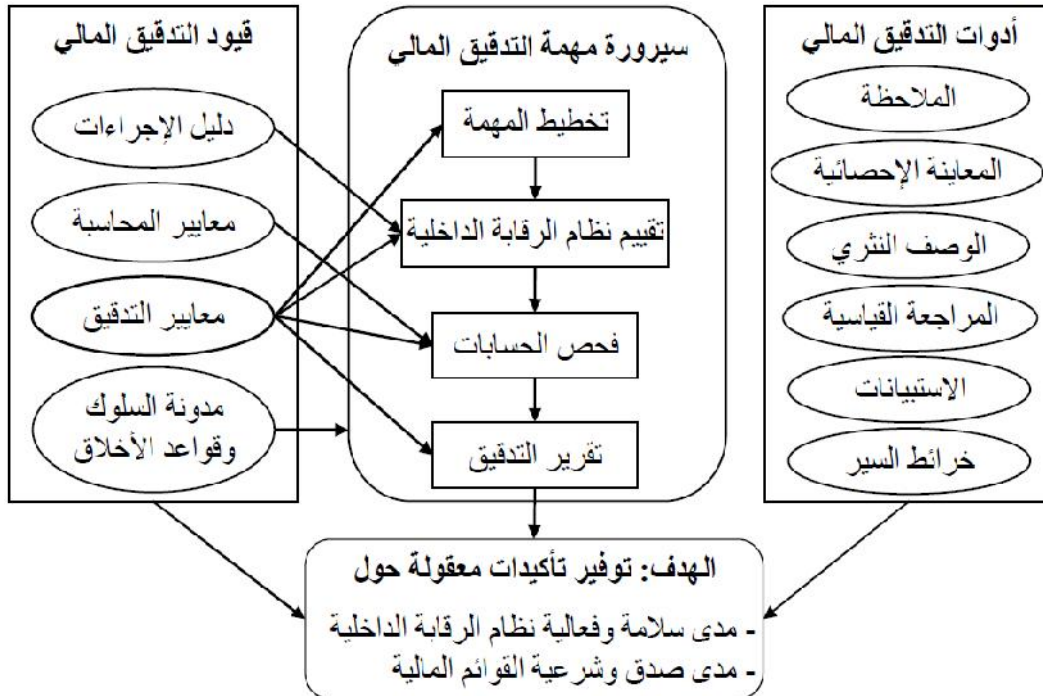
ر **تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة** من أجل الحكم على مدى سلامة النظام الذي تمت فيه العمليات، والحكم على العمل المحاسبي الذي أنتج القوائم المالية؛

- ر مراجعة عمليات التسجيل والإثبات المحاسبي، والتأكد من أنها موافقتها أو المعايير المحاسبية،  
فة إلى وجود أدلة الإثبات التي تدعم ذلك، وتقييم هذه الأدلة؛
- ر مراجعة عمليات الإدراج والاعتراف والتقييم، والتأكد فيما إذا تم إدراج جميع البنود في القوائم المالية وفقا لمبالغها المناسبة؛
- ر مراجعة العرض والإفصاح، والتأكد فيما إذا تم تجميع أو فصل ووصف بنود القوائم المالية على نحو ملائم، هذا العرض والإفصاح.
- يعتبر الهدف السابق عاما، يمكن تحديد بعض الأهداف الخاصة للتدقيق:
- ر اكتشاف أعمال الغش والتزوير والتلاعب والأخطاء التي يمكن أن تمس المعلومات المحاسبية بغرض إظهار وضعية غير حقيقية للمركز المالي وا
- ر تحسين التسيير، من خلال تقديم تقرير مفصل حول نقاط الضعف والإ
- المكتشفة، وبالتالي تقديم المدقق لتحفظات ترفق باقتراحات وحلول للإ
- مراقبته والمهام الموكلة إليه.

## 2. الإطار العام للتدقيق المالي والمحاسبي

من أجل التعرف على الإطار العام للتدقيق المالي والمحاسبي، والإحاطة بمختلف جوانبه، يمكن عرض (8) الذي يوضح مختلف مكوناته.

### (8): الإطار العام للتدقيق



## المحور الخامس: التدقيق المالي والمحاسبي

التدقيق المالي والمحاسبي هو مجموعة من الإجراءات التي يتم تنفيذها وخطوات متسلسلة، باستخدام مجموعة من الأدوات، وذلك من أجل تحقيق الهدف الأساسي للتدقيق، وهو توفير تأكيدات معقولة حول صدق وشرعية القوائم المالية، وأن نظام الرقابة الداخلية يسمح بضمان ذلك الصدق والشرعية؛ وأثناء قيامه بمهامه فإن المدقق مجبر على التقيد بمجموعة من الالتزامات ومراعاة مجموعة من الاعتبارات، فقبل كل شيء يجب عليه الالتزام بمعايير السلوك وقواعد الأخلاق في أي خطوة يقوم بها، كما يجب عليه الالتزام بتوصيات معايير التدقيق في جميع مراحل المهمة، وعند تقييم نظام الرقابة الداخلية يستوجب له الاستناد إلى دليل الإجراءات للمؤسسة، وأي مصادر أخرى مكمل له، كما أن فحص الحسابات يتطلب الاستناد إلى المعايير المحاسبية أو الإطار التشريعي والتنظيمي المعمول به.

### 1.2. سيرورة التدقيق المالي والمحاسبي

المقصود بسيرورة التدقيق المالي والمحاسبي هو منهجية التدقيق، والتي تشير إلى مجموعة الخطوات التفصيلية التي يتبعها المدقق، والإجراءات العملية التي يقوم بتنفيذها منذ بداية مهمة التدقيق إلى نهايتها.

ثلاث مهم رئيسية يجب عليه القيام بها وهي:

- التأكد من احترام القوانين والقواعد والإجراءات التنظيمية؛

- صدق وشرعية الحسابات؛

- التصريح برأيه للمسيرين والمساهمين وحتى السلطات إذا اقتضى الأمر.

من أجل ذلك يجب على المدقق القيام بمجموعة من الإجراءات تمر عبر المراحل الآتية:

#### تخطيط مهمة التدقيق :

بعد التأكد من سلامة تعيينه وتوفير الإمكانيات القانونية المادية والبشرية للقيام بمهمته، يهتم المدقق بالحصول على معرفة عامة حول المؤسسة، فيما يخص: طبيعة النشاط، الهيكل، التنظيم، السياسات، التنظيم المحاسبي، الممارسات المحاسبية، فترات إنتاج المعلومات...

- أشغال أولية: التعرف على الوثائق الخارجية؛

- لية مع المؤسسة: الإطلاع على الوثائق الداخلية، مقابلات، زيارات ميدانية.

تتيح هذه الإجراءات للمدقق تحضير المجالات الخطر التي تخضع لها، ووضع أو إعادة النظر فيه، ويتضمن مخطط العمل رزنامة سير مهام التدقيق بشكل يسمح باحترام الآجال، والجوانب التي يجب التركيز عليها، والاختبارات التي يجب تنفيذها، وتوزيع المهام والمسؤوليات بين أفراد الفريق، ويقسم مخطط التدقيق السنوي إلى برامج جزئية أهمها:

- برنامج تقييم نظام الرقابة الداخلية؛

- المادية؛

- برنامج التأكيدات المباشرة؛

-

-

...

## المرحلة الثانية: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يهدف تقييم نظام الرقابة الداخلية إلى:

- فحص وتقييم الإجراءات والتأكد من وجود الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة؛
  - التأكد من أن المؤسسة تمسك الدفاتر الإلزامية، وتلتزم بالنظام المحاسبي؛
  - التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية يسمح بإعداد قوائم مالية ذات درجة عالية من الموثوقية؛
  - التأكد من تطبيق محتويات نظام الرقابة الداخلية.
- يتم ذلك من خلال:

- ق، ملخصات الإجراءات، دليل الإجراءات؛
- (الفهم): تتبع بعض العمليات للتأكد من وجود ومن حقيقة النظام؛
- تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية: تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام (التصميم)
- اختبارات الاستمرارية:
- تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلية: نقاط قوة النظام، ضعف التطبيق وضعف التصميم (مع الإشارة إلى وجود حلول أو عدم وجودها).

:

- يتم في هذه المرحلة مراجعة القوائم المالية ومختلف بنودها، فيما يخص: ود، السيطرة، التقييم، التسجيل المحاسبي... إلخ؛ وتتسع أو تضيق الأشغال بحسب النتائج التي توصل إليها المدقق في المرحلتين السابقتين، وتعتمد على مجموعة من الخطوات، يمكن حصرها في:
- تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية: وينتج عن ذلك إما اتخاذ قرار بتخفيف برنامج الفحص أو تدعيم (اختبارات إضافية)

- السريانية والتطابق: مكملة أحياناً:

- ✓ (إعادة النظر في المعلومات، مقارنة عن طريق العمليات الحسابية)
- ✓ اختبارات التطابق بواسطة الوثائق الداخلية؛
- ✓ التطابق بواسطة المصادقات الخارجية؛
- ✓ اختبارات التطابق عن طريق المادية.

- إنهاء مهمة التدقيق:

- ✓ التأكد من مدى الالتزام بالمبادئ والطرق والقواعد المحاسبية؛
- ✓ فحص الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال؛

## المحور الخامس: التدقيق المالي والمحاسبي

✓ فحص تقديم القوائم المالية والمعلومات الإضافية؛

✓

### إعداد تقرير التدقيق :

يلخص التقرير نتائج عملية التدقيق، ويجب أن ينص صراحة على مدى صدق وشرعية القوائم المالية، وإذا وجدت حالات بعكس ذلك، يجب أن ينص التقرير على وجود حالات لا تعبر بصدق عن واقع المؤسسة، أو فيها المؤسسة بالمعايير المحاسبية، أو عدم وجود اتساق في تطبيق السياسات المحاسبية، أو عدم كفاية المعلومات، أو أن نظام الرقابة الداخلية لا يتيح الحصول على قوائم مالية صادقة.

## 2.2. معايير التدقيق المالي والمحاسبي

معايير التدقيق هي الأهداف المنتظر تحقيقها عند تنفيذ مختلف الإجراءات ضمن مهمة التدقيق، أو هي التصرفات والممارسات الواجب إتباعها من طرف المدقق، باعتبارها مصممة لمقابلة أهداف التدقيق وتحقيقها؛ تقوم بإصدارها المنظمات المهنية أو الهيئات التشريعية في الدول، عايير هو توفير قواعد أساسية يتم الاسترشاد بها من طرف المدققين، كما تعتبر مقاييس عامة للأداء؛ فهي قواعد عامة يستوجب على المدقق إتباعها عند تنفيذ مهمة التدقيق، لأنها تعتبر بمثابة المقاييس التي تستخدم لتقييم نوعية وجودة أدائه، كما أنها مرشد يوضح له كيفية القيام بمهامه، والخطوات التي يسير عليها، والإجراءات المطلوبة في كل خطوة، وتسمح بتحديد مسؤولية المدقق.

### معايير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

كان السبق للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في إصدار معايير التدقيق من خلال كتيب 1954 "معايير التدقيق المتعارف عليها"، حيث صنفها المعهد ضمن ثلاث مجموعات:

#### - المعايير

تتعلق بالمدقق والصفات التي يجب أن تتوفر فيه لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، وترتبط بتكوينه الشخصي والمواصفات التي يجب أن يتحلى بها وتتمثل في:

✓ معيار التدريب والكفاءة؛

✓ معيار الاستقلال والحياد؛

✓ لعناية المهنية الكافية والالتزام بقواعد السلوك المهني.

#### - معايير العمل الميداني

تتعلق بالاعتبارات التي يجب على المدقق أن يأخذ بها عند قيامه بعملية التدقيق، وتنفيذ مختلف الإجراءات المتعلقة بها، وتشمل معايير العمل الميداني:

✓ وضع الخطة، والتخطيط السليم والإشراف على المساعدين: يجب أن يكون البرنامج الخاص بتنفيذ

مختلف إجراءات التدقيق ومختلف عملياته في شكل خطة مكتوبة، مع تحديد العناصر التي يشملها

التدقيق وكذلك الوقت المحدد؛

✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية؛

✓ الكافية والملائمة.

#### - معايير التقرير

يعتبر تقرير التدقيق المنتج النهائي الذي يتم من خلاله توصيل الرأي الفني المحايد ونتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية، وتشمل معايير إعداد التقرير:

✓ إبداء الرأي حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

✓ إبداء الرأي حول مدى الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

✓ إبداء الرأي حول مدى كفاية الإفصاح؛

✓ الإلمام بجميع جوانب القوائم المالية ( ).

#### ج) معايير التدقيق الدولية

يسهر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) على تنميط ممارسات التدقيق المالي والمحاسبي

من خلال لجنة دائمة لإصدار معايير التدقيق وهي "لجنة ممارسات التدقيق الدولية" (IAPC)

تشكيلها عام 1977، وتم استبدالها منذ عام 2002 "مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية" (IAASB) ويقوم هذا الأخير بإصدار "معايير التدقيق الدولية" (ISA).

### 3. بعض العناصر الأساسية في التدقيق المالي والمحاسبي

#### 1.3. مخاطر التدقيق

تعتبر مخاطر التدقيق من العناصر التي يجب مراعاتها بعناية عند التخطيط لمهمة التدقيق، وعند تحديد إجراءات التدقيق وتصميم الاختبارات، وعند تقييم أدلة الإثبات، وذلك في سبيل إبداء رأي فني سليم حول القوائم المالية كوحدة واحدة. ويعبر خطر التدقيق عن احتمال إبداء المدقق لرأي غير سليم حول قوائم مالية محرفة تحريفا جوهريا أو هو الخطر الناتج عن فشل إجراءات التدقيق في اكتشاف التحريفات أو الأخطاء الجوهرية، وبقائها دون اكتشاف، مما قد يؤدي إلى إبداء رأي غير سليم من طرف المدقق حول القوائم المالية. ويمكن التمييز بين ثلاث مكونات لخطر التدقيق:

ج) ( ) : يعبر عن احتمال أن يكون رصيد حساب معين أو مجموعة من العمليات

ل جوهري، سواء منفردة أو عندما يتم تدقيقها مع

بافتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة.

ج) : يرتبط هذا النوع من المخاطر بسلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، ويد

نظام الرقابة الداخلية خطأ الجوهري في الوقت المناسب، والتي يمكن أن

تتضمنها الأرصادة أو العمليات إما منفردة أو مجتمعة مع بعضها البعض سواء كانت هذه الأخطاء متعمدة

أو غير متعمدة أو نتيجة للغش.

## المحور الخامس: التدقيق المالي والمحاسبي

ج : يشير إلى احتمال توصل المدقق، بعد اتخاذ إجراءات تدقيق معينة إلى نتيجة مفادها  
ع معين من العمليات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ  
موجودا وجوهريا، إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من العمليات.  
يعكس الخطر الملازم وخطر الرقابة نشاط المؤسسة وبيئتها ونظام تسييرها، أما خطر عدم الاكتشاف  
فيرجع للمدقق، لذا فإن هذا الأخير لا يمكنه التحكم في الخطرين الأولين، ويكتفي بتقدير النتائج المتوقعة عنهما،  
بينما تقع عليه مسؤولية عدم الاكتشاف، لأنه هو من يختار إجراءات التدقيق والاختبارات ويقوم بتنفيذها.  
يعتبر الخطر الملازم وخطر الرقابة من مسؤولية إدارة المؤسسة، حيث يقع على عاتقها تصميم وتشغيل  
هيكل رقابي يمنع أو يكتشف الأخطاء، لذا غالبا ما يرتبط هذين بين بعضهما البعض، ويمكن جمعهما  
خطر واحد يسمى **خطر التحريفات الجوهرية**. وبالرغم من ذلك فإن المدقق يستطيع تقويم خطر الرقابة والخطر

### 2.3. أدلة الإثبات

حتى يتمكن المدقق من إبداء رأي فني ومحايد حول صدق وشرعية القوائم المالية لا بد له من الحصول  
على أدلة إثبات كافية وملائمة، تمكنه من الحكم على العنصر محل الفحص والتعبير عن رأيه، وتعر  
الإثبات في التدقيق بأنها "كل ما يمكن أن يؤثر في حكم وتقدير المدقق فيما يتعلق بمطابقة ما تم عرضه من  
معلومات مالية مع الحقيقة الاقتصادية"، أو هي "المعلومات التي يحصل عليها المدقق للتوصل إلى استنتاجات  
يبني على أساسها رأيه". ويشترط توفر خاصيتين في أدلة :

ج : **الكفاية**: أي توفرها بالقدر الكافي، وبما أن التدقيق يعتمد بشكل كبير على أسلوب المعاينة الإحصائية، فإن  
الأمر يتطلب ضبط حجم العينة المناسب استنادا إلى الاعتبارات الآتية:

- طبيعة العنصر محل الفحص؛
  - الأهمية النسبية للأخطاء المتوقعة حدوثها فيما يخص العناصر
  - أنواع أدلة الإثبات المتوفرة للمدقق ومدى ارتباطها بالعنصر محل الفحص؛
  - تكلفة الحصول على الدليل وتأثير ذلك في تكوين المدقق لرأيه.
- ج : أي نوعيتها ومدى موثوقيتها ومدى صلتها بالعنصر محل الفحص، ومدى صلاحيتها لتكوين رأي  
فني ومحايد، إضافة إلى مدى حجيتها. وهناك العديد من مصادر أدلة الإثبات:

- الدقة المحاسبية والفنية للعمليات المقيدة في الدفاتر؛



( )

التحليلية... .

يمكن القول أن أهمية أدلة الإثبات في التدقيق واضحة، ويظهر ذلك في المستوى الثالث من معايير العمل الميداني، الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، الذي يقضي بضرورة الحصول على قدر كاف والملاحظة والاستفسارات والمصادقات، لتوفير أساس

معقول للتعبير عن الرأي الفني المحايد المبرر بأدلة وقرائن، وكل ذلك يترتب عليه بعض الأسئلة المهم :

- كيف يعرف المدقق بأنه حصل على أدلة الإثبات الكافية ؟
- كيف يحكم على حجية أدلة الإثبات ؟
- ما هي أدلة الإثبات المطلوب استخدامها في كل حالة ؟
- ما هي الوسائل المقترحة للحصول على إثبات للحقائق بطريقة قانونية ؟

### 3.3. تقارير التدقيق

تقرير التدقيق هو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد حول مدى صدق وشرعية القوائم المالية، وقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) معايير تحكم عملية إعداد تقرير التدقيق، ويعتمد تطبيقها بدرجة كبيرة على التقدير الشخصي للمدقق، ومن ثم فإن سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية للمدقق، والتي يكتسبها بالممارسة العملية.

بعد توضيح اسم المؤسسة، والفترة المعنية بالتدقيق، وفترة تنفيذ المهمة، وطبيعة القوائم المالية، والمنهجية المتبعة في تنفيذ المهمة، وذلك الفقرة الافتتاحية للتقرير، يجب أن يلخص تقرير التدقيق، كحد أدنى، رأي المدقق حول العناصر الآتية:

- مدى احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد وعرض القوائم المالية؛
- في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مقارنة بالفترات السابقة؛
- فيما إذا كانت القوائم المالية تعكس حقيقة أداء المؤسسة ومركزها المالي والتغيرات فيهما؛
- باستثناء أي إشارة إلى ذلك، فإن المعلومات الواردة في القوائم المالية كافية بطريقة معقولة؛
- قوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة عدم إمكانية ذلك، الإشارة إلى الأسباب؛
- توضيح طبيعة الخدمة المقدمة، وحدود المسؤولية التي تقع على المدقق نتيجة أدائها.

إضافة إلى المعايير السابقة المتعلقة بالتقرير العام، هناك بعض العناصر الأخرى التي تستدعي تقديم تقارير خاصة، وخصوصا فيما يتعلق بـ: نظام الرقابة الداخلية، الاتفاقيات المبرمة، الحسابات الموحدة أو المدمجة، القرارات الاستثنائية مثل زيادة رأس المال، الأجور العليا، استمرارية الاستغلال، إصدار قيم منقولة... إلخ؛ كما يلتزم المدقق بالتصريح بأي أعمال غير شرعية في حالة اكتشافها.

## المحور الخامس: التدقيق المالي والمحاسبي

يمكن أن يتم إبداء الرأي في تقرير التدقيق وفق عدة أشكال:

- ا) : تعني أن القوائم المالية التي تمت مراجعتها تتصف بمستوى عال من الصدق والشرعية، ويمكن أن يرفق هذا النوع من المصادقة بملاحظات بهدف الشرح أكثر للمساهمين ( ودون أن يكون للملاحظات أثر في صدق الحسابات وشرعيتها.
- ب) : من طرف المدقق لا تمس بشرعية وصدق القوائم المالية، على أن يذكر بوضوح كل تحفظ واقتراح الحلول حتى يتلاشى أثرها في حسابات المؤسسة.
- ج) : تكون نتيجة لكون الأخطاء والنقصات خطيرة مما يفقد القوائم المالية صدقها وشرعيتها، مع وجود عراقيل حالت دون المدقق القيام بمهمته، ورفض المسؤولين القاطع القيام بالتعديلات المقترحة من طرفه؛ وقد يأتي رفض المصادقة من طرف المدقق نتيجة لما يأتي:
  - درجة اللاشرعية التي تم الوقوف عليها كبيرة يمس في شرعية وصدق الحسابات.
  - عدم اليقين: قد ينجم عدم التمكن من المصادقة على القوائم المالية إما لظروف مثل تعيين بعد انتهاء الفترة المراد مراقبتها أو حريق أتلّف الوثائق المحاسبية، وقد ينجم من موقف الإدارة نفسها، كرفضها للمصادقات الخارجية، وامتناعها على تزويده بالمعلومات الكافية.

### 4. أدوات التدقيق المالي والمحاسبي

يمكن التمييز بين أدوات التدقيق المستخدمة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وأدوات التدقيق المستخدمة ، وهذه الأدوات ليست حصرا على التدقيق المالي والمحاسبي، وإنما يمكن استخدامها في مهمات التدقيق الأخرى، على غرار التدقيق الداخلي والتدقيق العملياتي، وأنواع التدقيق الأخرى، وذلك استنادا للتدقيق، واحتياجات المدقق.

#### 1.4. أدوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

##### ا) الملاحظة العينية

المدقق مطالب بالخروج إلى الميدان للحصول على أدلة الإثبات، وخاصة في مراحل التحقق والمراجعة، للتأكد من السير الحسن والفعلي للإجراءات، وكذا احترام مبادئ الرقابة الداخلية، وذلك يكون بعلم المسيرين، ة أن تكون شاملة لفهم الواقع، وإذا لزم الأمر إجراؤها عدة مرات وتشمل:

... .

ب) يتمثل الفحص المستندي في مراجعة الوثائق والسجلات للتأكد من وجودها، وتوفير الشروط القانونية والتنظيمية ها، والتحقق من المصادقات الموجودة عليها، والتأكد من أن إعدادها واعتمادها وتداولها يتم وفقا لنظام الرقابة الداخلية المعمول به داخل .

J

ليس المقصود ب إجراء عملية استتطاق، وإنما جلسة للتداول والتفاهم، بشكل غير رسمي لوصف الإجراءات شفهيًا، ويجب على المدقق التخطيط لها مسبقًا، من خلال تحديد أهدافها الخاصة بها؛ وتتطلب المقابلة توفر كفاءة وخبرة عاليتين لدى المدقق، وتوفر بعض الخصائص الأخرى على غرار احترام أخلاقيات المهنة الموضوعية... .

تهدف المحاور إلى التعرف على كيفية التسيير أو كيفية سير العمليات وتنفيذ الإجراءات، وهل الأنشطة تؤدي كما يجب، وهل الموارد مستعملة، حيث يطلب المدقق من الخاضع للتدقيق بوصف العمليات التي يقوم بها أثناء قيامه بإدارة الأنشطة أو الوظائف الموكلة له أو التي تقع تحت إشرافه، ومن خلال هذا الوصف يخرج المدقق ببعض الانطباعات؛ ويستعمل المدقق بعض التقنيات أهمها (QQOQCP)، وهي الأحرف الأولى من الكلمات الفرنسية الآتية:

Qui fait ? Quoi ? Où ? Quant ? Comment ? et Pourquoi ?

حيث يسعى المدقق لـ أوّلات فيما يخص كيفية تنفيذ العمليات.

J وصف الإجراءات المعمول بها

يقوم بالإطلاع على الإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة ويلخصها في شكل نثري.

J (خرائط السير)

تسمح خرائط التدفق بتلخيص كيفية تنفيذ العمليات وفهم تسلسل وتدفق الوثائق والمستندات بين الوظائف والمسؤوليات، مع تحديد مصدرها ومصيرها داخل المؤسسة أو خارجها؛ وهي عبارة عن مخطط يتكون من مجموعة من الرموز والأشكال عليها بين المدققين، يصف كل الوثائق، مناصب العمل، القرارات، المسؤوليات والإجراءات التي يمر من خلالها تنفيذ عملية ما. ويتطلب رسم خرائط التدفق تحديد:

- الأقسام المعنية بسير العملية؛
- الأشخاص المعنيون بسير العملية؛
- الجهات الخارجية المعنية بسير العملية؛
- المستندات التي يتم إعدادها وتداولها أثناء سير العملية، حيث تعتبر أداة إثبات واتصال؛
- 
- كيفية توزيع أو انسياب
- ستخدم فيه المستند
- بعد استعماله.

يستند رسم خرائط التدفق إلى الخطوات الآتية:

- تقسيم الصفحة إلى أعمدة؛

## المحور الخامس: التدقيق المالي والمحاسبي

- تخصيص كل عمود إلى قسم أو شخص معني بسير العملية؛
- تسمية الأعمدة بأسماء الأشخاص أو الأقسام؛
- تحديد القسم أو الشخص الذي يبدأ عنده سير العمليات ( )
- تحديد مكان نشأة أو إعداد المستندات؛
- توضيح اسم المستند داخل الرمز؛
- توضيح عدد النسخ التي يتم بها إعداد المستند؛
- توضيح كيفية انسياب أو توزيع المستندات أثناء سير العملية؛
- توضيح كيفية استغلال المعلومات داخل الرمز من طرف مستعملها أثناء سير العملية؛
- توضيح مكان حفظ المستند وطريقة حفظه.

### (2): أهم الرموز المستخدمة في رسم خرائط التدفق.

| رموز أساسية              |                                                                                     |                  |                                                                                       |
|--------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|------------------|---------------------------------------------------------------------------------------|
| المعالجة أو عملية إدارية |    | مستند أو وثيقة   |    |
| تصنيف نهائي              |   | سجل أو ملف       |   |
| تصنيف مؤقت               |  | المراقبة         |  |
| رموز خاصة بالعلاقات      |                                                                                     |                  |                                                                                       |
| الإرسال إلى آخر الصفحة   |  | نقطة البداية     |  |
| الخروج من المخطط         |  | رابط خارج الصفحة |  |
| تدفق الوثائق             |  | اختيار أو قرار   |  |
| تدفق المعلومات           |  |                  |                                                                                       |
| رموز خاصة بالمعلوماتية   |                                                                                     |                  |                                                                                       |
| لائحة معلوماتية          |  | معالجة معلوماتية |  |
| قرص ممغنط                |  | مراقبة           |  |

### ج اختبار سير العمليات

التأكد من أن العمليات تسير وفق الشكل الذي وصفت به، مما يتطلب اختيار بعض العمليات والتأكد من أعطي لها في المخطط هو المطبق في الواقع.

## ج تحليل المهام

يتم إعداد تحليل المهام من أجل فهم أفضل لنظام الرقابة الداخلية، حيث يعتبر الفصل بين الوظائف من المبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، ويتم ذلك بوضع عمودين لتحديد الوظائف، المهام، الوسائل، الرقابات... . وكلما صادف المدقق وظيفة معينة يقوم بتدوين تلك المعلومات في الجدول، وفي النهاية يقوم بالتأكد من وجود استقلال كاف بين مختلف المهام و .

## (3): جدول الفصل بين الوظائف.

| المهام |  |  |  |  |
|--------|--|--|--|--|
|        |  |  |  |  |

## ج استبيان الرقابة الداخلية

ي استبيان الرقابة الداخلية من الأدوات المهمة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة المتنوعة والمتسلسلة، مصممة بشكل مغلق لتحديد نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية، وتوجد العديد من نماذج استبيانات الرقابة الداخلية، معدة من طرف خبراء، يمكن الاستعانة بها، التي يتضمنها الاستبيان حسب العملية أو الوظيفة محل التقييم.

## (4): استبيان الرقابة الداخلية.

| لا ينطبق |  |  |  |  |
|----------|--|--|--|--|
|          |  |  |  |  |
|          |  |  |  |  |

ج

يان الرقابة الداخلية يمكن " "، وهو جدول، يتضمن العمليات ونقاط القوة ونقاط الضعف التي تميزها، فكل عملية يمكن أن تتميز .

## (5):

| العملي |  |  |
|--------|--|--|
|        |  |  |

## ج جدول تحليل المخاطر (ورقة تحليل الإ )

انطلاقاً من جدول نقاط القوة والضعف يمكن إعداد "جدول تحليل المخاطر"، والذي يأخذ الشكل الآتي:

**(6): جدول تحليل المخاطر.**

| العمليات | ( ) |  |  |  |
|----------|-----|--|--|--|
|          |     |  |  |  |

]

يمكن للمدقق الاعتماد على النتائج التي توصل إليها أي مدقق آخر، سواء كان مدقق خارجي، إذا كانت

**2.4. أدوات فحص الحسابات**

**الملاحظة العينية**

]

المشاهدة العينية من أنجع الوسائل التي يلجأ إليها المدقق عد فحص الحسابات، حيث تتيح له التأكد من مدى صحة عمليات الجرد التي قامت بها المؤسسة، فيما يخص المخزونات والاستثمارات والأوراق المالية والنقديت... . وليس المقصود بذلك أن يقوم المدقق بإعادة جرد جميع العناصر، فهذا مستحيل، بل يتم ذلك من خلال الفحص الانتقادي لإجراءات الجرد المعمول بها وكيفية تطبيقها؛ وتنفيذ اختبارات التحقق عن طريق العينات، من خلال أخذ بطاقات أو رموز السلع والتحقق المادي من الكميات الظاهرة عليها بها بالكميات في قوائم الجرد النهائية.

]

يتطلب التأكد من حقيقة بعض العناصر، في بعض الأحيان، للعمليات، والرجوع أيضا إلى السجلات والدفاتر وإقرارات الإدارة؛ ومثال ذلك مراقبة مخصصات الاهتلاكات فواتير الموردين لتبرير الأرصدة والنفقات الأخرى، مقارنة نفقات المستخدمين مع دفتر الأجور وتصريحات الإدارة فيم يخص العاملين... .

**الفحص التحليلي**

]

الفحص التحليلي عبارة عن تحليلات ومقارنات لمختلف المعلومات والتدفقات والإجراءات، من خلال من خلال المستندات لتحديد الأخطاء والانحرافات الجوهرية.

**المراجعة الحسابية**

]

تعني المراجعة الحسابية إعادة تشكيل المجاميع والأرصدة في السجلات والوثائق المحاسبية، ل عدم وجود أخطاء حسابية أو أخطاء في استعمال عمليات الجمع والضرب... .

**المراجعة القياسية**

]

يجب على المدقق القيام بدراسة مقارنة للمؤشرات وتغيراتها وتطوراتها ومدى تناسقها من دورة لأخرى، ومقارنتها مع المعلومات العامة المحصل عليها من المؤسسة، مما يسمح بالوقوف على الاتجاهات التي تأخذها المؤشرات كزيادة الحقوق على الزبائن وانخفاض ديون الموردين، وتدهور

بالتأكد من مدى صحة المعلومات المرتبطة بها. ويتم اللجوء لهذه الأداة في بداية المهمة لتوجيه عملية التدقيق، كما تستعمل في النهاية للتأكد من تناسق المعلومات المالية في مجموعها، وكذا مقارنة المؤشرات مع المعايير القطاعية.

### ج) التأكيد ( ) الخارجية

يمكن للمدقق التأكد من صحة أي معلومات حصل عليها من المؤسسة لدى المتعاملين معها، مثلا طلب تأكيد من الزبون حول قيمة مشترياته  
رصيد الحساب البنكي من البنك ويعتبر حصول المدقق على مصادقات مباشرة من المتعاملين مع المؤسسة من أقوى الأدلة في التدقيق، لذا يجب توفر بعض الشروط في طلبات المصادقة المرسله للمتعاملين، ومن أهمها اختيار عينة ممثلة لمختلف أنواع المتعاملين.

### د) التأكيدات ( ) الداخلية

يمكن للمدقق أثناء أداء مهمته طلب التقارير الإدارية التي يراها ضرورية، كما يمكن أن يستفسر على مختلف الجوانب من الإدارة، ويقدم له المسيرون شروح عديدة، تكون شفوية في الغالب، يدونها في أوراق عمله كملاحظات من أجل الرجوع إليها عند الحاجة، وقد تقدم له تلك الشروح من خلال تصريحات كتابية في شكل وتعتبر في هذه الحالة دليلا أفضل وأقوى.

### هـ) المعاينة ( )

تعتبر المعاينة من بين أهم الأدوات التي لا يمكن الاستغناء عنها في ظل العدد الكبير لعمليات، والكم الهائل لوثائق والمستندات؛ وفي هذه الحالة قد يكون المجتمع الإحصائي ممثلا في الفواتير أو العمليات أو القيود المحاسبية، وتخضع كل مفردة من مفردات العينة التي تم اختيارها إلى مراقبة معينة، حسب هدف المدقق إلى مراجعة حسابية أو مراجعة قياسية أو فحص تحليلي أو مراجعة مستندية أو ملاحظة عينية؛ و حرية إتباع أو عدم إتباع الطرق الإحصائية، حسب الهدف الذي يرغب الوصول إليه.

## 5. الإطار التشريعي والتنظيمي للتدقيق المالي والمحاسبي في الجزائر

يمكن استخلاص الأحكام المتعلقة بالتدقيق المالي والمحاسبي في الجزائر من الأحكام القانونية المتعلقة بالشركات التجارية، و 01-10 المنظم للمهنة، والأحكام التنظيمية المتعلقة بمعايير التدقيق.

### 1.5. القانون التجاري الجزائري

#### ج) بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة

584 من القانون التجاري الجزائري إلى أن تقرير محافظ الحسابات يتم إرساله إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة؛ كما أشارت في فقرتها الخامسة إلى أن الشريك الوحيد يصادق على الحسابات بعد تقرير محافظ الحسابات في أجل ستة أشهر من اختتام السنة المالية، وذلك بالنسبة لمؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة.

**ج بالنسبة لشركات المساهمة**

715 ( 3 ) من القانون التجاري الجزائري، فإن الجمعية العامة العادية تعين محافظ حسابات أو أكثر، وذلك بالنسبة لشركات التوصية بالأسهم. 715 ( 4 )، فإن الجمعية العامة العادية للمساهمين تعين محافظ للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، تختارهم من بين المهنيين المسجلين وفي حالة عدم تعيين محافظ الحسابات لأي سبب مهما كان، يتم اللجوء إلى تعيينهم واستبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابع لها مقر الشركة، بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، أو السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بالنسبة للشركات الـ . تتمثل المهمة الدائمة لمحافظي الحسابات، باستثناء أي تدخل في التسيير، في التحقق من الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها. كما يقوم محافظو الحسابات بالتدقيق المالية تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها. كما يقومون أيضا بـ:

- المصادقة على انتظام الجرد وحسابات الشركة والميزانية وصحة ذلك؛
- المساواة بين المساهمين؛
- القيام بالرقابات والتحقيقات المناسبة طيلة السنة؛
- استدعاء الجمعية العامة للانعقاد في حالة الاستعجال.

715 ( 10 ) يقومون بإعلام مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو مجلس المراقبة، حسب الحالة، بما يأتي:

- عمليات المراقبة والتحقيق التي قاموا بها ومختلف الاستقصاءات التي أدوها؛
- عناصر الميزانية والوثائق المحاسبية الأخرى التي يرون ضرورة إدخال تعديلات عليها، بتقديم كل الملاحظات الضرورية حول طرق التقييم المستخدمة في إعداد تلك الوثائق؛
- لمخالفات والأخطاء التي قد يكتشفونها؛
- الآثار التي تنجر عن الملاحظات والتصحيحات أعلاه في نتائج السنة المالية مقارنة بنتائج السنة السابقة.

715 ( 12 )، يتم استدعاء محافظي الحسابات لاجتماع مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، الذي يقلل حسابات السنة المالية المنتهية وكذا لكل جمعيات المساهمين.

715 ( 11 )، في حالة عدم حصول محافظ الحسابات على توضيحات من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حول الوقائع التي اكتشفها أثناء ممارسة مهامه، والتي من شأنها عرقلة الاستغلال، يطلب من الرئيس أو مجلس المديرين استدعاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة للمداومة في تلك الوقائع بحضوره، وإلا يقوم بإعداد تقرير خاص يقدمه لأقرب جمعية عامة مقبلة أو جمعية عامة استثنائية، في استدعائها.



715 ( 13 )، فإن محافظي الحسابات يعرضون على أقرب جمعية عامة مقبلة المخالفات والأخطاء التي لاحظوها أثناء أداء مهامهم؛ ويطلعون، علاوة على ذلك، وكيل الجمهورية بالأعمال الجنحية التي أطلعوا عليها؛ كما أن محافظي الحسابات ومساعدتهم ملزمون باحترام سر المهنة فيما يخص الأفعال والمعلومات التي أطلعوا عليها بحكم ممارسة وظائفهم.

715 ( 14 ) الحسابات مسؤولون، سواء إزاء الشركة أو إزاء الغير، عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء واللامبالاة التي يكونون قد ارتكبوها عند ممارسة مهامهم. ولا يكونون مسؤولون مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين، حسب الحالة، إلا إذا لم يكشفوا عنها في تقريرهم للجمعية العامة و/أو لوكيل الجمهورية رغم إطلاعهم عليها.

## 2.5. قانون 01-10

01-10 29 2010، والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، بهدف تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن. (3) من هذا القانون يجب على الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الالتزام بالأحكام القانونية المعمول بها، التي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية وكذا مراقبتها وممارسة مهنتهم بكل استقلالية ونزاهة. يحدد القانون الهيئات المكلفة بتنظيم مهن المحاسبة في الجزائر ممثلة بالدرجة الأولى في المجلس الوطني للمحاسبة، الذي يتولى مهام الاعتماد والتنميط المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، إلى جانب المصف الوطني للخبراء المحاسبين، والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، وتسهر هذه المنظمات الثلاثة الأخيرة على تنظيم المهن وحسن ممارستها، واحترام قواعدها وأعرافها، وإعداد مدونة لأخلاقيات المهنة، وإبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بها وسيرها.

### ج) الخبير المحاسب

يتولى الخبير المحاسب تنظيم وفحص وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون، والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية، ويؤهل لممارسة وظيفة محافظ كما يقوم بمسك ومركزة ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل. يعد الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات، ويؤهل لتقديم لها استشارات في الميدان مهمته أساسا ظرفية لذا يتعين عليه م المتعاقدين معه بمدى تأثير التزاماتهم والتصرفات الإدارية والتسييرية التي لها علاقة بمهمته.

ج

يتم تعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقة الجمعية العامة كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن أن يعين بعد عهديتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات.

## المحور الخامس: التدقيق المالي والمحاسبي

يمكن لمحافظ الحسابات الإطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر، وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة أو الهيئة ويمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان والتابعين للشركة أو الهيئة كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوم بكل المراجعات التي يراها ضرورية. كما يمكن لمحافظ الحسابات أن يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة بها.

يقدم القائمون بالإدارة في الشركات كل ستة أشهر على الأقل لمحافظ الحسابات كشفا محاسبيا يعد حسب شكل الميزانية والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون، ويعلم محافظ الحسابات كتابيا ممارسة مهمته هيئات التسيير قصد تطبيق أحكام القانون التجاري. يحدد محافظ الحسابات مدى وكيفية أداء مهمة الرقابة القانونية للحسابات وسيرورتها في إطار رسالة مرجعية يحددها دفتر الشروط الذي تعهد بشأنه، مع مراعاة معايير التدقيق والواجبات المهنية المحددة قانونا. ويحضر محافظ الحسابات الجمعيات الاستدعائها للتداول على أساس تقريره، وبإمكانه التدخل ويتعين عليه الاحتفاظ بملفات زبائنه مدة عشر سنوات بدء من أول جانفي الموالي لآخر سنة مالية من عهده. يضطلع محافظ الحسابات بالمهام الآتية:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة، وتعطي صورة صادقة عن نتائج عمليات السنة المنقضية وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- فحص صحة المعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص ومطابقتها للحسابات السنوية؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية التي تم تبنيها من طرف مجلس الإدارة، مجلس المديرين أو المسير؛
- يقيم شروط إبرام الاتفاقيات للشركة والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائم بالإدارة أو مسيري الشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المديرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة
- عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مجمعة يصادق محافظ الحسابات أيضا على وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

### 3.5. معايير التدقيق في الجزائر

من أجل وضع إطار عام لمهام التدقيق الخارجي في الجزائر وتنظيمها، حاول التنظيم الجديد للمهنة تنميط خلال إصدار مجموعة من معايير التدقيق الجزائرية، وقد جاءت هذه المعايير في شكل مقررات معتمدة من طرف وزير المالية، كانت في شكل ملخصات لبعض معايير التدقيق الدولية (ISA)

العربية والفرنسية، مما يعني تبني جزئي من طرف الجزائر لمعايير التدقيق الدولية، حيث صدرت تلك المعايير بنفس ترقيمها الأصلي؛ وذلك باستثناء معايير تقارير محافظ الحسابات، التي جاءت في شكل قرار لوزير المالية، ولم تكن ترجمة لمعايير التدقيق الدولية.

#### ر) معايير تقارير محافظ الحسابات

24 2013، المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات،

بعد أن تم تحديد موضوعها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-202 26 2011

لمعايير تقارير محافظ الحسابات وكيفيات وأجال إرسالها، وتتمثل هذه المعايير في:

- المعيار الأول: معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية؛
- المعيار الثاني: معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة؛
- المعيار الثالث: معيار التقرير حول الاتفاقيات المنظمة؛
- المعيار الرابع: معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمس أو عشر تعويضات؛
- المعيار الخامس: معيار التقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- المعيار السادس: معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب
- المعيار السابع: معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- المعيار الثامن: معيار التقرير حول استمرارية الاستغلال؛
- المعيار التاسع: معيار التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان؛
- المعيار العاشر: معيار التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال؛
- المعيار الحادي عشر: معيار التقرير المتعلق بعملية تخفيض رأس المال؛
- المعيار الثاني عشر: معيار التقرير المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى؛
- المعيار الثالث عشر: معيار التقرير المتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم؛
- المعيار الرابع عشر: معيار التقرير المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم؛
- المعيار الخامس عشر: معيار التقرير المتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة.

#### ر) المعايير الجزائرية للتدقيق

صدرت هذه المعايير في مقررات، وبلغ عددها 16 معيار، حيث تضمن كل مقرر أربع معايير تحمل نفس ترقيم معايير التدقيق الدولية (ISA) الأصلية، وكانت في شكل ملخصات لتلك المعايير، مترجمة إلى العربية والفرنسية، وتتمثل تلك المقررات والمعايير في:

- 02 04 فيفري 2016

تضمن المعايير الجزائرية للتدقيق الأربعة الآتية:

## المحور الخامس: التدقيق المالي والمحاسبي

- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 210 (NAA 210) "اتفاق حول شروط مهام التدقيق"
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 505 (NAA 505) "التأكيدات الخارجية"
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 560 (NAA 560) "
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 580 (NAA 580) "التصريحات الكتابية".

- 150 11 2016

تضمن المعايير الجزائرية للتدقيق الأربعة الآتية:

- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 300 (NAA 300) "تخطيط تدقيق القوائم المالية"
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 500 (NAA 500) "
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 510 (NAA 510) "مهام التدقيق الأولية - الأرصد الافتتاحية"
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 700 (NAA 700) "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على القوائم المالية".

- 23 15 2017

تضمن المعايير الجزائرية للتدقيق الأربعة الآتية:

- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 520 (NAA 520) "الإجراءات التحليلية"
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 570 (NAA 570) "استمرارية الاستغلال"
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 610 (NAA 610) "استخدام أعمال المدققين الداخليين"
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 620 (NAA 620) "استخدام أعمال خبير معين من المدقق".

- 77 24 2018

تضمن المعايير الجزائرية للتدقيق الأربعة الآتية:

- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 230 (NAA 230) "وثائق التدقيق"
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 501 (NAA 501) "-
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 530 (NAA 530) "السبر في التدقيق"
- ✓ المعيار الجزائري للتدقيق 540 (NAA 540) "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها".

## مراجع المحور الخامس

1. أحمد محمد نور، حسين أحمد عبيد شحاته السيد شحاته (2007)  
الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. ألفين أرينز وجيمس لوبك (2009) :  
حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، السعودية.

3. بوتين محمد (2008) المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثالثة، دي المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. (2012) دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية -، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
5. شريقي عمر (2013) التنظيم المهني - بين المغربية الاقتصادية، جامعة سطيف 1 .
6. لقلطي الأخضر (2009) مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر: خلال الاستبيان، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
7. لونيسة محمد أمين (2017) مهنة التدقيق وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية - عينة المحاسبية -، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
8. Antoine Mercier et al. (2008), *Mémento pratique Audit et commissariat aux comptes 2009/2010*, Francis Lefebvre, France.
9. 01-10 29 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات .
10. مرسوم تنفيذي رقم 202-11 26 2011، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها.
11. 24 2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.
12. 12 2014، يحدد كفاءات تسليم تقارير محافظ الحسابات.
13. 02 04 فيفري 2016، يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.
14. 150 11 2016، يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.
15. 23 15 2017، يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.
16. 77 24 2018، يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

**المحور السادس:**

**التدقيق في البنوك**

**والمؤسسات المالية**

## تمهيد

يلعب التدقيق البنكي دوراً مهماً في المساعدة على الإشراف على النظام المصرفي، من خلال الدور التكميلي الذي يلعبه المدققون إلى جانب الرقابية، غير أن مدققي البنوك ملزمون بالتكيف مع الأوضاع المتغيرة في الأعمال المصرفية، والتعامل مع عمليات التدقيق البنكي بشكل مختلف، وإبلاء عناية خاصة، في ضوء المخاطر المرتبطة بها.

## 1. محيط التدقيق البنكي

## 1.1. التدقيق البنكي يختلف عن التفتيش

يتطلب الأمر التمييز بين وظيفة التدقيق ووظيفة التفتيش، رغم التشابه الموجود بينهما، فالتفتيش هو مهمة تنشأ نتيجة الإعلان عن حدث ما (مثلاً خطأ في الصندوق، اختلاس أموال، مبالغ معتبرة غير ...)، ويهدف التفتيش إلى اكتشاف أخطاء وتحديد المسؤوليات واقتراح عقوبات ملائمة، كما أن عمليات التفتيش:

- تهدف إلى تفسير القواعد والتعليمات أو التساؤل حولها.
- سمح بتحقيق رقابات متكاملة من أجل تحديد المسؤوليات، بعكس التدقيق الذي يهتم بتنفيذ اختبارات على عينة محددة.
- يتم برمجة مهمات التدقيق مسبقاً، من خلال مخطط التدقيق، الذي يتم تحضيره على أساس سنة أو عدة سنوات، عكس مهمات التفتيش التي تكون غير مبرمجة .

## 2.1. مخاطر التدقيق في البنوك

- يتميز النشاط البنكي بعدة خصوصيات تميزه عن باقي القطاعات وبيئات النشاط الأخرى، ولهذه الخصوصيات تأثير كبير في عملية التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية، مما يتطلب من المدقق، سواء كان داخلياً أو خارجياً، مراعاة هذه الخصوصيات من أجل تحقيق أهداف التدقيق، ومن أبرز هذه الخصوصيات:
- تحتفظ البنوك بمبالغ معتبرة من البنود النقدية، بما فيها السيولة الجاهزة والأدوات القاصة القصير، والتي يجب صيانتها أثناء التحويل وحفظها بعد ذلك؛ كما تسيطر البنوك على بنود يمكن تحويلها وخصائص تلك البنود يضعف من قدرة البنوك على مواجهة الغش والاحتيال، مما يتطلب وضع إجراءات توضح حدود الأفراد، ونظام فعال للرقابة الداخلية.
  - للرفع المالي، مما يضعف من قدرتها على مواجهة الأحداث الاقتصادية غير المتوقعة، ويزيد من مخاطر التعثر المالي.
  - تحتفظ البنوك بأصول يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية، ويصعب تحديدها، وبالتالي فإن أي تغيير طفيف في قيم تلك الأصول يمكن أن يكون له أثر سلبي في رأس مالها وملاءتها.

## المحور السادس: التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية

- غالبا ما تحتفظ البنوك بمبالغ جد معتبرة في شكل ودائع قصيرة الأجل، وفقدان الثقة من طرف المودعين في ملائمتها المالية يمكن أن يؤدي إلى أزمة سيولة بشكل سريع.
- تباشر البنوك عدة معاملات متنوعة، بمبالغ كبيرة، مع أطراف مختلفة، في الوقت نفسه، مما يتطلب أنظمة معقدة للمحاسبة والرقابة الداخلية، واستخدام واسع لتكنولوجيا المعلومات.
- الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالمعاملات البنكية، في ظل حجم المعاملات والتعرضات الكبيرة الناتجة عن ذلك، والتي يمكن أن تظهر في الأجل القصير، إضافة إلى الارتباط الكبير بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند تنفيذ المعاملات.
- أهمية الأصول التي يتم إدارتها لحساب أطراف أخرى، والتي تقع على عاتق المؤسسات البنكية ولكنها لا تظهر في الميزانية أو خارج الميزانية.
- يعتمد النشاط البنكي على شبكات من الفروع والوكالات الموزعة في مواقع جغرافية مختلفة، وهو ما يتطلب زيادة مستوى لامركزية العمليات وتشتت العمل المحاسبي وأنشطة الرقابة، مما يؤدي إلى صعوبات في المحافظة على ممارسات تشغيلية وأنظمة محاسبية متجانسة، وخصوصا عندما تعمل الفروع خارج الحدود الوطنية.
- أثر القوانين والتنظيمات في مختلف البيئات القانونية التي تعمل فيها البنوك ( التنظيم والأداء السليم، قواعد حماية الزبائن، المعايير المحاسبية وشفافية الوضع المالية، والمعايير الاحترافية لاستقرار النظام ... ) .
- يتم تنظيم البنوك من طرف هيئات حكومية، غالبا ما تؤثر متطلباتها التنظيمية في القواعد المحاسبية للبنوك، وعدم الامتثال لها قد يكون له تأثير في القوائم المالية للبنك.
- يمكن أن يتم تنفيذ المعاملات وإتمامها من طرف الزبون دون الحاجة لأي تدخل الإنترنت أو من خلال الموزعات الآلية.
- تتحمل البنوك، أحيانا، التزامات دون أي تحويل للأموال، وفي حالات، دون دفع أي مصاريف، كالاكتتاب في التعهدات، والتي يمكن أن تنطوي على قيد محاسبي مؤقت، مما قد يجعل من الصعب اكتشافها.
- يكون للبنوك إمكانية الدخول بشكل حصري لأنظمة التسوية من أجل التفحص أو تحويل الأموال ... .
- تعتبر البنوك جزء من نظام التسوية الوطني والدولي (أو مرتبطة بهما)، مما يتطلب تحديد المخاطر النظامية للدول التي تعمل فيها.
- تقوم البنوك بإصدار والمتاجرة في أدوات مالية، يتم المحاسبة عن بعضها بالقيمة العادلة، مما يتطلب تقييمات ملائمة وإجراءات لإدارة المخاطر.
- هناك تطور مستمر للمنتجات الجديدة والممارسات البنكية المعقدة بالنسبة للزبائن، والتي يمكن أن لا يقابلها تطور مماثل في القواعد المحاسبية والرقابة الداخلية.



## 3.1. مسؤوليات لجنة التدقيق في البنوك

التدقيق هي لجنة متخصصة في مجلس الإدارة، تعمل على تقديم تقارير له في مجالات محددة، تدخل ضمن مسؤوليتها، لكن مجلس الإدارة هو من يتحمل المسؤولية النهائية. يجوز للجنة التدقيق دعوة رئيس وظيفة التدقيق الداخلي، ورئيس وظيفة الامتثال، والإدارة العليا، لاسيما المدير التنفيذي، وغيره من المسؤولين اللذين يعتبرون مهمين لغرض الوفاء بمسؤولياتهم لحضور اجتماعاتها، من الممارسات السليمة أن يعقد رئيس التدقيق الداخلي وأعضاء لجنة التدقيق جلسة خاصة، في غياب الإدارة، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام .

تلعب لجنة التدقيق للبنك دورا مهما في تعزيز جودة التدقيق البنكي، من خلال الممارسة الفعالة لمسؤولياتها فيما يتعلق بالمدقق الداخلي والخارجي والتدقيق القانوني؛ وتتمحور المجالات الرئيسية لمسؤولياتها في عدة فئات:

## أ) ير المالي، بما في ذلك الإفصاحات

- عملية التقرير المالي ونتائجها.
- الإشراف على وضع السياسات والممارسات المحاسبية للبنك، ومراجعة الجوانب النوعية الهامة للممارسات المحاسبية، بما فيها التقديرات المحاسبية والإفصاح عن القوائم المالية.
- المالية للبنك وأي إعلانات رسمية تتعلق بأدائه المالي.
- مراجعة أحكام التقرير المالي الهامة الواردة في القوائم المالية.
- مراجعة الترتيبات التي يمكن لموظفي البنك من خلالها إثارة المخاوف بشأن أي مخالفات محتملة في مسائل التقرير المالي.

## ب) الرقابة الداخلية

- ضمان قيام الإدارة العليا بإنشاء والحفاظ على عمليات رقابة داخلية كافية وفعالة، تسمح بتوفير الضمان في مختلف المجالات، بما في ذلك إعداد التقارير، ومراقبة الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية وكفاءة وفعالية العمليات وحماية الأصول.

## ج) التدقيق الداخلي

- فعالية وظيفة التدقيق الداخلي للبنك.
- لتدقيق الداخلي ونطاقه وميزانيته.
- ومناقشة تقارير التدقيق الداخلي.
- التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تحافظ على اتصال مفتوح مع الإدارة العليا والمدققين الخارجيين وهيئة الرقابة البنكية ولجنة التدقيق .
- مراجعة الاحتمالات وانتهاكات القوانين واللوائح التي يثيرها رئيس وظيفة التدقيق الداخلي.
- الموافقة على ميثاق التدقيق وقواعد أخلاقيات وظيفة التدقيق الداخلي.
- أو التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على المكافآت وحوافز الأداء لوظيفة التدقيق الداخلي.

## المحور السادس: التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية

- تقييم أداء رئيس وظيفة التدقيق الداخلي.
- أو التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على تعيين أو إعادة تعيين أو إقالة رئيس وظيفة التدقيق في والمدققين الداخليين الرئيسيين.

### ج) التدقيق القانوني أو الخارجي

- **التعيين** **التعيين والفصل والمكافآت**
  - ✓ من المعايير الموضوعية المناسبة للموافقة على المدقق القانوني
  - التدقيق الخارجي للبنك.
  - ✓ أو التوصية لمجلس الإدارة أو المساهمين بالموافقة على تعيين المدقق القانوني أو شركة التدقيق الخارجي أو إعادة تعيينهما وإنهاء مهامهما.
  - ✓ وط إشراف المدقق القانوني أو شركة التدقيق الخارجي.
- **متطلبات الأخلاقية ذات الصلة، لاسيما، الاستقلالية والموضوعية**
  - ✓ مراجعة ومراقبة استقلالية المدقق القانوني أو شركة التدقيق الخارجي، ولاسيما، توفير خدمات إضافية
  - طبيقتها للقضاء على التهديدات المخ
  - قلالية أو
  - خفضها إلى مستوى مقبول.
  - ✓ مراجعة ومراقبة موضوعية المدقق القانوني وفعالية عملية التدقيق.
  - ✓ وضع وتنفيذ سياسة بشأن إشراك المدقق القانوني أو شركة التدقيق في تزويد خدمات بخلاف تدقيق التوجيهية الأخلاقية ذات الصلة بشأن تقديم خدمات غير تدقيق
  - شركة التدقيق الخارجي.

- ✓ الموافقة على إجمالي الرسوم المفروضة على تدقيق القوائم المالية والخدمات غير التدقيقية التي تقدمها شركات التدقيق الخارجي للبنك والكيانات التي يسيطر عليها.

### - التدقيق الخارجي

- ✓ الإشراف على التدقيق القانوني للحسابات السنوية والموحدة.
- ✓ مناقشة المسائل الرئيسية الناشئة عن التدقيق القانوني أو الخارجي، لاسيما، أي نقاط ضعف مادية في الرقابة الداخلية مع المدقق القانوني أو شركة التدقيق الخارجي.
- ✓ التأكيدات المكتوبة التي يطلبها المدقق القانوني أو شركة التدقيق الخارجي من الإدارة العليا،

### ج) الإجراءات العلاجية

- ضمان قيام الإدارة العليا باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة نتائج وتوصيات المدققين الداخليين والخارجيين في

- معالجة مواطن الضعف في الرقابة وعدم الامتثال للسياسات والقوانين واللوائح والمشاكل الأخرى التي حددها المدققون الداخليون والخارجيون.
- ضمان معالجة أوجه القصور التي حددتها السلطات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الداخلي وفق إطار زمني في الإجراءات التصحيحية اللازمة.

## 2. إطار التدقيق البنكي وفق لجنة "بازل"

### 1.2. دور التدقيق البنكي في تفعيل الرقابة البنكية

يلعب المدققون دورا حيويا في الحفاظ على ثقة السوق في القوائم المالية، يرتبط هذا الدور بشكل خاص بالاستقرار المالي، بالنظر إلى وظيفة الوساطة المالية للبنوك داخل الاقتصاد وتعتبر جودة التدقيق هي المفتاح لفعالية هذا الدور العام. إضافة إلى ذلك، تقع على المدقق الخارجي مسؤولية تقديم تقرير مباشر إلى هيئة الرقابة البنكية، أو إذا لم يكن ذلك مسموحا به، بشكل غير مباشر من خلال إدارة البنك، بشأن الأمور المهمة الناشئة عن التدقيق. لهذه الأسباب، إلى جانب منفعة جودة التدقيق كمدخلات في عملية الرقابة البنكية، يهتم المراقبون كثيرا بالجودة التي يؤدي بها المدققون عمليات التدقيق البنكي.

توفر المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن " " 2012 مرجعيا للمعايير الدنيا لممارسات الرقابة البنكية الفعالة، والتي تعتبر قابلة للتطبيق عالميا، فحسب المبدأ 26 (الرقابة الداخلية والتدقيق) ابية تتأكد من أن البنوك لديها أطر عمل مناسبة للرقابة الداخلية، تسمح بإرساء والحفاظ على منظومة تشغيلية قابلة للضبط، أما المبدأ 27 (الاتصال المالي والتدقيق الخارجي) فيركز على اللوائح والشروط الاحترازية للبنوك فيما يتعلق بالتقرير المالي والتدقيق الخارجي المست.

يفرض المبدأ 11 (التدقيق الداخلي) من إطار أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية الصادر عن " " 1998 الداخلية لتدقيق داخلي فعال وشامل، يقوم به شخص خبير ومؤهل وله استقلالية تشغيلية؛ ووظيفة التدقيق الداخلي كعنصر لمتابعة نظام الرقابة الداخلية يجب أن تتبع بشكل مباشر لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وأيضا للإدارة العامة. 8 (العلاقة بالتدقيق ( " " في أبريل 2005 يفرض بدوره ضرورة

وظيفة الامتثال للتدقيق الدوري، بواسطة وظيفة التدقيق الداخلي. اهتمت مبادئ

" " بالتدقيق البنكي، من خلال المبدأ 10 (التدقيق الداخلي)

الذي نص على أن وظيفة التدقيق الداخلي يجب أن توفر ضمانا مستقلا لمجلس الإدارة وأن تدعم والإدارة العليا في تعزيز حوكمة فعالة وسلامة البنك في المدى الطويل.

71 من التنظيم رقم 11 - 08 الصادر عن البنك المركزي، الذي يحدد

مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضعها والالتزام بها، فإن "

## المحور السادس: التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية

والمؤسسات المالية تقوم مرة على الأقل في السنة بإعداد تقرير حول ظروف ممارسة الرقابة الداخلية، كما تقوم مرة على الأقل في السنة بإعداد تقرير خاص بقياس ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها وانتقاء مخاطر القرض وتحليل مردودية عمليات القرض، ويرسل هذين التقريرين إلى هيئة المداولة وعند الاقتضاء إلى لجنة التدقيق، وإلى اللجنة المصرفية قبل نهاية السداسي الموالي، ويتم وضعهما تحت تصرف محافظي الحسابات".

100 03 - 11 23 2003 المتعلق بالنقد والقرض، فإنه يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع البنك الأجنبي أن يعين محافظين اثنين للحسابات 101 فإنه يتعين على محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية، زيادة على التزاماتهم القانونية، القيام بما يأتي:

- إعلام محافظ بنك الجزائر بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم طبقا لهذا الأمر والنصوص التنظيمية المتخذة بموجب أحكامه؛
- تقديم تقرير خاص للجمعية العامة حول منح المؤسسة أي تسهيل لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين (المسيرين، المساهمين، المؤسسات التابعة)
- إرسال إلى محافظ بنك الجزائر نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة.

102 03 - 11 أيضا إلى أن محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية يخضعون لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكنها أن تسلط عليهم العقوبات الآتية، دون الإخلال بالملاحظات التأديبية أو الجزائية:

- التوبيخ

- المنع من مواصلة عمليات مراقبة بنك ما أو مؤسسة مالية ما
  - المنع من ممارسة مهام محافظي الحسابات لبنك ما أو مؤسسة مالية ما لمدة 3 سنوات مالية.
- تتطلب كفاية الرقابة الداخلية في البنك استكمالها بوظيفة فعالة للتدقيق الداخلي، تسهر على التقييم، وبشكل مستقل لنظام الرقابة في البنك، كما يساهم المدققون الخارجيون، من جانبهم، في ذلك من خلال إبداء ملاحظات على فعالية النظم الامتثال للتنظيم والإجراءات، وكذا الإجراءات التصحيحية المناسبة التي أقرتها الإدارة، استجابة لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية التي حددها المدققون الداخليون والخارجيون، والاستجابة لمخاوف السلطة الرقابية؛ في النهاية، فإن التعاون بين السلطة الرقابية يحسن من عملية الرقابة.

## 2.2. مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك وفق لجنة "بازل"

2001 " وثيقة بعنوان "التدقيق الداخلي في البنوك وعلاقات السلطات الرقابية بالمدققين" 20 مبدأ للتدقيق الداخلي في البنوك، لتحل محلها وثيقة جديدة في جوان 2012 "وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك"، والتي تضمنت هي الأخرى 20 تم تحيينها لتعكس التطورات التي شهدتها القطاع البنكي، وقد شملت هذه المبادئ الجديدة ثلاث جوانب رئيسية، يتعلق الجانب الأول بتوقعات

السلطة الرقابية فيما يخص وظيفة التدقيق الداخلي، ويتعلق الجانب الثاني بعلاقة السلطة الرقابية بوظيفة التدقيق ثالث فيتعلق بتقييم وظيفة التدقيق الداخلي من طرف السلطة الرقابية.

#### المتعلقة بوظيفة التدقيق الداخلي

#### - وظيفة التدقيق

**1:** توفر وظيفة التدقيق الداخلي الفعالة ضمانا مستقلا لمجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن جودة وفعالية أنظمة وعمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وحوكمة البنك، مما يساعد مجلس الإدارة والإدارة العليا على حماية مؤسستهم وسمعتها.

#### - الميزات الرئيسية لوظيفة التدقيق الداخلي

إن الميزات الرئيسية الموضحة أدناه ضرورية للسير لوظيفة التدقيق الداخلي.

**2 (الاستقلالية والموضوعية):** يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي للبنك مستقلة عن الأنشطة المدققة، ويكون لها مكانة وسلطة كافية، تمكن المدققين من القيام بمهامهم بموضوعية.

**3 (الكفاءة والعناية المهنية المطلوبة):** تعد الكفاءة المهنية، بما في ذلك معرفة وخبرة كل مدقق والمدققين بشكل جماعي، ضرورية لفعالية وظيفة التدقيق الداخلي للبنك.

**4 (أخلاقيات المهنة):** يجب أن يتصرف المدققون الداخليون بنزاهة.

#### - ميثاق التدقيق

**5:** يجب أن يكون لكل بنك ميثاق للتدقيق الداخلي يوضح الغرض من وظيفة التدقيق الداخلي ووضعها وسلطتها، بطريقة تعزز فعاليتها كما هو موضح في المبدأ 1.

**6:** يجب أن يندرج كل نشاط، بما في ذلك الأنشطة الموكلة لمصادر خارجية، وكل كيان في البنك ضمن النطاق العام لوظيفة التدقيق الداخلي.

**7:** يجب أن يضمن نطاق وظيفة التدقيق الداخلي تغطية كافية للمسائل المهمة ( كفاية رأس المال والسيولة، التقرير التنظيمي والداخلي، الامتثال، المالية).

**8 (دوام وظيفة التدقيق الداخلي):** يجب أن يكون لكل بنك وظيفة تدقيق داخلي

14 عندما يكون البنك داخل مجموعة مصرفية أو شركة قابضة.

**9 (مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا):** يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية النهائية عن ضمان قيام الإدارة العليا بإنشاء وصيانة نظام الرقابة الداخلية الملائم والفعال والكفاء، وبناء على ذلك، يجب على مجلس الإدارة دعم وظيفة التدقيق الداخلي للاضطلاع بواجباتها بفعالية.

**10 (مسؤوليات لجنة التدقيق فيما يتعلق بوظيفة التدقيق الداخلي):** يجب أن تشرف لجنة التدقيق، أو ما

يعادلها، على وظيفة التدقيق .

## المحور السادس: التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية

**11 ) ( م التدقيق الداخلي):** يجب أن يكون رئيس قسم التدقيق الداخلي مسؤولاً عن ضمان امتثال إدارة القسم لمعايير التدقيق الداخلي السليمة وقواعد الأخلاقيات ذات الصلة.

**12 (خطوط التقرير لوظيفة التدقيق الداخلي):** يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي خاضعة لمساءلة الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة له في جميع الأمور المتعلقة بأداء مهامهما.

**13 (العلاقة بين التدقيق الداخلي ووظائف الامتثال وإدارة المخاطر):** يجب أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي، وبشكل مستقل، بتقييم فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة والعمليات التي تنشئها وحدات الأعمال ووظائف الدعم وتوفير الضمان عليها.

- التدقيق الداخلي داخل مجموعة أو هيكل الشركة القابضة

**14:** لتسهيل إتباع منهج متسق للتدقيق الداخلي في جميع البنوك داخل المؤسسة المصرفية، يجب على أو هيكل الشركة القابضة ضمان أن:

- ✓ البنك لديه وظيفة تدقيق داخلي خاصة به، تكون مسؤولة أمام مجلس إدارة البنك، ويجب أن تقدم تقارير إلى المجموعة المصرفية أو رئيس التدقيق الداخلي للشركة القابضة؛ أو
- ✓ تقوم المجموعة المصرفية أو وظيفة التدقيق الداخلي للشركة القابضة بأنشطة التدقيق الداخلي ذات الكافي في البنك، لتمكين المجلس من الوفاء بمسؤولياته الائتمانية والقانونية.

- تكليف جهات خارجية بأنشطة التدقيق الداخلي

**15:** بغض النظر عما إذا تم تكليف جهات خارجية للاضطلاع بأنشطة التدقيق الداخلي في البنك أو لا، يظل مجلس الإدارة مسؤولاً في النهاية عن وظيفة التدقيق الداخلي.

الرقابية بوظيفة التدقيق الداخلي

**16 (فوائد التواصل المعزز بين السلطة الرقابية ووظيفة التدقيق الداخلي):** يجب أن يكون أعوان

الرقابة البنكية على اتصال منتظم بالمدققين الداخليين للبنك، وذلك حتى يتسنى لهم: ( )  
التي حددها كلا الطرفين، ( ) فهم تدابير تخفيف المخاطر التي اتخذها البنك، ومراقبة استجابة البنك لنقاط

التقييم لوظيفة التدقيق الداخلي

نظراً للدور الحاسم الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تقييم فعالية أنظمة وعمليات الرقابة الشاملة للبنك، يجب على أعوان الرقابة البنكية تقييم وظيفة التدقيق الداخلي، وسيؤثر هذا التقييم على تقييمهم الشامل للبنك، ويمكنهم من تحديد مدى استخدامهم لوظيفة التدقيق الداخلي.

- تقييم وظيفة التدقيق الداخلي

**17:** يجب أن يقوم الأعوان المراقبون للبنك بإجراء تقييم منتظم فيما إذا كانت وظيفة التدقيق الداخلي تتمتع بمكانة وسلطة كافية داخل البنك، وتعمل وفقاً للمبادئ السليمة.

- الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل السلطة الرقابية

**18:** يجب على أعوان الرقابة البنكية الإبلاغ رسمياً عن جميع نقاط الضعف التي يجدونها في وظيفة التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة، ويطلبون إجراءات تصحيحية.

**19:** يجب أن تنتظر السلطة الرقابية في تأثير تقييمها لوظيفة التدقيق الداخلي على تقييمها لملف مخاطر البنك وعلى أعماله الرقابية.

**20:** يجب أن تكون السلطة الرقابية رقابية غير رسمية أو رسمية تتطلب من مجلس الإدارة والإدارة العليا معالجة أي أوجه قصور محددة تتعلق بوظيفة التدقيق الداخلي خلال إطار زمني محدد وتزويد المراقب بتقارير مرحلية مكتوبة ودورية.

**3.2. مبادئ التدقيق الخارجي للبنوك وفق لجنة "بازل"**

في ديسمبر 2008 " وثيقة بعنوان "جودة التدقيق الخارجي والرقابة البنكية" المجالات الرئيسية التي تهم هيئات الرقابة البنكية، وفي مارس 2014 استبدلت بوثيقة جديدة بعنوان "التدقيق تعزيز التواصل الفعال والمتبادل بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي، لتمكين الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية والمساهمة في فعالية عمليات التدقيق؛ وتشكل الإرشادات الواردة في الوثيقة أساساً يتيح للسلطة الرقابية تقييم مستوى إشراف لى التدقيق الخارجي للبنك. حسب الوثيقة فإن بناء علاقات فعالة مع المدققين الخارجيين يمكن أن يسمح بتعزيز الرقابة البنكية، لذا " إنشاء قنوات اتصال مفتوحة بين أعوان الرقابة البنكية والمدقق الخارجي للبنك. إضافة إلى ذلك، تدعم المبادئ التوجيهية للجنة " بين المراقبين التحوطيين وهيئات الرقابة على جودة عمليات التدقيق القانوني، وبالتالي تعزيز التعاون في أداء واجباتهم القانونية؛ إلى جانب المبادئ التوجيهية، تضمنت الوثيقة أيضاً توقعات وتوصيات رقابية، تتعلق بما يشكل تدقيقاً للجودة، والذي يوفر مع لجنة التدقيق والمدقق الخارجي وهيئة الرقابة على التدقيق. تضمنت الوثيقة جزأين، ضم قسمين.

ر : التوجيهات الرقابية فيما يتعلق بلجنة التدقيق للبنك وعلاقتها بالتدقيق الخارجي، والتزام المراقبين مع المدققين وهيئات الرقابة على التدقيق

- : إرشادات الرقابة فيما يتعلق بلجنة التدقيق للبنك وعلاقتها بالمدقق الخارجي

تركز الإرشادات الواردة في هذا القسم على مسؤوليات لجنة التدقيق فيما يتعلق بالرقابة على المدقق الخارجي وعلاقتها به، بما في ذلك تعزيز ودعم سلامة المدقق وموضوعيته واستقلاليتيه، جودة التدقيق الخارجي، والكفاءات التي تدعم هذه الجودة.

**1:** يجب أن يكون لدى لجنة التدقيق دور مهم في الموافقة، أو التوصية بالموافقة، على تعيين المدقق الخارجي وإعادة تعيينه وإنهاء مهامه ومكافأته.

## المحور السادس: التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية

2: يجب على لجنة التدقيق مراقبة وتقييم استقلالية المدقق الخارجي.

3: يجب على لجنة التدقيق مراقبة وتقييم فعالية التدقيق الخارجي.

4: يجب أن يكون للجنة التدقيق اتصال فعال مع المدقق الخارجي لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية، وتحسين جودة التدقيق.

5: يجب أن تطلب لجنة التدقيق من المدقق الخارجي إبلاغها بجميع الأمور المهمة لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية.

### - : التوجيهات الرقابية - العلاقة بين المراقب

يحدد هذا القسم الإرشادات التي تتيح الاتصال المنتظم، من خلال المعلومات المفيدة، في سياق التدقيق القانوني بين المراقب والمدقق الخارجي على مستوى البنك الخاضع للرقابة، وبين سلطة الرقابة البنكية وشركة أو مكتب التدقيق، ومهنة المحاسبة، لتعزيز فعالية الرقابة على القطاع المصرفي، وتحسين جودة عمليات التدقيق الخارجي.

6: يجب أن يكون للمراقب والمدقق الخارجي علاقة فعالة، تشمل قنوات اتصال مناسبة لتبادل المعلومات المرتبطة بتنفيذ مسؤولياتهما القانونية.

7: يجب على المراقب أن يطلب من المدقق الخارجي إبلاغه مباشرة بشأن المسائل الناشئة عن التدقيق، والتي من المحتمل أن تكون ذات أهمية لوظائف المراقب.

8: يجب أن يكون هناك اتصال مفتوح، وفي الوقت المناسب، وبشكل منتظم بين هيئة الرقابة البنكية وشركات أو مكاتب التدقيق ومهنة المحاسبة ككل، بشأن المخاطر الرئيسية والقضايا النظامية، وكذا تبادل منتظم للآراء حول التقنيات المحاسبية المناسبة وقضايا التدقيق.

### - : التوجيهات الرقابية - العلاقة بين هيئة الرقابة البنكية وهيئة الرقابة على التدقيق

في الغالب تكون هيئات الرقابة على التدقيق مسؤولة عن الرصد المستقل لجودة عمليات التدقيق، وكذلك سياسات وإجراءات شركات ومكاتب التدقيق التي تدعم الجودة، لذا فإن هيئات الرقابة المصرفية وهيئات الرقابة على التدقيق لديها مصلحة متبادلة في ضمان جودة التدقيق.

9: لا بد من وجود حوار منتظم وفعال بين هيئة الرقابة البنكية وهيئة الرقابة على التدقيق.

### ج : التوقعات والتوصيات الرقابية المتعلقة بالمدقق الخارجي والتدقيق الخارجي

" " لا تحدد معايير الكفاءة أو الاستقلالية أو الرقابة لمدققي الحسا

لديها توقعات وتوصيات بشأن ما يحسن من جودة التدقيق، لذا ينبغي أن تشير لجان التدقيق إلى توقعات اللجنة وتوصياتها في تقييم معرفة المدقق الخارجي وكفاءته وموضوعيته واستقلاليتيه، وكذلك فعالية عملية التدقيق.

### - : التوقعات والتوصيات الرقابية فيما يخص

يصف هذا القسم توقعات المراقب وتوصياته كمستخدم للقوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بمعرفة المدقق الخارجي وكفاءته وموضوعيته واستقلاليتيه والشك المهني ومراقبة الجودة.



- 1: يجب أن يتمتع المدقق الخارجي للبنك بمعرفة وكفاءة كافية مناسبة لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للبنك، وتلبية أي متطلبات تنظيمية إضافية قد تكون جزء من التدقيق القانوني.
  - 2: يجب أن يكون المدقق موضوعيا ومستقلا في الواقع والمظهر فيما يتعلق بالبنك.
  - 3: يجب على المدقق الخارجي ممارسة شوك مهنية عند تخطيط وإجراء التدقيق في أحد البنوك، مع مراعاة تحديات التدقيق البنكي.
  - 4: يجب أن تمثل شركات التدقيق للمعايير المعمول بها في مراقبة الجودة.
- □□□□ □: التوقعات والتوصيات الرقابية فيما يخص تدقيق القوائم المالية للبنك
- يحدد هذا القسم المجالات التي يعتقد المراقبون أنها غالبا ما تنطوي على مخاطر جوهرية في القوائم المالية للبنك، والعوامل التي تتوقع " " من أجلها أن يولي المدقق الخارجي اهتماما خاصا عند تدقيق .
- 5: يجب على المدقق الخارجي للبنك تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للبنك، مع مراعاة تعقيدات أنشطة البنك وفعالية بيئة الرقابة الداخلية الخاصة به.
  - 6: يجب على المدقق الخارجي للبنك أن يستجيب بشكل مناسب للمخاطر الجسيمة للخطأ الجوهري في القوائم المالية للبنك.

### 3. منهجية التدقيق البنكي

#### 1.3. بيانات ممارسة التدقيق الدولية (IAPSS)

تم إعداد هذه البيانات ونشرها من طرف لجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC) للمحاسبين (IFAC)، والتي تضم في عضويتها مراقبين عن لجنة " "، وهذه البيانات لا تعتبر معايير دولية للتدقيق، وإنما إرشادات للتدقيق في البنوك.

#### أ بيان ممارسة التدقيق الدولي 1000 (IAPS 1000) " التأكيد ما بين البنوك "

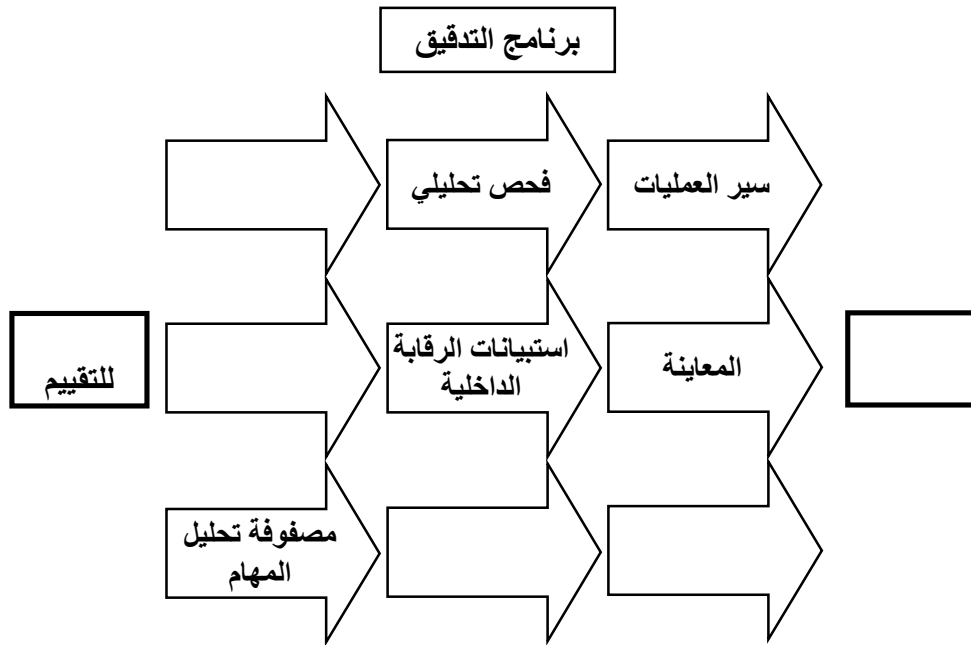
تم إعداد البيان واعتماده من طرف لجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC)، ولجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الإشرافية لمجموعة الدول العشر الصناعية، وسويسرا، في 1983، ونشر في فيفري 1984، وذلك من أجل تقديم المساعدة العملية لمدققي الحسابات الخارجيين المستقلين والمدققين الداخليين والمفتشين، فيما يخص إجراءات التأكيد بين البنوك.



يهدف التدقيق وفق مدخل الرقابة الداخلية إلى فحص مدى احترام القوانين، التنظيمات، السياسات، الإجراءات والتعليمات الداخلية؛ ويفترض وجود مرجع محدد مسبقاً للرقابة، ويسمح بضمان أن الرقابات المنفذة : كل الأشخاص في النشاط الخاضع للتدقيق، خلال كل الأوقات، وكل الأماكن. وفيما يخص أنظمة وانب الآتية:

- أمن المنشآت المعلوماتية؛
  - الحماية ضد الكوارث الطبيعية؛
  - 
  - المعلومات للبيانات والتطبيقات؛
  - قواعد حفظ البيانات والتطبيقات؛
  - 
  - المحافظة على مسار التدقيق؛
  - فصل المهام.
- يعتمد مدى الاختبارات على أهمية، طبيعة وتكرار الرقابات موضوع التقييم، ويهدف برنامج العمل إلى:
- فهم تصميم الرقابات
  - تقييم تصميم الرقابات على الأنشطة؛
  - تقييم استمرارية الرقابة وسلطة وكفاءة الفرد المكلف بتحقيق الرقابة.

#### (9): السيرورة العامة للتدقيق وفق مدخل الرقابة الداخلية.



Source : Korami (2012, p. 59).

## المحور السادس: التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية

يجب على المدقق أن يكون مطلعاً على التقرير السنوي للرقابة الداخلية، وأي تقارير للجنة المصرفية، وتقارير المفتشية العامة، والنصوص القانونية العامة والخاصة ( للمحاسبة، تنظيمات بنك الجزائر، تعليمات اللجنة المصرفية).  
الوظيفة المكلفة بالرقابة الداخلية مسؤولة عن التحقق من أن العمليات التي يقوم بها البنك، وأن التنظيم والإجراءات الداخلية مطابقة للأنظمة، وأن الحدود الموضوعة للمخاطر محترمة، كما أنها مطالبة بالسهر جودة المعلومات المالية والمحاسبية ووجود مسار للتدقيق.

### المحيط

هدف هذه المرحلة هو تحديد الإجراءات الرئيسية وتقييم سلامة الرقابة الداخلية ككل، والسؤال الرئيسي يتمحور حول ما إذا كانت بيئة الرقابة الداخلية تساهم بشكل عام في فعالية الإجراءات وموثوقية أنظمة المحاسبة والتسيير، وفهم هذا الجانب يعتبر عاملاً محدداً عند تنفيذ التدقيق وفقاً لمدخل الرقابة الداخلية.

من أجل تقييم فعالية الرقابة الداخلية يجب مراعاة العوامل الآتية:

- الهيكل التنظيمي للبنك ووجود متابعة إدارية للعمليات والمخاطر؛
- إشراك المديرين في تحديد تفويض المهام والحد من صلاحيات كل منهم؛
- وجود مراقبة للتسيير؛

يسمح ذلك للمدقق بضمان أن الأعمال التي يرغب في الاعتماد عليها من أجل تأسيس رأيه تستجيب لهدفه المتمثل في المصادقة، وعند النظر في استخدام الأعمال التي يقوم بها المدقق الداخلي، يتم تقييم ومراجعة تلك الأعمال لضمان اتساقها مع الأهداف الخاصة.

### ر تقييم الرقابة الداخلية

يجب أن يتضمن تخطيط تقييم الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية:

#### - تحديد نقاط الرقابات المفتاحية

هناك عدد من الرقابات الداخلية الرئيسية في البيئة المصرفية أن يعزز حسن سيرها من موثوقية النظام المحاسبي، وتأخذ عناصر الرقابة تلك الشائعة في معظم المعاملات، النماذج الآتية:

✓ إجراءات الترخيص للعمليات، ومتابعة الامتثال للحدود الموضوعة لكل متدخل؛

✓ إجراءات تحليل النشاط؛

✓ إجراءات التأكيد الآلية؛

✓ التسويات البنكية ومتابعة الحسابات المعلقة؛

✓ إجراءات تقييد الوصول إلى وسائل الدفع.

إن نقاط الرقابة هذه لها أهمية في تعزيز رأي المدقق حول معظم أرصدة الحسابات التي لم يتم اكتشاف أي مجال خطر خاص بها، لذا من الضروري التحقق من حسن السير في كل عام.

## - المعلوماتية

إن اعتماد المؤسسات البنكية على تكنولوجيا المعلومات يتطلب من المدقق تحديد والتحقق كل عام من الرقابات العامة لتكنولوجيا المعلومات التي تسهم في موثوقية النظم المحاسبية. لتكنولوجيا المعلومات، الرقابات المتعلقة بأمن المعلومات، اقتناء وتطوير وصيانة النظم، وإجراءات التشغيل . تتطلب متابعة هذا النوع من الرقابات الملاحظة، إعداد تقارير الاستثناء، مراجعة زرة، مراجعة تغييرات البرامج وأيضا متابعة شكاوى المستخدمين نظرا لتعقيد أنظمة المعلومات، تتطلب هذه الأعمال عادة استخدام متخصصين في تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

## - المعلوماتية

يجب فحص إجراءات المتابعة الرئيسية للتحقق من ملاءمتها وفعاليتها، هذه الإجراءات هي عموما الأدوات الرئيسية المتاحة للمديرين للتحكم في نشاط البنك وتشمل ما يأتي:

✓ لمخاطر التي يتعرض لها الزبائن؛

✓ إجراءات متابعة مخاطر السوق والمخاطر ما بين البنوك.

يجب ممارسة المتابعة على نظام الرقابة الداخلية من خلال وحدات مراقبة مستقلة والإبلاغ عنها بانتظام.

## - مراجعة إجراءات التفتيش

يتم متابعة نظام الرقابة الداخلية أيضا من خلال قسم التفتيش أو التدقيق الداخلي، وخصوصا في المؤسسات التي تنتمي إلى شبكة، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الأعمال المنجزة بواسطة المدققين الداخليين في الوحدات، أو التفتيش، أو عند الاقتضاء، من قبل مدققين آخرين.

يمكن وضع خطة لمراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بالتناوب، شريطة أن يتم تطبيق الضوابط الكافية كل وى الثقة المطلوب للدورة المعنية، حال، سيتعين إجراء التحقق من الضوابط العامة

## ر حدود مدخل الرقابة الداخلية

يمكن أن يكون مدخل الرقابة الداخلية غير فعال لأنه لا يشكك في بيئة الرقابة للنشاط، ولا يهتم بتحليل المخاطر المصاحبة له، ولا يأخذ في الاعتبار إستراتيجية الرقابة على تلك المخاطر.

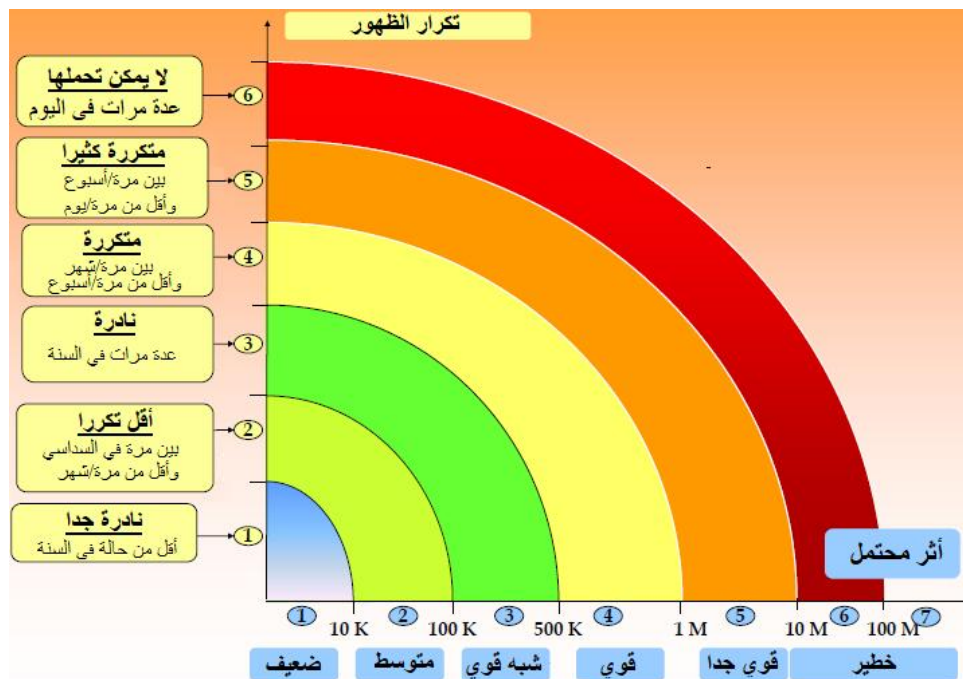
## 3.3. مدخل المخاطر في التدقيق البنكي

يعتبر مدخل المخاطر ضروريا عندما يكون عدد المعاملات كبيرا، وهو الواقع في المؤسسات البنكية، لذا يجب أن تكون النقاط التي تشكل خطرا موضوع تفتيش شامل، حيث يتم تحديد المخاطر عن طريق تحديد ( )، وتحديد الأخطاء المحتملة في غياب السيطرة (خطر عدم السيطرة أو ( )، وتحديد أهمية الأخطاء المحتملة ( )، إن مدخل المخاطر الذي يركز على مجالات محددة مسبقا للمخاطر، ونقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية لتوجيه الأعمال، هو الطريقة الموصى بها

## المحور السادس: التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية

لتحقيق أهداف التدقيق بطريقة مناسبة وفعالة؛ ويتطلب هذا المدخل تصنيف المخاطر حسب مستوى تأثيرها في البنك، استنادا لأهميتها أو درجة تكرارها، من أجل تحديد العمليات التي تكون موضوعا لمراجعة شاملة، والعمليات التي تكون موضوعا لمراجعة اختبارية، وتوجيه التدقيق نحو مناطق الخطر.

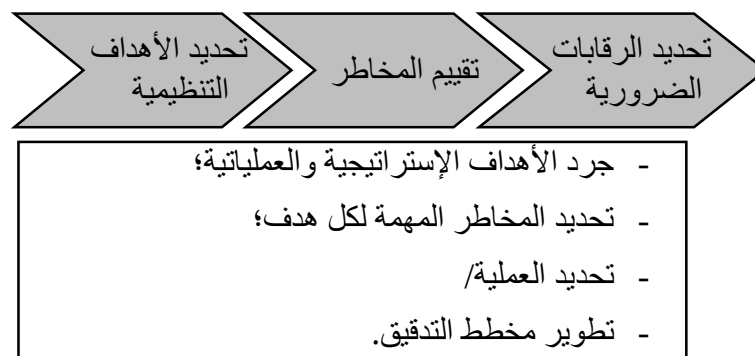
### (10): تصنيف المخاطر لأغراض التدقيق وفق مدخل المخاطر.



Source : Korami (2012, p. 64).

يتطلب مدخل المخاطر الاعتماد على "تدقيق الكفاءة"، الذي يهدف إلى تقييم مستوى التحكم في المخاطر التي تهدد بلوغ الأهداف المسطرة، لذا فإن أهداف البنك وفروعه ووكالاته وعملياته تعتبر نقطة الانطلاق، ويتم التدقيق بشكل عام وفق المراحل الموضحة في الشكل الموالي.

### (11): سيرورة العمل الميداني وفق مدخل المخاطر.



Source : Korami (2012, p. 65).

من أجل اختيار الرقابات المناسبة يركز مدخل المخاطر على منهجية منظمة من خلال:

- وصف الإجراءات الموجودة وتبسيط الضوء على الرقابات المنجزة؛

- تحليل نقدي للإجراءات وجودة الرقابات؛

- تحديد المخاطر

- يبق مع الخاضعين للتدقيق؛

- اختيار الرقابات التي يجب القيام بها ( ).

يعتمد مدخل المخاطر على فكرة دورة النشاط، التي تعبر عن المسار الذي يأخذه تدفق ما للمعاملات، بدء من مصدره الأصلي إلى غاية تشكله النهائي في ميزانية البنك، مما يتطلب تقسيم الدورات إلى مجموعات دة من الوظائف، التي تتضمن معاملات متجانسة ومتماثلة، تم معالجتها وفق إجراءات منطقية، رفع الحظر، التسيير الإداري، السداد، الاسترجاع.

#### 4. أهم الرقابات في إطار مهمة التدقيق البنكي

##### 1.4. أهداف الرقابة

تحديد هدف الرقابة يعني تحديد مجموع المراجعات والفحوصات التي يجب تنفيذها على سلسلة من المعاملات، من أجل ضمان أن طريقة معالجتها تتيح التحكم في المخاطر المرتبطة بها. من أجل فحص جميع دورات النشاط، يركز المدققون على أهداف الرقابة الآتية:

ج - الترخيص

يجب ترخيص المعاملات وفقا للمعايير الإدارية، ويجب أن تسمح الرقابات بـ:

- ضمان أن المعايير الموضوعية من طرف الهيئات الإدارية تم توصيلها وفهمها بشكل صحيح من طرف الموظفين الذين يطبقونها؛

- ضمان أن المعاملات التي تستجيب للمعايير الموضوعية هي وحدها .

ج - تحديد، تسجيل ومعالجة المعاملات

يجب أن يستجيب تحديد، تسجيل ومعالجة المعاملات في كل مرحلة للأهداف الآتية:

- : يجب أن تسمح الرقابات بالحصول على ضمان أن الحدث المعالج له سند قانوني أو تنظيمي.

- : يجب أن تركز المعاملات على إثبات الأحداث الاقتصادية، يجب أن تسمح الرقابات بـ:

✓ اختبار دقة العمليات الحسابية والتصنيف الصحيح في الحسابات؛

✓ تواريخ التي حدثت فيها المعاملات للتأكد من صحة التسجيل.

- : يجب تسجيل جميع المعاملات ينة، مما يتطلب اللجوء إلى رقابات تتضمن:

✓ ترقيم أو اللجوء إلى ترقيم مسبق لجميع المعاملات؛

## المحور السادس: التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية

✓ تسجيل جميع المعاملات وفق تسلسلها الزمني؛

✓ المقارنة بين البيانات المتأتية من مصادر مختلفة، وتفسير جميع العناصر من خلال المقاربة.

### ج عرض المعلومات المالية

يجب أن تسمح الرقابات بالتأكد من أن الحقوق والديون قد تم تقييمها وعرضها بما يتوافق مع القواعد والمعايير وممارسات المهنة.

### د الأمن والحماية

يجب أن يتم الترخيص بالولوج إلى الأصول لمعايير المحددة من طرف الإدارة، هذا الهدف لا يقتصر على الأصول العينية فقط (النقدية، المالية...)، بل أيضا على البيانات والوثائق الحساسة.

### ه التبرير، الموثوقية

- يجب إثبات صحة ودقة واكتمال الوثائق المالية بشكل دوري؛
- يجب أن تسمح الرقابات بـ التسجيلات المحاسبية مباشرة بعد تنفيذ المعاملات؛
- تتجه الرقابات التي تهدف إلى التأكد من موثوقية المعلومات المالية نحو اكتشاف الأخطاء وعدم الانتظام.

## 2.4. تقنيات الرقابة

يمكن التمييز بين نوعين من الإجراءات الرقابية:

- الإجراءات الوقائية: أن المعاملات السليمة فقط هي التي تم إثباتها ومعالجتها؛
- : أخطاء عدم الانتظام قد تم اكتشافها.

ترتكز تقنيات الرقابة على:

- سياسة محددة بوضوح:
- ✓ أهداف دقيقة وواضحة؛
- ✓ تقسيم وتغطية كافية للمخاطر.
- :
- ✓ نظام موثوق للتقرير والإعلام؛
- ✓
- ✓
- تنظيم مناسب:
- ✓ نظام ملائم للتفويض؛
- ✓
- ✓ فصل تام بين المهام؛
- ✓ مستوى مناسب من التدريب.



## J

فعليا خلال الفترة التي يغطيها التدقيق. يمكن التمييز بين نوعين من رقابات المطابقة:

- ## ١) رقابات القيمة

- الملفات و موازين المراجعة و الحسابات؛

- بحث وتفسير التغيرات والعناصر غير العادية.
- تتطلب هذه الرقابة أيضا نوع من الانتقائية والقيام برقابات القيمة في الحالات الآتية:
- /أو مبلغ مهم؛
- عدم وجود، عدم كفاية أو ضعف الإجراءات.

**Source** : Korami (2012, p. 83).

## المحور السادس: التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية

استنادا لرقابات المطابقة، يتحدد حجم رقابات القيمة التي يجب تنفيذها.

### (7): سيرورة الرقابات في التدقيق البنكي.

| إجراءات موثوقة وكافية                   | إجراءات غير موثوقة أو غير كافية                            |                 |
|-----------------------------------------|------------------------------------------------------------|-----------------|
| محدودة للقيمة، لكنها ضرورية             | ضرورية ومهمة                                               |                 |
| رقابات محدودة للقيمة، أو عدم القيام بها | : إذا تقرر تنفيذ رقابات القيمة،<br>يجب تنفيذ رقابات جوهرية | <b>خطر ضعيف</b> |

Source : Korami (2012, p. 84).

## 4.4. الفحص التحليلي

يخدم الفحص التحليلي هدفا مزدوجا، حيث:

- يستخدم خلال مرحلة تخطيط وتحضير المهمة، إذ يسمح بتحديد مجالات الخطر الرئيسية والأعمال التي يتعين القيام بها. يستند تحديد المخاطر إلى ملاحظة الاتجاهات الرئيسية، وكذلك أرصدة الحسابات غير العادية أو التي تتعارض مع المعلومات المجمعة مسبقا؛
- في مرحلة أخرى، يتم إجراء فحص تحليلي أثناء تدقيق الحسابات الختامية أو الوسيطة.
- يعتبر الفحص التحليلي في حد ذاته أداة تدقيق لأنه يتيح فهم:
- تشكل النتيجة، وتطورها ( )
- الارتباطات فيما بين عناصر القوائم المالية، أو بين هذه العناصر المختلفة والمؤشرات الخارجية ( )
- ... )
- تشمل الأعمال المنجزة ضمن الفحص التحليلي ما يأتي:
- تحليل عام للتغيرات الرئيسية في الميزانية عند الإقفال، خارج الميزانية وحساب النتيجة (هيكل النتيجة، التغيرات في الأرصدة الوسيطة الرئيسية للتسييد )
- تحليل شامل للعلاقات الخطية التي يجب أن توجد بين النواتج والأصول، من ناحية، وبين الأعباء والخصوم، من ناحية أخرى؛
- مراجعة تطور المؤشرات التي يمكن أن توجه بفعالية أعمال الرقابة على مخاطر الائتمان؛
- تحليل تطور النسب الرئيسية للتسيير؛
- مراجعة بيانات الهيكل المالي، السيولة، والتعرض للمخاطر ( )
- ... )
- الإطلاع على النسب التنظيمية؛
- تحديد التغيرات المحاسبية التي حدثت أو التي من المقرر حدوثها؛
- تحليل موقف البنك محل التدقيق مقارنة بالسوق الذي ينشط فيه ومنافسيه.

## 5.4. تقييم أنظمة المعلومات

)

تتميز نظم المعلومات في البنوك بتعقيدها ومستوى تكاملها المرتفع، هذا الموقف لا يرجع فقط إلى الحجم الكبير للمعاملات التي يتم معالجتها، ولكن أيضا إلى التنظيم المعمول به، والحاجة إلى مراقبة النشاط لإدارة والاحتياجات التنظيمية التي تفرضها البنوك المركزية؛ فيما يلي عوامل الخطر العامة التي تواجه في البيئة المصرفية:

- الإعلام الآلي وحده هو عملية، فخسارة كل أو جزء منه يفقد المؤسسة أداة الإنتاج الرئيسية الخاصة بها.
- حجم الحركات المالية وعدم تجسد القيم النقدية والأوراق المالية يجعل من الصعب، في حالة مسار التدقيق من الوسائط المادية.
- يمكن أن تكون تكلفة حالات الفشل المحتمل بسبب الترابط بين البنوك والتأثير

- خطأ متتالية ترتبط عادة بنظم المعلومات المتكاملة، التي تتميز عموما بالإدخال الوحيد للمعاملة، والترجمة المحاسبية للأحداث اللاحقة التي تتم معالجتها بطريقة آلية.
- يضاف إلى هذه المخاطر العامة العواقب التي قد تنشأ نتيجة فشل وظيفة الإعلام الآلي، فقد يواجه البنك بعدها خطر تلف المعلومات أو فقدانها أو خطر الاحتيال أو مخاطر التشغيل.

## ) تقييم وظيفة الإعلام الآلي

- يعتمد منهج المدقق تقييم جودة الإجراءات التنظيمية المعتمدة في وظيفة ، حيث يقوده ذلك إلى إجراء اختبارات لضمان موثوقية المعالجات، وفي هذا الصدد فإن الاستنتاجات المتعلقة بتقييم موثوقية أنظمة المعلومات تؤثر في طبيعة ومدى التي يتعين تنفيذها أثناء فحص الحسابات. يتم تقييم بيئة الرقابة في ، بما فيها تطوير وإصدار تطبيقات جديدة، تعديل التطبيقات و تشغيل المعلومات

## 6.4. استخدام الإعلام الآلي في التدقيق

- ضروري بشكل متزايد في تنفيذ أعمال التدقيق، حيث يعتبر الفحص بمساعدة الكمبيوتر (ROA) من أكثر التقنيات المستخدمة في الرقابة على أنشطة المؤسسات البنكية. يركز الفحص بمساعدة الكمبيوتر على استخدام قواعد البيانات للبنك محل التدقيق، وبالتالي بالإمكان إجراء العديد من :

- التحقق من موثوقية ودقة واكتمال وسلامة البيانات قواعد البيانات؛
- تحضير معالجات خاصة، مثل الاستقصاء أو التحليلات الإحصائية؛

## المحور السادس: التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية

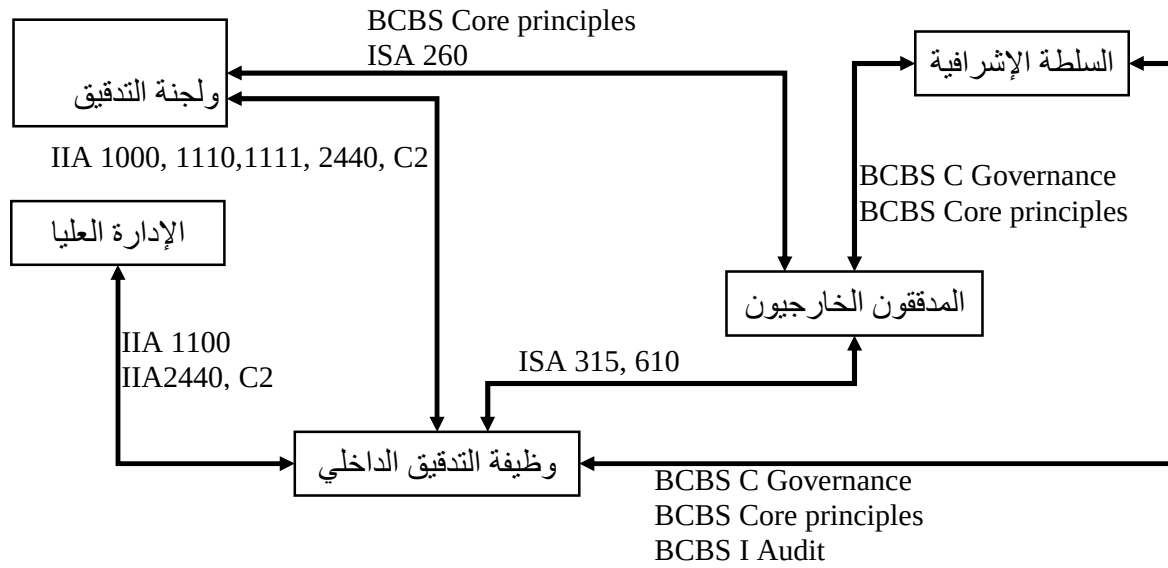
- التحقق من صحة العمليات الإدارية من خلال إعادة تطبيق القواعد الإدارية على قواعد البيانات ( فيما يخص إعادة خصم أو تقييم الأدوات).
- إن استخدام الفحص بمساعدة الكمبيوتر يجعل إجراء تحليلات شاملة أو اختبارات بالاستثناء ممكنا ومعايير الفرز، إذ يمكن تطوير تحليلات :
- أسعار الفائدة ومعدلات الهامش: تحديد معدلات منخفضة بشكل غير طبيعي، أو على العكس من ذلك، معدلات مرتفعة بشكل غير طبيعي على القروض؛
- عدم وجود بيانات: أسماء الأطراف المقابلة، قيد الأوراق المالية؛
- تقسيم التسهيلات حسب: الطبيعة، تاريخ الاستحقاق، معدل الفائدة...

### 7.4. تقرير التدقيق

- تتطلب كل مهمة إعداد مشروع تقرير متكامل، دقيق، واضح، موضوعي، يتضمن:
- هدف المهمة؛
- ي
- ي
- توصيات.
- يتم توجيه مشروع تقرير التدقيق :
- 
- مراجعة التوصيات؛
- إعداد مخطط العمل من أجل تطبيق التوصيات.
- يتم إعداد التقرير النهائي استنادا إلى إجابات .
- يجب أن يقوم المدقق الداخلي بإعداد إجراءات تغطي الجوانب الآتية:
- المدة التي يجب على الإدارة الإجابة فيها وتوصيات المدقق؛
- تقييم
- ( )
- مهمة متابعة؛
- تحديد الأعمال غير الكافية وقبول الخطر الناتج.
- يتضمن الملف الورقي هائي كل المعلومات والوثائق المستخدمة لتحقيق أهداف المهمة، خصوصا:
- الأمر بالمهمة؛
- للتدقيق؛
- المعلومات التي تم جمعها خلال مرحلة التخطيط؛
- تحليل المخاطر؛

- مخطط التوجيه؛
- برنامج التدقيق؛
- استبيانات الرقابة الداخلية التي تم تكييفها خصيصا لمهمة التدقيق الداخلي؛
- 
- المسودات الداخلية للتقرير وبطاقة المهمة؛
- رسالة تحويل مسودة التقرير للمؤسسة الخاضعة للتدقيق؛
- تعليقات المؤسسة الخاضعة للتدقيق حول إنجازات المهمة؛
- 
- التقرير النهائي؛
- بطاقة المهمة.

## (13): محيط التدقيق البنكي.



BCBS C Governance

BCBS Core principles: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة حسب لجنة " "

BCBS I Audit: مبادئ التدقيق الداخلي " "

IIA: المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

IIA 1000: الغرض والسلطة والمسؤولية؛ IIA 1100: الاستقلالية والموضوعية؛ IIA 1110: الاستقلال التنظيمي؛

IIA 1111: IIA 2440: .

ISA: المعايير الدولية للتدقيق.

ISA 260: التواصل مع أولئك المكلفين بالحوكمة؛ ISA 315: تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية من خلال فهم الكيان وبيئته؛

ISA 610: استخدام عمل المدققين الداخليين.

Source : Basel Committee on Banking Supervision (2012, p. 84).

## مراجع المحور السادس

1. عبد الوهاب نصر علي وشحاتة علي شحاتة (2008) *مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية: وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني، الدار الجامعية، الإسكندرية.*
2. Basel Committee on Banking Supervision (2002), *Internal audit in banks and the supervisor's relationship with auditors: A survey*, Bank for International Settlements, Basel.
3. Basel Committee on Banking Supervision (2005), *Compliance and the compliance function in banks*, Bank for International Settlements, Basel.
4. Basel Committee on Banking Supervision (2012), *The internal audit function in banks*, Bank for International Settlements, Basel.
5. Basel Committee on Banking Supervision (2014), *External audits of banks*, Bank for International Settlements, Basel.
6. Basel Committee on Banking Supervision (2015), *Corporate governance principles for banks*, Bank for International Settlements, Basel.
7. Dan Chelly and Stéphane Sébéloué (2014), *Les métiers du risque et du contrôle dans la banque*, Observatoire des métiers, des qualifications et de l'égalité professionnelle entre les femmes et les hommes dans la banque, Paris.
8. International Auditing Practices Committee (1984), *IAPS 1000: Inter-bank Confirmation Procedures*, IFAC, New York.
9. International Auditing Practices Committee (2001), *IAPS 1004: The relationship between banking supervisors and banks' external auditors*, IFAC, New York.
10. International Auditing Practices Committee (2001), *IAPS 1006: Audits of the Financial Statements of Banks*, IFAC, New York.
11. The Institute of Chartered Accountants of India (2019), *Guidance Note on Audit of Banks (2019 Edition) Section A - Statutory Central Audit*, The Institute of Chartered Accountants of India, New Delhi.
12. Dov Ogien (2008), *Comptabilité et audit bancaires*, 2<sup>e</sup> édition, Dunod, Paris .
13. Antoine Sardi (1996), *Audit et contrôle interne bancaire*, Editions AFGES, Paris.
14. Céline Breton (2018), *Les principes de l'audit bancaire*, <https://www.captio.fr/blog/les-principes-de-laudit-bancaire>.
15. Samid Korami (2012), *Audit Bancaire*, [https://kupdf.net/download/cours-audit-bancaire\\_5ca7e514e2b6f511264641a6\\_pdf](https://kupdf.net/download/cours-audit-bancaire_5ca7e514e2b6f511264641a6_pdf).

**المحور السابع:**

**تدقيق دورة ودائع**

**الزبائن ودورة الإقراض**

## تمهيد

نظرا لتعدد العمليات وتشابكها فإن التدقيق من خلال الدورات (Audit par cycle) أصبح ضرورياً لتدقيق ، حيث يتم تجميع الحسابات مجموعات تتوافق مع الوظائف الرئيسية للنشاط البنكي والهدف من ذلك هو إبراز التسلسل المنطقي لسيرورة التدقيق، وفي كل دورة سيكون من الممكن إتباع المراحل المختلفة لعملية التدقيق. بما أن مهمة التدقيق يقوم بها فريق، يتم تدقيق مختلف الدورات بمشاركة عدة مدققين موجودين تحت إشراف رئيس المهمة، فبعد عرض عام للدورة، يتم دراسة المخاطر الرئيسية المتعلقة بها، وتحديد مجالات المخاطر، ووصف منهج التدقيق (تقييم الرقابة الداخلية).

تتمثل الدورات الرئيسية للتدقيق في المجال البنكي في:

- - 
  - عمليات الصندوق؛
  - 
  - عمليات السوق؛
  - العمليات المالية لحساب الزبائن؛
  - التثبيات والأموال الخاصة؛
  - 
  - العمليات خارج الميزانية...
- نظرا لكثرة الدورات المتعلقة بالنشاط البنكي، سوف نتناول في هذا المحور دورتين، يمكن اعتبارهما جوهر العمل البنكي، وهما "

## 1. تدقيق دورة ودائع الزبائن

تعتبر ودائع الزبائن من أهم مصادر تمويل الأنشطة البنكية، كما أن حسن إدارتها يعتبر أحد عوامل نجاح البنوك، من خلال التحكم في تكلفتها، وتوظيفها بعائد أعلى، وإتباع إجراءات واضحة وفعالة في استقبال ودائع الزبائن، واحترام سياسة الإدارة العامة في هذا الشأن، إلى جانب الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وإثباتها محاسبيا بشكل صحيح.

## 1.1. تقديم الدورة

تحتكر البنوك والمؤسسات المالية عملية تلقي أموال عند الطلب أو لأجل من الجمهور، والتي تعتبر أهم مصدر لودائع الزبائن بالنسبة للبنوك، وتتميز بعدة خصائص:



## المحور السابع: تدقيق دورة ودائع الزبائن ودورة الإقراض

- ✓ عادة ما تستفيد من احتياطي تحسبا لأي تعثر أو فشل مالي من جانب البنك؛
  - ✓ تتطلب اليقظة فيما يتعلق بغسيل وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
  - ✓ ضرورة التعاون، وبشكل إجباري، مع السلطات الرقابية فيما يخص تنظيمها؛
  - ✓ يمكن أن يكون مصدرها زبائن ماليين ( ) أو زبائن غير ماليين.
- يمكن التمييز بين عدة أشكال للودائع:
- **حسابات الائتمان العادية ( )** : تعبر عن الحسابات الجارية، وتخضع للتصريح أمام السلطات الجبائية عن أي فتح أو وقف لها، ويمكن سحب الأموال منها في أوتتيح لصاحبها الاستفادة من مختلف الخدمات البنكية.
  - : تسمح للزبون بإيداع مدخراته مقابل عائد .
  - : يتم حظر الودائع لفترة تخضع للتفاوض بحرية بين المودع والبنك، ويتم تسديد الفوائد في تاريخ الاست .
  - يتم تحديد سعر " عن طريق التنظيم،
  - غير أن البنوك لها الحرية في تعويض الأموال الأخرى المستلمة بالسعر الذي تختاره؛ وتشمل الاقطاعات المباشرة الشائعة رسوم إدارة الحسابات وعمولات فتحها أو وقفها.
- )
- يمكن التمييز بين المخاطر المالية ومخاطر الطرف المقابل والمخاطر التشغيلية وغيرها.
- **المخاطر المالية**
  - تتضمن المخاطر المالية:
  - ✓ **خطر السيولة**: يرتبط بقدرة البنك على الاستجابة لطلبات السحب المهمة من طرف .
  - ✓ : يكون البنك عرضة له في حالة الودائع التي لا تكون بنفس العملة.
  - ✓ : يمكن أن يكون مصدره عدم وجود توافق بين الودائع واستخداماتها، فيما يخص المدة وطبيعة معدل الفائدة.
- 
- تخص مخاطر الطرف المقابل عمليات التحصيل/التسوية ( )، فهي تتعلق بتدهور وضعية المقترض أو قيمة الضمانات التي حصل عليها البنك، مسببة عدم السداد الجزئي أو الكلي للحقوق، مما يؤثر في قدرة البنك على مواجهة احتياجاته من السيولة. هذه المخاطر يمكن تفسيرها بحالة بعض الأسواق أو لكن أيضا بسياسة المنح والتنوع التي يعتمد عليها البنك. يمكن تقسيم مخاطر الطرف المقابل إلى:
- ✓ :
  - ✓ : طريقة سداذه؛ يتطلب التقييم المبني
- لهذا الخطر تقدير التاريخ الذي سيحدث فيه تعثر الزبون.

يجب تقييم خطر عدم الاسترداد بمراعاة الضمانات التي تم الحصول عليها، فتقييم الضمانات هو عنصر أساسي لقياس المخاطر.

- المخاطر التشغيلية

هناك عدة مصادر بالنسبة للمخاطر التشغيلية أو الإدارية:

✓

✓ أخطاء التسجيل؛

✓ تقييم منخفض للإيرادات (الفوائد المدينة أو الدائنة)

✓ الاستخدام الاحتيالي للودائع؛

✓ أخطاء التصريح لدى الجهات الضريبية.

:

- : هي حسابات لم تشهد أي حركة لفترة طويلة، مما قد يجعلها عرضة للتلاعب والاحتيال من قبل الموظفين.

- **حسابات الموظفين** : يستفيد الموظفون من شروط تفضيلية فيما يخص معدلات الفائدة وشروط السحب على المكشوف، مما قد يجعلها حسابات انتقالية بغرض الاحتيال، لذا يجب إيلاء عناية خاصة لتحليل حسابات الارتباط أو الحسابات الانتظارية أو حسابات التسوية.

- **الحسابات الانتظارية والقيم قيد التخصيص** : يتم فتح هذه الحسابات لمعاملات خاصة لا تكون موضع

.

- : وهي الأموال المودعة من قبل أطراف بخلاف الزبائن، من خلال توطين أوراق أو إشعارات خصم أو حسابات زبائن ليست موضع إرسال كشوف لأسباب تتعلق بالسرية.

تخضع هذه الحسابات لمراقبة مستمرة، لكن يجب أن تحضرا باهتمام خاص، وهذا هو أحد الأدوار المسندة للمفتشية العامة.

ر ) متطلبات الرقابة الداخلية فيما يخص الدورة

من أجل خفض المخاطر المرتبطة بودائع الزبائن ينبغي أن يتضمن نظام الرقابة الداخلية كحد أدنى الإجراءات الآتية:

- سياسة محددة بشكل واضح فيما يخص الموارد (موارد بشرية، موارد مادية، الإجراءات، آليات الرقابة، توفير شريحة متنوعة من المنتجات والخدمات).

- ضمان الودائع، إذ يجب ضمان المودعين ضد أي فشل محتمل للبنك، وهو ما يعتبر عاملا لزيادة ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي.

- التحكم في مردودية الودائع ( الودائع، مخاطر العوائد المبالغ فيها عن الودائع).

## المحور السابع: تدقيق دورة ودائع الزبائن ودورة الإقراض

- (تخفيض الارتباط بالسوق النقدي أو المالي، تخفيض الارتباط بزبائن معينين أو قطاع معين أو منتج معين...).
- التحكم في الموارد لأجل، حيث تعتبر الحسابات لأجل وسندات الصندوق أو الادخار مصدرا مهما لأموال.
- تأمين إجراءات فتح الحسابات وتعديلها وكذا وإقفالها، من أجل ضمان جودة ملفات الزبائن.
- 
- إيلاء عناية خاصة لعملية وقف الحسابات، لتجنب أي أخطاء أو نسيان عند حساب.
- يجب أن يسمح نظام المعلومات ومراقبة التسيير بترجمة قرارات الإدارة إلى أهداف كمية ونوعية، ومتابعة تنفيذ هذه الأهداف في إطار موازنات أو مخطط.
- يجب تلخيص جميع الإجراءات ضمن دليل للإجراءات واضح وكامل، يوضع تحت تصرف المستخدمين.

### 2.1. تقييم نظام الرقابة الداخلية

#### أ تحضير المهمة

يمكن معالجة النقاط الآتية في هذه المرحلة:

- التنظيم العام، السياسة العامة فيما يخص اختيار الزبائن، المنتجات
- ...
- الفحص التحليلي لأحجام ونتائج النشاط خلال عدة سنوات مقارنة بالموازنات، لتحديد التغيرات المهمة والحصول على تفسيرات.
- يمكن الحصول على المعلومات بشكل أساسي من المسؤولين وفحص الدفاتر.

#### أ أعمال التدقيق

- يتضمن تقييم نظام الرقابة الداخلية فحص الإجراءات المتعلقة بالدورة ومراجعة سيرورتها، من خلال تقييم مدى فاعليتها وتقديم مقترحات لتحسينها.
- يمكن أن يستند تقييم إلى فحص مدى احترام النقاط الآتية:
- وجود معايير للاختيار عند فتح الحسابات.
- الحسابات، يتضمن على وجه الخصوص:
  - ✓ للتراخيص من قبل المدير المختص؛
  - ✓ فصل بين مهام الأشخاص المخول لهم تسجيل الحركات عن الأشخاص المخول لهم فتح
  - ✓ إنشاء ملف حول الزبون المستقبلي، والذي يمكن استخدامه بعد ذلك لتزويد أنظمة التصنيف الداخلية (الهوية، الدخل، ...)
  - ✓ وفي حالة الشركات، التحقق من صحة صلاحيات موظفيها.
- لتحديث المعلومات الدائمة (العناوين، شروط الأجور...).

يمكن إجراء تحليل

سير حسابات الودائع من خلال النقاط الآتية:

- الامتثال للأحكام التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسيل وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- تزويد الزبائن بوسائل للتحكم في حساباتهم، مثل إرسال البريد بواسطة خدمة مستقلة (وجه الخصوص)
- يجب أن تخضع عالية ، مثل الحسابات المؤقتة وحسابات الموظفين والحسابات
- طرف الإدارات المعنية.
- (الحسابات الانتقالية).
- يتم معالجة
- الأنظمة الآلية، لذا سيكون من الضروري مراقبة:
- المحاسبية.
- ( )
- التطبيق الصحيح للقواعد الضريبية.
- عملية حساب الإيرادات والتفويضات فيما يخص تحديد الرسوم.
- **المعاملات على شهادات الصندوق وشهادات الادخار على تحايل في النقدية، وبالتالي**
- يجب أن تخضع لعمليات مراقبة متكررة من طرف خدمات التفتيش، ويمكن للمدققين التحقق من النقاط الآتية:
- وجود إجراء يحكم الاكتتاب في الشهادات وسدادها (تراخيص، تفويضات، تحديد معدلات الفائدة...).
- لشهادات وتنفيذ قوائم

### ر خلاصة المهمة

مع نهاية المهمة، يجب إعداد تقرير يحدد نقاط ونقاط الضعف، مع ضرورة متابعة التوصيات التي يمكن أن تسمح بتحسين الرقابة الداخلية للتحقق من تطبيقها الفعلي.

### 3.1. فحص الحسابات

تعتمد طريقة تدقيق الحسابات إلى حد كبير على تقييم المدقق نظام لرقابة الداخلية، إلى أهمية حجم وعدد الحسابات التي يتعين معالجتها. كجزء من النهج الأول، يجب على التأقلم مع تصنيف النواتج الموزعة، وتسعيرات الزبائن، والوسائل (البشرية والمادية) ومع التنظيم العام للجهة الخاضعة للتدقيق (أدوات الرقابة، أنظمة الكمبيوتر).

### ر أهداف التدقيق

الأهداف الرئيسية لفحص الحسابات هي التأكد م :

## المحور السابع: تدقيق دورة ودائع الزبائن ودورة الإقراض

- الحسابات العادية وحسابات الادخار التي تعتبر أدوات الرقابة الخاصة بها غير كافية.
- تقييم هيكل واستقرار الودائع، التي تعتبر العامل الرئيسي لأمن ومردودية البنك.
- أخذ الفوائد بعين الاعتبار في النتيجة: تطبيق المعدلات، حساب الفوائد والمحاسبة .
- يجب أن ترتبط المراجعة التحليلية المتكررة بتحليلات الهيكل والربحية ( ) ( )  
(، فنقاط القوة التي تم تحديدها أثناء تقييم الرقابة الداخلية ستمكن من تخفيف أو تعميق أعمال التدقيق في بعض الحسابات، ومع ذلك، يجب عل :

- إجراء مقاربات بين السيورورات الإدارية والسيورورات المحاسبية.
- تحليل الحسابات العالقة.
- بين قواعد إعادة خصم الإيرادات إداريا ومحاسبيا.
- تأكيد مباشر على عينة من الزبائن.

### ر مخطط الحسابات والحسابات السنوية

- يقترح مخطط الحسابات البنكية تصنيفا للحسابات التي مصدرها الزبائن في الميزانية كالاتي:
- 22 / : ي هذا الحساب جميع الحسابات الفرعية الزبائن، لذا يفترض أن يركز عليه الفحص بالنسبة لهذه الدورة.
  - 23 / سلفيات واقتراضات: وهي الأموال الم
  - 24 / قيم مستلمة على سبيل الأمانة: وهي الأموال أو القيم المنقولة التي يحتفظ بها البنك في شكل أمانة .
  - 26 / قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة: وهي الأموال الأخرى التي مصدرها الزبائن ولا يمكن أن تظهر في الحسابات الأ
  - أما بالنسبة لحساب النتيجة، فيمكن أن تظهر المبالغ المرتبطة بالدورة في أحد الحسابين:
  - 60 / : يتضمن هذا الحساب

- 70 / : يتضمن هذا الحساب النواتج التي يمكن أن يحصل عليها البنك مقابل

...

نظرا لتعدد مصادر نواتج وأعباء الاستغلال البنكي، يتم تقسيم الحسابين السابقين إلى عدة حسابات فرعية، من بينها تلك .

حسابات الميزانية كلها مجمعة في المركز الثالث من الخصوم تحت مسد "ديون اتجاه الزبائن"  
"ديون ممثلة بورقة مالية".

## ١ تقييم هيكل الودائع

إن أهمية واستقرار الودائع يعتبر عاملا محددًا لأمن ومردودية البنك، مما يتطلب فحص دقيق لهيكل ووضعية الودائع، انطلاقًا من التقارير والوثائق المتاحة من أجل:

- تقييم مدى قدرة موارد الزبائن على تغطية استخداماتهم الارتباط بالسوق النقدي والأسواق المالية.
- حساب نسبة الموارد غير المجزية (Ressources non rémunérées) إلى الموارد المجزية، والتي تعتبر عاملا مهما للمردودية.

تعتبر مجزية (Rémunérées).

- متوسط قيمة الوديعة )، وحصة الزبائن المهمين من إجمالي الودائع،
- يتيح تقييم استقلالية البنك بالنسبة لفئة معينة من الزبائن.

## ٢ صحة، تبرير وتصنيف الحسابات

يجب أن يركز التأكيد المباشر على الحسابات العادية للزبائن، التي لا يوجد وسيلة أخرى للتأكد منها، ونظرا للكم الهائل من الحسابات يتطلب الأمر استخدام الطرق الإحصائية لتحديد حجم العينة واختيار الحسابات . يمكن أن تكون أيضا الحسابات لأجل وسندات الصندوق الاسمية وحسابات التوفير لتأكيد، كما تعتبر مستندات الإثبات والفحص التحليلي

يمكن أن يتم اختيار العينة التي تخضع للرقابة من خلال:

- أخذ جميع الحسابات التي تتجاوز أرصدها عتبة معينة.
- بالنسبة للباقي، يتم أخذ نسبة معينة.
- يمكن أن تشمل الرقابات الأعمال الآتية:
- مقارنة اتفاقية فتح الحساب أو شهادة سند الصندوق مع المحاسبة، من حيث المبلغ، المعدل، بتاريخ البدء، بتاريخ المحاسبة، وبتاريخ الاستحقاق.
- مراقبة طريقة الحساب والإدراج المحاسبي للفوائد المستحقة إلى غاية تاريخ الاستحقاق، مع التأكيد على أن اليوم الأول والأخير يجب إدراجهما في الحساب.
- يجب مقارنة معدلات الفائدة مع المعدلات ضمن الشروط العامة للبنك، وفي الحالات الاستثنائية، التأكد من ترخيصها من طرف شخص مؤهل، فأي معدلات مرتفعة أو منخفضة بشكل غير عادي مقارنة بالسوق النقدي يجب أن تكون موضوعا للفحص لتحديد الأسباب.

يتم الرقابة على صحة الأرصدة أساسا من خلال طلب التأكيدات المباشرة، إلى جانب الرقابات الأخرى التي تهدف إلى التأكد من أن:

- الحسابات تستوفي المتطلبات التنظيمية السارية، وهذا يختلف حسب فئة الحسابات، فتحليل الأرصدة، المدة والمعدلات يسمح باكتشاف الإ.

- تاريخ 31 ديسمبر، وتم تسجيلها محاسبيا كأعباء. ويتم فحص شروط حساب وإثبات الفوائد محاسبيا للتأكد من:

✓ وقف جميع الحسابات؛

✓ توافق المعدلات المستخدمة مع التنظيم وقرارات الإدارة بالنسبة للمعدلات الحرة؛

✓

✓ بيا، وأن أعباء الفوائد قد تم أخذها بعين الاعتبار في حساب النتيجة.

- حسابات تحويل عقد الفاتورة: تهدف الرقابات إلى التأكد من أن هذه الحسابات مستخدمة فعلا في إطار عمليات عقد الفاتورة لصالح الزبائن، وأنها مبررة.

- ودائع الضمان في إطار تقديم الخدمات (تأجير الخزائن، عمليات على السندات... ( وتهدف الرقابات إلى التأكد من أن هذه الحسابات مبررة، وأنها لا تتضمن عناصر أخرى.

- : يتضمن هذا الحساب المبالغ التي ينتظر تخصيصها للجانب الدائن من الزبائن، وتهدف الرقابات إلى التأكد من أن المبالغ التي تتضمنها هذه الحسابات مبررة، وليست قديمة، وأنها لا تتضمن عناصر أخرى.

يتم وقف الحسابات لأجل وحسابات الادخار بشكل دوري حتى يمكن حساب الفوائد المدينة أو الدائنة، ويتضمن تدقيق وقف الحسابات أساسا :

- جميع الحسابات تم وقفها.

- المعدلات المستخدمة صحيحة ومرخصة.

- عمليات الحساب دقيقة.

- تغييرات العمولات مبررة ومرخصة من طرف شخص مؤهل.

- تم إثباتها في حسابات الأعباء والنواتج للفترة المعنية.

**المعلومات في الملحق وتقرير التسيير**

يجب على المدقق التحقق من أن المعلومات الضرورية والمطلوبة حول الحسابات الدائنة للزبائن، والتي تكتسي أهمية بالغة قد تم عرضها في ملحق القوائم المالية السنوية وتقرير التسيير.

## 2. تدقيق دورة الإقراض

يعتبر الإقراض من أهم الوظائف التقليدية للبنوك، كما تعتبر القروض أهم استخدام لأموال البنك، وأهم مصدر لإيراداتها، كما أن إدارة القروض تعتبر عاملاً لنجاح البنك واستمراريته، وخصوصاً فيما يتعلق بمنح القروض، إدارة المخاطر، وتحصيل الفوائد وأقساط القروض؛ مما يتطلب اهتمام كبير بدورة الإقراض، والتأكد لقانونية والتنظيمية المعمول بها، ضمن مختلف مراحل عملية الإقراض.

### 1.2. تقديم الدورة

ترتبط مخاطر الائتمان بتدهور وضعية المقرض أو قيمة الضمانات التي حصل عليها البنك، مما يؤدي

تتعلق مخاطر البلد بالحقوق أو الالتزامات خارج الميزانية المماثلة، اتجاه مدينين من القطاعين العام والخاص مقيمين في بلدان يمكن أن يبرر وضعها المالي تخصيص مؤونات، وخصوصاً إعادة جدولة الديون في إطار متعدد الأطراف أو توقف المدفوعات المتعلقة بديونهم.

نتمان، فإن عجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم أمر غير وارد، فمخاطر البلد قائمة على عدم القدرة على تحويل المبالغ المقابلة وعدم الوفاء بالالتزامات تجاه حصة البلد الذي يوجد فيه المقرضون.

#### - الخطر التشغيلي

تنشأ المخاطر التشغيلية عن عدم كفاية إجراءات منح القروض أو متابعتها من الناحية الإدارية، ولاسيما فقدان المعلومات أو سوء حفظ المستندات القانونية اللازمة لاسترداد المبالغ المستحقة أو متابعة استحقاق الضمانات، وتنشأ نتيجة فشل العنصر البشري أو التقني.

تسمح إجراءات الالتزام بالقروض ومنحها بضمان ملاءمة التسهيلات الممنوحة للوسائل والمساحة المالية للبنك وأهدافه (الزبائن المستهدفون والسوق...)، كما يجب أن تمتثل هذه الإجراءات للوائح الاحترازية، ويتمثل دور الرقابة الداخلية في التأكد من أن مستوى المخاطر متوافق مع السياسة المحددة من طرف البنك. يسمح الاعتراف الشامل بمخاطر الطرف المقابل بتقييم مستوى المؤونات المطلوبة، ويستند هذا الاعتراف إلى إنشاء نظام داخلي للتنقيط وإجراء للمراجعة الدورية وتحديث الملفات، وتحليل منتظم للحالات (تحديد سريع لحالات عدم الدفع أو التجاوزات المحتملة).

يتم تقييم المخاطر عموماً على أساس تحليل فردي لملفات الحقوق، مما يجعل من الممكن تحديد مستويات دنيا من المؤونات. عندما يكون هذا الفحص الفردي غير ممكن، نظراً لـ الكبير أو مبالغها الضعيفة



## المحور السابع: تدقيق دورة ودائع الزبائن ودورة الإقراض

(قروض استهلاكية)، يمكن استخدام أساليب إحصائية استنادا إلى بيانات تاريخية خارجية (التصنيف) أو داخلية ( )

- وجود أهداف وإستراتيجيات محددة بشكل واضح.
  - نظام صلب لقياس وإدارة المخاطر.
  - وظيفة فعالة للتحليل المالي.
  - نظام داخلي للتنقيط.
  - خيص والحدود
  - (مراقبة احترام الحدود، تحديد سريع للمستحقات غير المسددة، بائن، المراجعة الدورية للملفات).
  - مردودية مقبولة للمحفظة.
  - (خلية مراجعة الـ )
  - وظيفتين فعاليتين واحدة قانونية وأخرى للمنازعات.
- إجراءات للتحكم في الخطر التشغيلي
- إجراءات تشغيلية صارمة (الفصل بين الوظائف والمهام، دليل الإجراءات... )
  - تسيير فعال للمحفظة.
  - احترام الإجراءات التنظيمية.
  - تدقيق منتظم.

## 2.2. الخطوات الأولى للتدقيق

### أهداف التدقيق

- تهدف أعمال التدقيق لجمع العناصر المقنعة، الكافية والملائمة للحصول على تأكيد معقول يسمح بإبداء رأي حول القروض، هذا الهدف يمكن بلوغه من خلال رقابات تسمح بضمان:
- تبرير، صحة وتصنيف جيد للحسابات، لتجنب عدم الانتظام والقروض الـ همية.
  - كفاية التسجيلات المحاسبية.
  - تقييم جودة محفظة القروض يسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية ونتيجة البنك.
  - تقييم المؤونات التي لها تأثير مهم في النتائج، وعدم كفايتها يؤثر سلبا في مستقبل البنك.
  - استقلالية الدورات المحاسبية والفحص التحليلي للنتيجة، أخذ الإيرادات المحصلة بشكل صحيح، نظرا لوجود تفاوت بين ظهور الإيرادات وأخذها بعين الاعتبار في النتائج، حيث يكون

- حص العمليات مع الأطراف المرتبطة.
- فحص المعلومات المالية في الملحق وتقرير التسيير.

المنهجية العامة لتدقيق

- التحضير للمهمة : أخذ معرفة كافية، تحديد المهمة، تقييم الرقابة الداخلية بما يتيح تحديد نقاط القوة التي يمكن أن يركز عليها المدقق، تحديد طبيعة ومدى الرقابات بالنظر إلى عتبة المعنوية وجودة الرقابة الداخلية، وضع برنامج للتدقيق وتخطيط المهمة.
- أعمال التدقيق: مراقبة الحسابات وفقا لبرنامج التدقيق، تحليل العمليات العرضية والاستثنائية التي لا تتبع من النشاط الرئيسي والجاري للبنك.
- أعمال نهاية المهمة: المكتشفة في إطار مهمة التدقيق، تقييم مدى أهميتها التي تتطلب تصحيح الحسابات أو تحفظ في التقرير أو رفض المصادقة، مقارنة الحسابات الختامية مع الحسابات المدققة، الفحص النهائي للمعلومات في الملحق وتقرير التسيير، تحرير التقرير والتعبير عن الرأي.

يحب على المدقق التعرف على الجوانب الآتية:

- سياسة الإقراض المحددة من طرف الإدارة
- تسليط الضوء على العمليات التي لها تأثير في
- تحليل تطور محفظة القروض
- العوامل الاقتصادية الكلية التي لها تأثير في جودة القروض.
- تصنيف القروض استنادا لنظام داخلي للتقييم.
- مساهمة نشاط الإقراض في النتيجة الجارية.

يوفر الفحص التحليلي الأولي لتنظيم الأعمال والمنتجات من خلال مراقبة التسيير فهما أفضل للنشاط وتشكيل النتائج، تركز هذه المرحلة من العمل على تحليل العناصر الآتية:

العرض التجاري والتسعير

- يتطلب تحليل العرض التجاري فهم شريحة ، وإستراتيجيات تطوير الزبائن، والأسعار المعتمدة ويغطي هذا التحليل كلا من مخطط تطوير المنتجات وأساليب التوزيع والإدارة؛ يمكن التمييز بين المنتجات أو التي تولد عمولات، لذا يتم حساب الأسعار في تكوين الهوامش.
- قبل بدء العمل التفصيلي الذي ينفذ لاحقا على الجوانب السابقة، يتم إعداد نتائج التسيير وتحليلها، عن طريق التمييز بين المجموعات المتجانسة حسب قطاعات الزبائن (الأفراد، المهنيين، الشركات... ) (القروض العقارية، قروض التصدير... )، والمناطق الجغرافية.

**- محيط المتدخلين**

يتطلب الأمر قبل تحليل النتائج تحديد شامل للعلاقات التعاقدية الداخلية والخارجية التي أنشأها البنك لتطوير أنشطته الائتمانية. هذه العلاقات أساسا بطرق الإدارة والمكافآت لمقدمي الأعمال، شبكة أو الشركاء الخارجيين والداخليين، اللذين تم تفويض مراحل معينة من إدارة الائتمان لهم.

**- القواعد الداخلية لمراقبة التسيير**

يتطلب تحديد النتائج حسب أنشطة الأعمال أو الأسواق تعريفا داخليا للفرضيات الخاصة بمراقبة التسيير، والتي ترتبط بشكل أساسي بمعدلات التنازل الداخلي، وقواعد تخصيص التكاليف العامة للمكتب الرئيسي وقواعد تخصيص الأسهم والموارد طويلة الأجل.

**3.2. تقييم نظام الرقابة الداخلية**

يعد تقييم الرقابة الداخلية مرحلة أساسية ضمن منهجية التدقيق، تتيح للمدققين التدخل في جميع إجراءات البنك، وبالتالي تحديد مجالات المخاطر المحتملة.

يركز تقييم الداخلية المتعلق بنشاط الإقراض على تحليل:

- .
- السليمة.
- .
- .
- .
- .
- في الممارسة العملية، يمكن إجراء تحليل إجراءات الائتمان من خلال ثلاث خطوات:
- م دليل الإجراءات، مقابلات مع المسؤولين الرئيسيين،
- التقارير الداخلية (التفتيش، التدقيق الداخلي) الخارجية (الرقابية).
- تحديد نقاط القوة والضعف في الإجراءات (مراقبة الامتثال لأهداف التدقيق).
- من خلال اختبارات المطابقة على عينة من الملفات.

**ج تحليل إجراءات الالتزامات**

- يتضمن فحص إجراءات الالتزامات مراجعة النقاط الآتية:
- الامتثال لسياسة العرض (سياسة الإقراض، جداول الأسعار، شروط التنفيذ...).
- جود أنظمة للتنقيط ونظام لتفويض.
- لتراخيص.
- (تحليل الملفات في لجنة الائتمان، وجود أوراق
- وقعة من طرف المسؤولين المؤهلين).

- مراقبة الملفات المادية (اكتمال المستندات المطلوب توفيرها).
- يجب أن يسمح ذلك بضمان كفاية المعرفة الصحيحة لقواعد سير الإجراءات وتطبيقها اليومي من قبل

### تسيير المستحقات السليمة

- نقاط الرقابة الداخلية الرئيسية في هذه المرحلة تتعلق أساسا بما يأتي:
- متابعة تسوية مواعيد الاستحقاق وإعادة التذكير بالمستحقات غير المسددة.
- تحديث المعلومات المتعلقة بدورة حياة الملف، وخاصة الضمانات.
- إدارة الأحداث المؤثرة في وضعية القرض ( ... )
- يجب أن تؤدي مراجعة هذا الإجراء إلى قيام المدقق بالتأكد من عدم وجود سجلات سليمة تم تصنيفها كمشكوك فيها.

يتم تنفيذ توزيع العرض الائتماني بشكل متزايد من خلال قنوات التوزيع الجديدة ( )، هذه التقنيات الجديدة تقود البنوك للتزود بأنظمة جديدة ومتكاملة بشكل متزايد. في هذا السياق، يجب أن تتيح مراجعة المخاطر على وجه الخصوص:

- ضمان جودة التجهيزات المستخدمة وقدرتها على التطور بمرور الوقت لمواجهة العمليات.
- فهم مستويات الأمان المختلفة لهذه التجهيزات لمنع خطر الفشل (وجود نظام النسخ الاحتياطي) والهجمات الخارجية (الفيروسات...).
- تقييم تنظيم المهام في سياق تكون فيه الفرق
- تحديد الممارسات التجارية ومستوى الأمن التشغيلي .
- تتمثل الأهداف الرئيسية لتقييم نظام مراقبة المخاطر في ضمان قدرة البنك على حصر قروضه الخطرة بشكل شامل، وإبداء الرأي حول مستوى التحكم الذي يتمتع به فيما يخص المؤنات المشكلة.
- مراقبة المخاطر تجعل من الممكن إحصاء المستحقات الخطرة والتي تعتمد إلى حد كبير على:
- تحليل طرق مراقبة المخاطر السليمة: تحليل التجاوزات المسموح بها في الحدود، وتنفيذ متابعة الملفات

...

- وجود إجراء داخلي للتصنيف: يتعين على المؤسسات الائتمانية بناء نظام تصنيف خاص بها يؤدي إلى وضع نقطة لكل طرف مقابل وفقا لمستوى مخاطرته؛ يتكون هذا النظام عموم
- جميع الملفات في مجموعات متجانسة.

- وجود تنظيم قطاعي في المجالات الحساسة: يمكن أن تستند مراجعة المخاطر في بعض الحساسية تقليديا من حيث مخاطر الطرف المقابل، عند الاقتضاء، إلى عمل الإدارات المتخصصة التي قد تنشئها المؤسسات في هذه القطاعات ( )

## المحور السابع: تدقيق دورة ودائع الزبائن ودورة الإقراض

- تحليل إجراءات خفض تصنيف القروض السليمة إلى قروض مشكوك في تحصيلها، ثم القروض المشكوك في تحصيلها إلى ق : تعتبر الطبيعة الآلية و/أو الرسمية للتخفيضات من فئة إلى أخرى نقطة حساسة؛ يجب أن تدرج هذه التخفيضات ضمن الإطار التنظيمي المصرفي، يجب أن تضمن إجراءات خفض التصنيف الامتثال لمبدأ " " (توسيع مجال الشك ليشمل جميع الالتزامات التي تم أخذها في الاعتبار، بمجرد تحديد أحد هذه الالتزامات على أنه مشكوك فيه).
- مراجعة هياكل مراقبة مخاطر الائتمان: إن وجود وحدة مراقبة سواء على المستويين المحلي والوطني يجب أن يجعل من الممكن فهم طبيعة المخاطر بشكل كامل؛ يجب أن يستند هذا التقييم أيضا إلى خدمات عرضية هيئات التفتيش والتدقيق الداخلي.
- تتيح مراجعة نظام مراقبة المخاطر أيضا تقييم طرق الاحتياط المطبقة من طرف البنوك المدققة؛ غالبا ما تكون طرق تحديد المؤونات خاصة بمجموعات محددة، وفقا لحجم الملفات أو خاصة بكل شريحة كبيرة من : المؤونات الإجمالية للالتزامات الصغيرة (القروض الشخصية)، المؤونات الفردية للملفات الهامة ( ) .
- يشمل تقييم إجراءات تحديد المؤونات الإجمالية:
- تحليل أساليب تشغيل أنظمة التصنيف الداخلي، والتي يجب أن ترتبط بطبيعة المعلومات المستخدمة في التصنيف، قدرة المديرين على تعديل التصنيفات، استخدام قواعد البيانات الخارجية.
- مراجعة طرق حساب احتمالات التعثر بناء على التتبع: سوف يتعلق الأمر بالأسس المستخدمة مثل القواعد الإحصائية الداخلية الناتجة عن تحليل الفترة والعينة الملاحظة، أو خارجية بسبب عدم وجود بيانات داخلية كافية، في هذه الحالة يمكن للبنك استخدام البيانات المقدمة حول هذا الموضوع من الوكالات الرئيسية للتصنيف.
- تقييم حسابات احتمالات الخسارة في حالة العجز، والتي تأخذ عموما في الاعتبار خصائص المقترض (التصنيف، البلد، الحجم وقطاع النشاط...) ( )
- السداد اعتمادا على طبيعة القرض)، سياسة السداد، أو العوامل الخارجية (الدورات الاقتصادية).
- 
- التحقق من مراعاة جميع هذه المعايير المختلفة حساب المؤونات الإجمالية، والتحقق من المحاسبة عن المؤونات أو أن التحديث تم في وقت ا .
- لضمان التطبيق الصحيح لمبادئ تحديد المؤونات الإجمالية أو الفردية المحددة، يمكن للبنوك تطوير مناهج شاملة لتغطية المخاطر حسب فئات المحفظة الرئيسية.
- : استبيان الرقابة الداخلية )
- يمكن أن يتخذ استبيان الرقابة الداخلية الشكل الآتي فيما يخص دورة الإقراض:

| لا ينطبق |  |  |                                                             |
|----------|--|--|-------------------------------------------------------------|
|          |  |  | السياسة العامة                                              |
|          |  |  | سياسة البنك فيما يخص القروض محددة بدقة.                     |
|          |  |  | قامت الإدارة بتحديد أهداف عامة فيما يخص:                    |
|          |  |  | 0                                                           |
|          |  |  | 0 ترخيص القروض؛                                             |
|          |  |  | 0 تجديد القروض؛                                             |
|          |  |  | 0                                                           |
|          |  |  | 0 المردودية؛                                                |
|          |  |  | 0 طبيعة القروض.                                             |
|          |  |  | تم تبليغ هذه الأهداف إلى المسؤولين عن ملفات القروض.         |
|          |  |  | تفويض السلطات                                               |
|          |  |  | يوجد تفويض من طرف الإدارة فيما يخص الترخيص بالقروض.         |
|          |  |  | ي المرخص لهم من طرف الإدارة بـ                              |
|          |  |  | المعنية.                                                    |
|          |  |  | تم وضع حدود التفويض على عدة مستويات:                        |
|          |  |  | 0                                                           |
|          |  |  | 0 حسب طبيعة                                                 |
|          |  |  | 0                                                           |
|          |  |  | 0                                                           |
|          |  |  | 0                                                           |
|          |  |  | تشير تراخيص القروض بشكل واضح إلى:                           |
|          |  |  | 0                                                           |
|          |  |  | 0 طبيعة المستحقات؛                                          |
|          |  |  | 0                                                           |
|          |  |  | 0 الضمانات وتاريخ استحقاقها؛                                |
|          |  |  | 0 تاريخ الصلاحية؛                                           |
|          |  |  | 0 ( ) ... )                                                 |
|          |  |  | الفصل بين المهام                                            |
|          |  |  | يتم الإفراج عن ( )                                          |
|          |  |  | .                                                           |
|          |  |  | قبل الإفراج عن الأموال، يتم التحقق من وجود الملف والضمانات. |

## المحور السابع: تدقيق دورة ودائع الزبائن ودورة الإقراض

|  |  |  |                                                                                                                       |
|--|--|--|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  | هناك خدمة للتدقيق الداخلي.                                                                                            |
|  |  |  | إذا كان الأمر كذلك، هل تقوم هذه الخدمة بالرقابة على الامتثال لمختلف الإجراءات، وهل ملفات القرض من حيث المبالغ والشكل. |
|  |  |  |                                                                                                                       |
|  |  |  | تتضمن ملفات القروض العناصر الآتية:                                                                                    |
|  |  |  | o وصف دقيق للتمويل؛                                                                                                   |
|  |  |  | o موضوعه، طبيعته، مبلغه، شروطه؛                                                                                       |
|  |  |  | o                                                                                                                     |
|  |  |  | o                                                                                                                     |
|  |  |  | o توزيع رأس المال على قطاع النشاط؛                                                                                    |
|  |  |  | o تفاصيل القروض الممنوحة من البنوك                                                                                    |
|  |  |  | o تاريخ الحساب؛                                                                                                       |
|  |  |  | o بيانات رقمية حديثة: سنوية حديثة ومصادق عليها، حسابات تقديرية؛                                                       |
|  |  |  | o التصنيف: البنك المركزي أو هيئات التصنيف الأخرى؛                                                                     |
|  |  |  | o التفاصيل والوثائق الداعمة للضمانات: وصف الأصول وتقييمها، كشف الرهن /أو ضامنيهم...                                   |
|  |  |  | o التحليل المالي وفقا لمنهجية موحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمالي وآفاق العمل والنسب وتحليل المنافسة؛        |
|  |  |  | o جودة المساهمين والمديرين.                                                                                           |
|  |  |  | يتم الاحتفاظ بأصول العقود والضمانات في مكان آمن.                                                                      |
|  |  |  | <b>تغطية</b>                                                                                                          |
|  |  |  | :                                                                                                                     |
|  |  |  | o                                                                                                                     |
|  |  |  | o                                                                                                                     |
|  |  |  | o منطقة جغرافية.                                                                                                      |
|  |  |  | يتم تحديث هذه الحدود دوريا.                                                                                           |
|  |  |  | .                                                                                                                     |
|  |  |  | تمت الموافقة على هذه التجاوزات مقدما من قبل شخص لديه سلطة القرار.                                                     |
|  |  |  | هناك أدوات لرصد التجاوزات.                                                                                            |
|  |  |  | الالتزامات بالحصول على وضعية موحدة لكل زبون (الميزانية)                                                               |
|  |  |  | (الميزانية)                                                                                                           |

|  |  |  |                                                                                                                         |
|--|--|--|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  | يتم تنفيذ هذه المتابعة عدة مرات.                                                                                        |
|  |  |  | يمكن لمديري الملفات الرجوع إلى الحسابات المفتوحة باسم الزبون في أي وقت، وتحليل تطور هذه الحسابات مقارنة بالحدود مسبقاً. |
|  |  |  | هناك لجان .                                                                                                             |
|  |  |  | تضمن هذه اللجان أو غيرها الالتزام الكلي للبنك.                                                                          |
|  |  |  | تسمح كشوف المتابعة بتحديد القروض التي انتهى تاريخ صلاحيتها وتاريخ تجديد .                                               |
|  |  |  | يمكن إجراء مقارنة بين هذه الكشوف والحسابات.                                                                             |
|  |  |  |                                                                                                                         |
|  |  |  | هناك سياسة عامة للبنك فيما يخص:                                                                                         |
|  |  |  | o تحويل المستحقات إلى مستحقات مشكوك فيها؛                                                                               |
|  |  |  | o تحويل المستحقات المشكوك فيها إلى متنازع عنها؛                                                                         |
|  |  |  | o                                                                                                                       |
|  |  |  | o                                                                                                                       |
|  |  |  | .                                                                                                                       |
|  |  |  | هناك مصلحة مسؤولة عن مراقبة ملفات الدعاوى القضائية.                                                                     |
|  |  |  | يوجد نقل فعلي للملفات لهذه المصلحة.                                                                                     |
|  |  |  | يتم وصف إجراءات المنازعات وتقييم فعاليتها.                                                                              |

## 4.2. رقابة الحسابات

نظراً لكثافة العمليات، تستند الرقابات الممكنة على عمليات الإقراض أساساً إلى:

- تقييم أداء نظام المعلومات، والذي يعتمد بشكل رئيسي على:

✓ فحص طرق تغذية أدوات التسيير والمحاسبة؛

✓ تحليل تدفقات التسيير

✓ مراجعة الرقابات التي يوفرها نظام المعلومات في حد ذاته.

- مراجعة الإجراءات الداخلية للإثبات ومتابعة الحسابات، من خلال تنظيم حسب مستويات الرقابات التي يمكن أن تكون دائمة أو دورية.

✓ يتم تقسيم الرقابات الدائمة إلى مستويين:

: رقابات يومية يقوم بها موظفو التشغيل أو التسلسل التنظيمي المباشر؛

: المتعاونون الخارجيون في العملية، الذين يقومون دورياً بتبرير الأرصدة المحاسبية،

.

✓ يتم تقسيم الرقابات الدورية إلى مستويين :



## المحور السابع: تدقيق دورة ودائع الزبائن ودورة الإقراض

: نظام الرقابة عن طريق المحاسبة المركزية؛

: رقابة المفتشية العامة المرتبطة بالإدارة، كي تكون مستقلة عن الوحدات أو

الوظائف، ويمكنها التحقق من كل شيء بما في ذلك الرقابات الدائمة.

### ر مخطط الحسابات والحسابات السنوية

الميزانية المرتبطة بدورة الإقراض ( )، والتي يجب أن تكون موضوعا للرقابة في:

- / 20 : تشمل كل أشكال القروض الممنوحة للزبائن، بما فيهم الأفراد والمؤسسات، ولا

تتضمن القروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، لأن هذه الأخيرة تصنف ضمن العمليات بين البنوك، والتي تكتسي طابعا خاصا.

- / 22 : ويقتصر الأمر هنا على الحسابات الجارية، التي تستقبل مبالغ القروض

والخدمات البنكية المستحقة.

- / 24 قيم ممنوحة على سبيل الأمانة: وهي الأموال أو القيم المنقولة .

- / 26 قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة: وهي الأموال الأخرى التي تم منحها للزبائن، ولا يمكن أن تظهر في الحسابات الأخرى.

- / 28 ديون مشكوك فيها: ويستقبل مبالغ القروض التي أصبح استردادها من الزبون غير مؤكد، بسبب تدهور وضعه المالى .

- / 29 خسائر القيمة عن الديون المشكوك فيها: ويستقبل مبالغ الخسائر أو تخفيضات القيمة التي تم تخصيصها تحسبا لعدم تحصيل مبلغ الدين المشكوك فيه بشكل نهائي.

أما بالنسبة لحساب النتيجة، فيمكن أن تظهر المبالغ المرتبطة بالدورة في أحد الحسابين:

- / 70 : حيث يستقبل هذا الحساب في أحد حساباته الفرعية النواتج المتأتية من القروض، في شكل فوائد وعمولات عن الخدمات البنكية.

- / 68 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة: يستقبل في أحد حساباته الفرعية مخصصات الدورة من خسائر القيمة عن القروض المشكوك في تحصيلها.

بالنسبة للحسابات السنوية، فإن حسابات الميزانية كلها مجمعة في المركز الخامس من الأصول تحت "سلفيات وحقوق على الزبائن".

فيما يتعلق بأنشطة الإقراض، تشكل إجراءات مقارنة المستحقات والمؤونات بين السلاسل الإدارية والأرصدة المحاسبية أكثر مجالات الرقابة حساسية؛ ويمكن أن تأخذ عدة أشكال:

- (التسوية) الصحيحة بين قواعد الإدارة والقواعد المحاسبية المتعلقة بمستحقات القروض غير

- المقارنة بين جميع السيرورات الإدارية والسيرورات المحاسبية .
- التوفيق بين المحاسبات المساعدة والمحاسبة المركزية.
- تحليل الانحرافات.

تشتمل مراقبة الحسابات على أربع مراحل أساسية:

على الحسابات، الفحص التحليلي النهائي واستخدام التدقيق بمساعدة الكمبيوتر.

)

يجب أن يتيح تدقيق نشاط الإقراض إمكانية التحقق من صحة المحاسبة لمبالغ التي تم مراجعتها، لاسيما فيما يتعلق بالعمليات التي تم إعادة جدولتها، وتخفيض تصنيف القروض المشكوك في تحصيلها إلى قروض متعثرة، وقواعد الاحتياط من المخاطر والمعلومات المالية التي يجب تقديمها بشأن مخاطر الائتمان. يجب أن يحقق اختيار المستحقات الرئيسية التغطية المثلى للقروض التي تم التحقق منها. يمكن تصميم معايير الاختيار المعتمدة على النحو الآتي:

- اختيار القروض الرئيسية بالمبلغ الإجمالي .
- اختيار الملفات الرئيسية التي تتضمن خطر صافي قوي
- اختيار القروض الرئيسية وفقا للمبالغ غير المسددة
- اختيار الملفات

انطلاقا من الاختيار الذي تم إجراؤه، يجب على المدقق التركيز على مستوى الحيطة من جميع مستحقات الزبائن المتميزين من خلال:

- تحليل الوضع المالي للزبون ( بيانات المالية ، التنقيط... ) .
- تحليل الوضع القانوني للملف ( ... ) .
- التي يحتفظ بها البند (بيانات الرهن العقاري... ) .

يتم هذا الفحص خلال المقابلات مع المديرين المسؤولين عن الملفات والمديرية القانونية، وعن طريق

يتم إنشاء بطاقات القرض لكل ملف بشكل عام، مع توضيح طبيعة العملية والمبالغ المعرضة للخطر وأي إجراءات قانونية جارية وتقييم الضمانات والاستنتاجات فيما يتعلق بتغطية المخاطر.

تستند مراجعة القروض السليمة إلى النهج العملي نفسه الذي تتبعه مراجعة القروض المعدومة ( معايير الاختيار المستخدمة متنوعة فهي:

- اختيار الملفات وفقا نيف الداخلي للبنك
- اختيار الملفات وفقا لقطاع
- اختيار الملفات وفقا لأهمية المبالغ؛
- اختيار الملفات

## المحور السابع: تدقيق دورة ودائع الزبائن ودورة الإقراض

بالنسبة للقروض المرتبطة بالالتزامات الدولية، يجب على البنوك إنشاء نماذج داخلية لتقييم مخاطر

ينقسم تقييم النماذج الداخلية لتحديد مؤونات مخاطر البلد إلى ثلاث مراحل رئيسية:

- مراجعة إجراءات جرد المستحقات التي تدخل في إطار الحيلة من مخاطر البلد: يجب أن تتيح الإجراءات ضمان شمولية عملية الجرد داخل جميع الإدارات أو الكيانات أو البلدان.
- قواعد تحديد البلد " حساسية": للاختيار بين بلد الإ
- :

، يتم تحديثها دوريا.

### ر المراجعة التحليلية النهائية

يجب أن تسمح المراجعة التحليلية النهائية لمدقق الحسابات بفهم التطورات المسجلة في المبالغ المستحقة؛ يستند هذا التحليل بشكل أساسي إلى العمل الذي تقوم به إدارة مراقبة التسيير، من المثير للاهتمام وضع البيانات في منظورها الصحيح من خلال مقارنة البيانات:

- من شهر إلى آخر

- المالية السابقة

- من حيث الاقتصاد .

تتيح المراجعة التحليلية النهائية أيضا □□□□□ ومقارنة مؤشرات النشاط الرئيسية (التنفيذ، معدل السداد، ... )، بالإضافة إلى التحليل حسب معدلات الهامش، والمقارنة بين استخدامات وموارد الفئات الرئيسية للقروض.

### ر اللجوء إلى التدقيق بمساعدة الكمبيوتر

أداة تحليل يتم استخدامها بشكل متزايد من قبل المدققين لإجراء التحليلات الشاملة أو إجراء

(المستحقات، المعدلات، الهوامش، نوع القروض، المواعيد

النهائية... ) ومعايير الانتقاء المستخدمة، يمكن تطوير تحليلات من حيث:

- أسعار الفائدة ومعدلات الهامش ( نخفضة أو مرتفعة بشكل غير طبيعي)
- مواعيد الاستحقاق غير المنتظمة
- عدم وجود بيانات ( الطرف المقابل، التصنيف... )
- تصنيف المستحقات ( بيعة، المعدل، الاستحقاق... ) .

### ر أدوات التدقيق:

بالنسبة لدورة الإقراض، يمكن لبرنامج العمل أن يتخذ الشكل الآتي:

| الأعمال التي سيتم إنجازها |  |                                                                                                                     |
|---------------------------|--|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                           |  | أولية                                                                                                               |
|                           |  | إجراء مراجعة تحليلية للبنود المعنية، من خلال إجراء مقارنة لعدة سنوات.                                               |
|                           |  | تصنيف القروض بين البنود الآتية: المخاطر السيادية، مخاطر الشركات غير المضمونة، .                                     |
|                           |  | تصنيف المخاطر على الأشخاص الطبيعيين إلى: قروض عقارية، وقروض استهلاكية.                                              |
|                           |  | تحليل الإيرادات مقارنة برأس المال.                                                                                  |
|                           |  | المقارنة بين الشروط التي تم الحصول عليها مقارنة بسعر السوق.                                                         |
|                           |  | القيمة المشككة لتغطية المستحقات.                                                                                    |
|                           |  | .                                                                                                                   |
|                           |  | تحليل نظام التفويض.                                                                                                 |
|                           |  |                                                                                                                     |
|                           |  | مقاربة أرصدة الحسابات السنوية مع دفتر الأستاذ العام وقوائم الجرد التفصيلية.                                         |
|                           |  | ترتكز المقاربة على تفاصيل الزبائن، وتفاصيل الملفات التي تتضمن .                                                     |
|                           |  | التأكيد                                                                                                             |
|                           |  | إرسال طلبات التأكيد على عينة من القروض.                                                                             |
|                           |  | يعتمد حجم هذه العينة على النتائج التي تم الحصول عليها أثناء تقييم نظام الرقابة الداخلية والإجراءات المعمول بها في . |
|                           |  | يعتمد اختيار الملفات التي سيتم تأكيدها على القوائم التفصيلية التي تم التحقق منها مسبقاً.                            |
|                           |  | تنفيذ إجراءات بديلة لطلبات التأكيد التي لم يتم تلقي أي استجابة بشأنها.                                              |
|                           |  | بالإيرادات                                                                                                          |
|                           |  | إجراء مقارنة شاملة لأرصدة مبالغ الميزانية مع المبالغ .                                                              |
|                           |  | بالنسبة لعينة من القروض، يتم حساب الفوائد المسجلة في حساب التسوية مع مراعاة الفوائد المستحقة غير المستلمة.          |
|                           |  | مقاربة الأرصدة المتعلقة بالفوائد المستحقة غير المستلمة مع .                                                         |
|                           |  | إجراء مراجعة تحليلية للعمولات المستلمة والتحقق من أخذها في النتيجة.                                                 |
|                           |  |                                                                                                                     |
|                           |  | الحصول على تفصيل للمخاطر وخسائر القيمة المشككة من أجل تغطية مخاطر الائتمان.                                         |
|                           |  | الحصول على التفاصيل والمبلغ الإجمالي للخسائر على القروض خلال الدورة.                                                |
|                           |  | ربط جميع الأرقام التي تم الحصول عليها أعلاه بالمحاسبة.                                                              |

| كفاية                                                                                                                                   | القيمة                                                                           |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| تصنيف                                                                                                                                   | : مستحقات سليمة، مستحقات سليمة معاد هيكلتها، مستحقات مشكوك فيها، مستحقات متعثرة. |
| تعتمد دراسة القروض الصغيرة عموماً على أسس إحصائية ( ) .                                                                                 |                                                                                  |
| في حالة القروض الكبيرة، يتم مراجعة عينة من الملفات، ولكل منها، يتم تحديد فيما إذا كانت هناك حاجة إلى تشكيل خسائر قيمة أو تعديل مستواها. |                                                                                  |
| يعتمد حجم العينة على تقييم المخاطر من قبل المدقق وجودة متابعة البنك للقروض فيما يتعلق بالقروض الخطرة.                                   |                                                                                  |

### ج) في الملحق وتقرير التسيير

في الأخير يجب على المدقق التحقق من أن المعلومات الضرورية والمطلوبة حول الحسابات المدينة للزبائن، والتي تكتسي أهمية بالغة قد تم عرضها في ملحق القوائم المالية السنوية وتقرير التسيير.

## مراجع المحور السابع

1. عبد الوهاب نصر علي وشحاتة علي شحاتة (2008) *مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية: وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني، الدار الجامعية الإسكندرية.*
2. The Institute of Chartered Accountants of India (2019), *Guidance Note on Audit of Banks (2019 Edition) Section A - Statutory Central Audit*, The Institute of Chartered Accountants of India, New Delhi.
3. Dov Ogien (2008), *Comptabilité et audit bancaires*, 2<sup>e</sup> édition, Dunod, Paris.
4. Antoine Sardi (1996), *Audit et contrôle interne bancaire*, Editions AFGES, Paris.
5. Céline Breton (2018), *Les principes de l'audit bancaire*, <https://www.captio.fr/blog/les-principes-de-laudit-bancaire>.
6. Rachid Moulay Khatir and Mohamed Benbouziane (2013), *Audit bancaire: Un aperçu sur l'audit du portefeuille crédit*, <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/3491/1/35.pdf>.
7. Samid Korami (2012), *Audit Bancaire*, [https://kupdf.net/download/cours-audit-bancaire\\_5ca7e514e2b6f511264641a6\\_pdf](https://kupdf.net/download/cours-audit-bancaire_5ca7e514e2b6f511264641a6_pdf).
8. Colins Fotso, *Cours d'audit bancaire*, <https://docplayer.fr/67498269-Cours-d-audit-bancaire.html>.
9. *Audit des banques : Révision en agences*, <https://www.scribd.com/doc/126203329/Audit-des-banques-pdf>.